المحامي
محمد زكريا عيتاني

الاتفاقية اللبنانية الاسرائيلية وخطرها على الاقتصاد الوطني



دار المسيرة
بيروت

الاتفاقية اللبنانية الإسرائيلية وخطرها على الاقتصاد الوطني

تأليف
المحامي محمد زكريا عيتاني



دار المسيرة
بيروت

الطبعة الأولى

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م

الاهـــداء

إلى المحررين من معتقل انصار والى والدي في أحد سجون اسرائيل، أينما يكون مع الوف المناضلين الذين غيبهم العدو عنا ولا نعلم مصيرهم، اليهم جيعهم أهدي هذا الكتاب لعله يصل اليهم أو يتناهى الى مسامعهم فيكون بلسماً لجراحهم وعونا لهم في غربتهم وليعلموا أننا لن نترك عدونا يرتاح حتى نفك أسرهم ويجلو عن أرضنا ويتحقق لنا النصر.

بيروت في: ١٩٨٣/١١/٢٥

المؤلف

مقدمة

في مثل هذه الظروف المعقدة التي تم فيها التوقيع على اتفاقية السلام بين لبنان واسرائيل، حيث يشتد خطر المؤامرة وتبرز صعوبات جدية امام الحكومة اللبنانية لاستعادة سيادتها على كامل تراب الوطن من جراء استمرار الاحتلال الاسـرائيلي والوجود المسلح غير اللبناني على اجزاء كبيرة وشاسعة منه، تكتسب فكرة الوحدة الوطنية والمصالحة والوفاق، اهمية اكثر الحاحا لانها تبقى حجر الزاوية والاساس السليم لوحدة الوطن واستمراره وتحريره وتطهير ارضه المقدسة من القوات الاسرائيلية، لان الارادة المشتركة هي سر قيامة لبنان وبدونها لا يمكن ان يقوم او يستوى.

هل صحيح ان لبنان اضحى فكرة وذكرى من الماضي، بعد ان عصفت به الرياح العاتية وتقاذفته الامواج الغاشمة وتقطعت اوصاله وتمزقت اراضيه وتفرق بنوه وبات تحت حكم الدويلات والطوائف والميليشيات؟

وهل صحيح ان الاتفاقية قد عجلت عليه واتت على الرمق الاخير من وجوده بعد ان اسقطته رسميا في مؤامرة التشرذم والتقسيم واسبغت على غزو اسرائيل واحتلالها الصفة الشرعية، وإنه لم يعد بالامكان اخراجها من الاراضي المحتلة؟

وهل صحيح انها قربت ساعة الخلاص والتحرير وانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية المحتلة ؟

ان معرفة كنه الاتفاقية وما حققته وما يمكن ان تحققه من اغراض واهداف ليست مسألة بالغة الصعوبة والتعقيد ، لانها في الاصل وكما رسم لها جاءت لتضع حدا لحالة العداء بين الدولتين المتعاقدتين ولتعطي اسرائيل الضمانات اللازمة لحماية حدودها الشمالية ولتفسح في المجال من اجل اقامة علاقات طبيعية بينهما في المستقبل ، ولكن الصعوبة تبقى في معرفة مصير هذه الاتفاقية الذي سوف يتقرر لسنوات طويلة قبل تحقيق الانسحابات الشاملة وبعدها من لبنان بسبب موقف فريق كبير من اللبنانيين الرافض لفكرة تطبيع العلاقات مع اسرائيل من جهة وموقف معظم الدول العربية المناهضة لاسرائيل ولفكرة الصلح معها قبل انسحابها الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة، وحل القضية الفلسطينية حلا مناسبا وعادلا ؟

اننا لا نرغب هنا في تحليل الاتفاقية ومناقشتها ودراسة جميع جوانبها السياسية والامنية والعسكرية والاقتصادية الخ.. لأن ما يعنينا منها هو الجانب الاقتصادي والعلاقات المرتقبة مع اسرائيل وابعاد هذه العلاقات وخطرها على الاقتصاد الوطني، وهذا لا يعني اننا لن نتناول بالكلام مضمون الاتفاقية واغراضها واهدافها وما يدور حولها من نقد ولغط ومواقف متناقضة.

سوف نتناول في الفصل الاول الاتفاقية، مضمونا واهدافا، والنصوص المتعلقة بالعلاقات المرتقبة، وطبيعة اسرائيل العدوانية والكولونياليه، وفي الفصل الثاني الاقتصاد الاسرائيلي، جذوره التاريخية، بنيته وخصائصه واهم انجازاته ومستقبله، وفي الفصل الثالث الاقتصاد اللبناني، جذوره التاريخية بنيته وخصائصه وانجازاته. وفي الفصل الرابع أزمة اسرائيل الاقتصادية والاخطار

الحقيقية على الاقتصاد الوطني في المدى القريب وفي المدى البعيد .

وسوف نتوخى في كلامنا عن هذه الناحية الصدق والاخلاص والامانة لانها الطريق الوحيد للمعرفة الصحيحة والنجاح، ولان من لا يتوخى هذه القيم يأتي حكمه على الاشياء ناقصا وفاسدا ومعرفته معوجة وغير صحيحة .

الفصل الأول
مضمون الاتفاقية وابعادها

البحث الاول: الاتفاقية

بتاريخ ١٧ ايار عام ١٩٨٣ وقع كل من لبنان واسرائيل على اتفاقية سلام وانهاء الحرب والعداء بينها، او كما اطلق عليها بعض معارضيها اتفاقية صلح منفرد، في احتفال رسمي وبروتوكولي جرى في بلدة خلدة اللبنانية جنوب العاصمة بيروت وبحضور ممثل حكومة الولايات المتحدة الاميركية بصفة شاهد وشريك اساسي في المفاوضات، ثم استكملت مراسم التوقيع في بلدة كريات شمونة الاسرائيلية او «الخالصة» شمالي فلسطين، من اجل وضع حد نهائي لثماني سنوات من الحرب والفوضى، منذ ١٣ نيسان ١٩٧٥، وتأمين انسحاب جميع القوات الخارجية التي دخلت اراضي لبنان في اوقات وظروف مختلفة.

والاتفاقية تتألف من اثنتي عشر مادة وتتضمن مقدمة تعبر عن حق الدولتين المتعاقدتين بالعيش في سلام تمشيا مع شرعة هيئة الامم وقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر بتاريخ ١٠/٢٢ ١٩٦٧ وملحقاً يعنى بالترتيبات الامنية والعسكرية مع جدول للاسلحة وخريطة عسكرية ومحاضر جرى فيها شرح بعض البنود الغامضة من الاتفاقية.

ولا بد هنا من ان ننوه سريعا ببعض المبادىء الاساسية في القرار ٢٤٢ الآنف الذكر والتي تعتبر جزءاً مكملا للاتفاقية واساسا قانونياً تبنى عليه وتفسر على ضوئها وهي:

اولاً - العمل من اجل سلام عادل ودائم في المنطقة يخول كل دولة فيها من العيش بأمان.

ثانيا - انهاء حالة الحرب واحترام سيادة ووحدة واستقلال كل دولة في المنطقة مع حق كل منها في العيش بسلام دون خوف او تهديد من الخارج.

ثالثا - المحافظة على وحدة اراضي كل من دول المنطقة وذلك بواسطة ترتيبات امنية بما فيها ايجاد مناطق منزوعة السلاح.

مضمون بنود الاتفاقية:

تتناول المواد الاولى حتى السابعة: مسألة انهاء حالة الحرب والعداء بين الدولتين المتعاقدتين والترتيبات الامنية والعسكرية على الحدود المشتركة وامتناع كل دولة عن التدخل في شؤون الدولة الاخرى الداخلية او استعمال اراضيها في اعمال حربية او هدامة تسيء للدولة المتعاقدة، وحق لبنان في نشر قوات دولية على اراضيه.

وتتناول المادة الثامنة مسألة انشاء لجنة اتصال مشتركة ومهماتها السهر على تنفيذ بنود الاتفاقية والفصل في الخلافات التي يمكن ان ترفع اليها من قبل لجنة الترتيبات الامنية وتنظيم العلاقات المتبادلة بين لبنان واسرائيل، بما في ذلك ضبط حركة البضائع والمنتجات والاشخاص والمواصلات الخ..

واخطر ما جاء في هذه المادة هو عملية تطبيع العلاقات المتبادلة بين لبنان واسرائيل ووضع الاتفاقات اللازمة حول حركة السلع والمنتجات والاشخاص وتنفيذها على اساس غير تمييزي اسوة بسائر الدول التي لها علاقات طبيعية مع لبنان.

وتتناول المادة العاشرة مسألة ابرام هذه الاتفاقية وفقا للاصول الدستورية

لدى كل من الفريقين المتعاقدين.

والمادة الحادية عشر تتناول كيفية تسوية الخلافات التي تعجز لجنة الاتصال المشتركة عن حلها.

والمادة الثانية عشر ضرورة ابلاغ هذه الاتفاقية من الامانة العامة للامم المتحدة لتسجيلها وفقا لاحكام المادة ١٠٢ من ميثاقها.

ان العمل، كل عمل، بما فيه العمل السياسي، لا يمكن ان يرى النور او يصبح قابلا للحياة الا اذا توفرت له الظروف والامكانيات والوسائل اللازمة خلال مرحلة سياسية معينة.

وان الانتقال من حالة الى حالة لا يتم بعصا سحرية ولا بجرة قلم، وان ابرام الاتفاقية غير كاف لازالة حالة العداء بين لبنان والبلدان العربية من جهة واسرائيل من جهة ثانية لانها سوف تبقى حبرا على ورق الى ان تزول اسباب هذا العداء وتقوم اسرائيل بسحب جيوشها من لبنان وجميع الاراضي العربية المحتلة وتعترف بحقوق الشعب الفلسطيني بأرضه ووطنه وتعود عن اطماعها واحلامها التوسعية.

وهذا ما يفسر ردة فعل الجماهير وفئات كبيرة من الشعب اللبناني تجاهها الذين اعربوا عن رفضهم لها ومطالبتهم بالغائها وبانسحاب جميع الجيوش الاسرائيلية الغازية عن الاراضي اللبنانية المقدسة دون قيد ولا شرط عملا بالقرارين رقم ٥٠٨ و ٥٠٩ الصادرين عن مجلس الامن الدولي، وبالمقابل قامت فئات اخرى لا يستهان بقوتها وفعاليتها على الساحة اللبنانية لتعرب عن تأييدها ومناصرتها للاتفاقية المبرمة معتبرة اياها «الخلاص» وبداية مرحلة سياسية جديدة بجميع ابعادها ومعانيها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، معلقة عليها آمالا كبارا بقرب انتهاء الازمة اللبنانية وانسحاب جميع الجيوش الغريبة عن

لبنان، وقد عبر عن هذه الفئة الدكتور ايلي سالم وزير الخارجية اللبنانية الذي قال بانها تؤمن للبنان ما افتقده من استقلاله وسيادته وتعيد اليه امنه وعزته، وبأنها وان كانت لا تشكل نهاية المآسي فهي تشكل بداية استعادة السيادة، ولا تخرج بمرتكزاتها الاساسية عن مبادىء اتفاقية الهدنة المعقودة بين لبنان واسرائيل في ١٩٤٩/٣/٢٣، وانها ـ على حد قـولـه ـ تعبر بصـدق عـن حـق الدولتين المتعاقدين في العيش بسلام تمشياً مع شرعة حقوق الامم المتحدة ومع قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ (٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧) الذي حظي آنذاك باجماع نادر عربيا ودوليا. وكذلك الدكتور مروان اسكندر (٢) قال: ان هذه الاتفاقية اعطت اكثر بكثير مما كان يطمح اليه اي بلد عربي احتلت اراضيه في مفاوضات صعبة وشاقة مع اسرائيل. وأضاف انه مما لا شك فيه سوف تتعارض هذه الاتفاقية مع اهداف المستفيد من مآسي لبنان، لكن الغالبية القصوى من اللبنانيين سوف يكونون متفهمين لها ويتقبلونها بارتياح وامل. غير انه يرى ان البعد الاقتصادي للاتفاقية هو الاخطر بسبب اطماع اسرائيل ونواياها بالهيمنة على الاقتصاد الوطني ومصادرة دوره في محيطه.

ويرى الصحافي الفرنسي اندريه فونتين (André Fontain) [3] انه لا بد من ان يدفع لبنان الثمن، شأنه في ذلك شأن سائر الدول التي نشبت فيها حروب وان لبنان بهذه الاتفاقية سنحت له فرصة حقيقية لاسترداد اراضيه واستعادة سيادته الكاملة عليها وانه لا بد من ان يستعيد لبنان انفاسه ويرتب اوضاعه واموره حسب حاجاته وطموحات بنيه.

(١) خطاب وزير الخارجية اللبناني امام النواب في البرلمان اللبناني.
(٢) مقال للدكتور مروان اسكندر في النهار.
(٣) صحافي فرنسي.

ويرى فريق آخر في الاتفاقية انها تشكل انتقاصا كاملا للسيادة والاستقلال لانها اعطت اسرائيل ما لم تستطع ان تحققه بالغزو والعدوان، واسبغت على احتلالها للاراضي اللبنانية الصفة الشرعية وابرأت ساحتها من الجرائم والمجازر البشعة التي ارتكبتها بحق اللبنانيين والفلسطينيين على مرأى مـن الامـم المتحـدة ومجلس الامن اللذين أداناها وطالبا الاسرائيليين بالانسحاب فورا دون قيـد ولا شرط وذلك بالقرارين ٥٠٨ و ٥٠٩. وقد عبر عن هذا الموقف الرئيس السابق سليمان فرنجيه[1] بقوله ان هذه الاتفاقية تزيد في انقسام اللبنانيين ولا توحدهم وتفرط بالسيادة اللبنانية لانها تتضمن اجراءات وترتيبات عسكرية وامنية تعطي العدو الاسرائيلي امتيازات في البر والبحر والجو وتبقى على أرض الوطن وجودا عسكريا يتغطى بنص شرعي. كما تفرط بالتزام لبنان بالمصالح العربية وبانتمائه وانها لا شك تضع لبنان في دائرة الهيمنة والاطماع الاسرائيلية وسوف تعرض الاقتصاد الوطني ومصالح لبنان الاقتصادية وتسقط لبنان رسميا في المؤامرة المستمرة عليه والتي تستهدف كيانه ونظامه الديمقراطي.

وكذلك يقول الدكتور عبدالمجيد الرافعي نائب طرابلس عاصمة لبنان الثانية وامين سر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي بكلمة القاها في مجلس النواب في معرض مناقشته للاتفاقية معارضا ورافضا ومنتقدا ... إنها تم وتجرى مع العدو الصهيوني وقسم كبير من اراضينا يقع تحت وطأة احتلاله وانتهاكاته وجنوده يمارسون كل يوم ابشع انواع الظلم والاضطهاد ضد ابناء شعبنا هناك، ويـزجـون بهم بـالآلاف في السجـون والمعتقلات، ويضيـف انها لا تستجيـب لمتطلبات السيادة التامة ولا لانتماء لبنان الطبيعي الى محيطه القومي العربي وهي تعطي العدو امتيازات امنية لا قبل لنا بها وتفتح لاسرائيل قنوات متعددة

(١) لقاء زغرتا.

للاتصال وتجعل التطبيع امرا مفروغا منه، وهذا يتناقض مع التزاماتنا تجاه انفسنا وتجاه اخواننا في الجامعة العربية ويلحق اكبر الضرر بلبنان وبجوهره الانساني والحضاري الذي يشكل النقيض الحقيقي والواقعي للكيان الاسرائيلي... الخ.

ويرى المحامي عبدالعزيز قباني[1] في الاتفاق معاهدة صلح واستسلام أولاً وثانياً سلخ لبنان عن محيطه وتحييده في الصراع العربي الاسرائيلي الامر الذي يشكل استجابة لافكار وايديولوجية فريق متطرف من اللبنانيين. وان الاتفاقية تشكل الخطوة الاولى على طريق تطبيع العلاقات مع اسرائيل وتودي الى خروج لبنان من جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك وانه مهما قيل ويقال في الاتفاق ففيه تفريط في السيادة والاستقلال ويفرض انشاء علاقات دبلوماسية واقتصادية مع اسرائيل تحت اسماء اخرى.

نحن لم نسرد هذه الآراء والمواقف المتباينة حول الاتفاقية من اعتبارات سياسية وحسب وانما هي في الاساس نابعة من مخاوفنا وهواجسنا الرئيسية على الاقتصاد الوطني وتتصل بالدور الاقتصادي للبنان في المنطقة ونوايا اسرائيل في تطبيع علاقاتها الاقتصادية مع لبنان قسرا وبشتى الوسائل في محاولة منها للتسلل عبر هذا التطبيع الى اسواق الداخل العربي الامر الذي يتناقض بشكل حاد مع المنطلقات الاقتصادية التاريخية للبنان ودوره الاقتصادي في المنطقة.

ومهما يكن من امر فان هذه الاتفاقية اعطت اسرائيل اعترافا بشرعية وجودها على الاراضي الفلسطينية المغتصبة، هذا الاعتراف الذي كانت تسعى اليه منذ قيامها بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٨ بشتى الوسائل والاساليب وكان الهاجس

---

(١) في مقال نشرته جريدة السفير بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢١.

الاول لدى جميع الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة منذ حكومة بن غوريون مؤسس الدولة اليهودية والاب الروحي لها. واول من وضع فكرة انتزاع الاعتراف بها عن طريق القوة والقهر والاكراه.

وتعتبر هذه الاتفاقية الحلقة الثانية من ضمن سلسلة من الاتفاقات مترابطة الحلقات بعد اتفاقية كمب ديفيد المبرمة بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٩ والتي تعتبر بحق اخطر نكسة في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي وبداية مرحلة جديدة من الاستسلام تحت ضغط الآلة العسكرية الاسرائيلية.

البحث الثاني: طبيعة اسرائيل التوسعية والكولونيالية والاعتداءات الصهيونية المستمرة على لبنان

أظهرت وقائع السنين التي تلت قيام الكيان الاسرائيلي، ان اهدافه تتعدى مجرد اقامة دولة على ٨٤٪ من ارض فلسطين. كما اظهرت الوقائع ان الجانب الصهيوني الذاتي في هذه الاهداف يغطي الجزء الأصغر منها بالمقارنة إلى دولة كقاعدة امامية للإمبريالية.

قام الكيان الاسرائيلي على اساس اغتصاب الجزء الاكبر من ارض فلسطين، وتشريد الغالبية العظمى من شعبها خارج وطنهم. ومن ثم اقامة كيان يهودي صهيوني عنصري، وقد اعتمد هذا الكيان منذ البداية إلى التحول إلى ترسانة عسكرية بكل ما تحمل الكلمة من معنى. اما المجتمع المدني فما هو الا تابع للالة العسكرية التي تشكل السمة الرئيسية في تكوين هذا الكيان. ان هذه السمة كانت ضرورة لازمة من اجل انجاز عملية اغتصاب فلسطين وتشريد اهلها. ولكنها ضرورة لازمة اكثر للدور الذي سيلعبه هذا الكيان في خدمة اهداف القوى الامبريالية العظمى الطـامعة في السيطرة على الوطن العربي.

ان استراتيجية الوجود الاستعماري في الوطن العربي قامت على ركيزتين متلازمتين أولاهما كانت تجزئة البلاد العربية إلى كيانات ودول ودويلات. وثانيها زرع الكيان الاسرائيلي العسكري العنصري الغريب في النقطة الفاصلة بين مشرق البلاد العربية ومغربها. وهو بهذا يقوم بمهمتين الأولى تكريس التجزئة والفصل بين المشرق وبين المغرب العربيين، والثانية ضرب حركة التحرر العربية

كلما وصلت عند نقطة تهدد الوجود الامبريالي وهذا ما يفسر، بالدقة، السمات الملازمة لهذا الكيان:

أ) الوجود العنصري الغريب الذي لا يمكن ان يتحول الى جزء من المنطقة.

ب) الوجود العسكري العدواني التوسعي.

جـ) الوحدة العضوية بينه وبين الامبريالية المنفذة.

ان الامساك بهذه الخلفية هو الذي يفسر سلسلة الاعتداءات ـ موضوع بحثنا هنا ـ التي قام بها الكيان الاسرائيلي بعد قيامه ضد الدول العربية المجاورة لأرض فلسطين، وخاصة لبنان في الظرف الراهن.

حاول الاعلام الصهيوني ومن ورائه أبواق الدعاية الامبريالية الباس الكيان الاسرائيلي ثوب الحمل واعتبار كل تحركاته العسكرية عمليات دفاعية بريئة. ضد جيرانه العدوانيين الذين يتهددون امنه ووجوده. كان هذا هو الوتر الدائم الذي عزفت عليه ابواق الدعاية الصهيونية والامبريالية منذ اللحظة التي بدأ فيها الغزو الصهيوني لأرض فلسطين مروراً باقامة الدولة الاسرائيلية وانتهاء الى اليوم. ولم ينقطع العزف على هذا الوتر رغم مئات الاعتداءات التي ارتكبها جيش العدو على الاهالي الفلسطينيين الآمنين وعلى حدود الاردن ولبنان ومصر وسوريا. ورغم حرب ١٩٥٦ واحتلال قطاع غزة وسيناء. ورغم تحويل مجاري نهر الاردن، ورغم حرب حزيران ١٩٦٧ حين احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان، واخيرا على الرغم من تركيز الاعتداءات على لبنان في هذه المرحلة الحاسمة من التاريخ العربي.

تنقسم الاعتداءات الاسرائيلية [1] على البلاد العربية بعـد قيام الكيان الصهيوني وعقد اتفاقات الهدنة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ الى الاقسام التالية:

(x) إستراتيجية اسرائيل للسنوات ٩٨٠ - ٩٨١ - ١٩٨٢ للكاتب الاسرائيلي أوديد إيون في مقال نشر له في مجلة كيفونيوم عدد ١٩٨٢/٢/١٤.

١ - الاعتداءات الانتقامية على قرى ومدن حدودية مع العدو :

منذ اللحظة الأولى التي عقدت فيها اتفاقات الهدنة بين كل من حكومات مصر والاردن ولبنان وسوريا وبين الكيان الاسرائيلي في ١٩٤٩ - ١٩٥٠، اعلن قادة العدو أن على هذه الحكومات حماية الحدود من تسلل الفلسطينيين وعودتهم الى أراضيهم وبيوتهم التي هجروا بالقوة منها.

عندما أتمت اتفاقات الهدنة تأكد مئات الالوف من الفلسطينيين الذين قذفوا خارج الحدود ان عودتهم اصبحت مؤجلة. ومن ثم عليهم ان يرضخوا للأمر الواقع.

وهكذا تمت ضمن الشروط اعلاه كل الاعتداءات التي قام بها الجيش الاسرائيلي ما بين ١٩٤٩ - ١٩٥٤ على الحدود العربية.

٢ - الاعتداءات لنصرة الامبريالية ضد التحركات الوطنية الجماهيرية :

كانت الاعوام الممتدة من ١٩٥١ الى ١٩٥٥ اعوام بدايات النهوض الشعبي بعد نكبة ١٩٤٨ - فقد بدأت التحركات الوطنية الجماهيرية تتصاعد في كل من مصر وسوريا ولبنان والاردن وبلغت درجة عالية في مرحلة ١٩٥٣ - ١٩٥٤ بعد انتصار ثورة يوليو المجيدة في مصر. ولهذا شاهد الاردن بصورة خاصة سلسلة من الاعتداءات الصهيونية الخطيرة، لعل اهمها الاعتداء على قبية ونحالين، وسلسلة الاعتداء من «النوتردام» على القدس الشرقية في الاعوام ١٩٥٣ - ١٩٥٤ - ١٩٥٥ وذلك انذارا للتظاهرات الوطنية لكي تتراجع عن نضالها ضد غلوب باشا والمعاهدة البريطانية - الاردنية ومشاريع الاحلاف العسكرية.

ولم يكن الامر ليختلف بالنسبة للنضالات الوطنية في قطاع غزة، حيث ارتبط النضال الوطني هنالك في مرحلة ١٩٤٩ - ١٩٥٤ بمحاولات العودة الى جانب ابراز الطابع الفلسطيني البحت. فكانت ردود الكيان الاسرائيلي سلسلة اعتداءات. وذلك من اجل اجبار الجيش المصري لحماية الحدود ومنع التحركات الوطنية.

٣ - الاعتداءات الاسرائيلية ضد الحكومات الوطنية :

بدأت الاعتداءات الاسرائيلية تأخذ اتجاها جديداً بعد أن انتصرت حركة التحرر العربية في كل من مصر وسوريا ما بين الاعوام ١٩٥٢ - ١٩٥٤، فقد أخذ الكيان الاسرائيلي يقوم بدوره الاساسي، وهو عرقلة نصر التحرر العربي ومسيرته.

فعلى سبيل المثال، عندما اخذت مصر بقيادة جمال عبدالناصر تلعب دوراً قومياً ضد الاستعمار ودوراً عالمياً على خط الحياد، تحرك الجيش الاسرائيلي ليقوم بالاعتداءات عام ١٩٥٥ على غزة استفزازاً للجيش المصري، وتحذيراً لعبدالناصر من المضي في طريق معاداة الاستعمار ولم تكن الاعتداءات الاسرائيلية على سوريا بعد قيام الحكم الوطني ١٩٥٤ لتختلف عن هذه الاهداف. ولكن عندما لم تجد تلك الاعتداءات وتصاعد النضال الوطني التحرري في مصر، وخاصة، عند إعلان تأميم قناة السويس، شنت اسرائيل مع كل من بريطانيا وفرنسا حرب العدوان الثلاثي وذلك بهدف اسقاط حكم جمال عبدالناصر.

ان مراجعة سلسلة الاعتداءات التي شنها الكيان الاسرائيلي على كل من مصر وسوريا في الفترة الممتدة من ١٩٥٤ - ١٩٦٧ لتؤكد ان دور الشرطي ضد حركة الثورة العربية هو دور اساسي انبط بالكيان الاسرائيلي منذ البداية.

٤ ـ اغتصاب اراضي الحدود ومياه نهر الاردن:

كانت القوة العسكرية الضاربة التي اعدها الكيان الاسرائيلي ضد الدول العربية المجاورة وقد ترجمت نفسها بسلسلة الاعتداءات العسكرية المشهورة. ولكن ذلك حمل في طياته اهدافاً اخرى وهي التوسع على حدود تلك البلدان حيث ضم العدو إلى اراضيه القسم الاعظم من الاراضي الحرام التي اقرتها اتفاقات الهدنة. وبلغت تلك الاراضي الآف الكيلومترات المربعة. هذا فضلا عن التوسع الذي تم بالتلاعب في خطوط الهدنة، فعلى سبيل المثال تم الاعتداء على الحدود الاقليمية اللبنانية فابتلع الكيان الاسرائيلي اكثر من عشرين قرية حدودية لبنانية، في العام ١٩٤٩/١٩٥٠.

ان القوة العسكرية التي تهدد بالعدوان المستمر استخدمت ايضاً لمنع المقاومة العربية من الحيلولة دون تحويل مجرى نهر الاردن الى النقب حيث حرم هذا التحويل بلدين عربيين من حقهما في مياه الاردن، هما سوريا والاردن.

وجاء هذا الاجراء مخالفاً للقانون الدولي فهو اغتصاب بكل ما تحمل الكلمة من معنى. وعندما عقد مؤتمر القمة العربي الاول لبحث هذا الموضوع حشد الجيش الاسرائيلي قواته على الحدود واعلن الاستنفار. وهدد بضرب المنشآت والسدود العربية المضادة لاجراءات التحويل الامر الذي عطل العمليات العربية لمنع تحويل مجرى الاردن ونقل القسم الاعظم من مياهه الى النقب.

٥ ـ حروب العدوان:

ولد الكيان الاسرائيلي في حال عدوان عسكري صارخ على الارض الفلسطينية، فمنذ العام الأول كرس وجوده على مزيد من الأرض التي اغتصبها من خلال قرار التقسيم ١٩٤٧. الأمر الذي جعل مساحة الأرض التي استولى عليها ترتفع من ٥٤٪ الى ٨٢٪ من أرض فلسطين أي جاء هذا التوسع نتيجة

الحرب العدوانية الشاملة التي شنها الجيش الاسرائيلي في العامين ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩.

أما في العام ١٩٥٦ فقد شارك جيش الكيان الاسرائيلي بالعدوان الثلاثي ضد مصر بقيادة جمال عبدالناصر وذلك لاسقاط الحكم الوطني التحرري ووقف المد الجماهيري والقومي الذي بلغ في ذلك الحين ذروته في تأميم قناة السويس وفي شن الهجوم العام على حلف بغداد. وهكذا قام الكيان الاسرائيلي بالمهمة الاساسية الموكلة له وهي لعب دور الشرطي الذي يعمل لمصلحة الامبريالية لقمع حركة التحرر العربية واجهاضها. ولكن ذلك لم يحقق اهدافه بفضل المقاومة البطولية التي ابداها الشعب المصري وخاصة في السويس وبفضل صمود جمال عبدالناصر وشجاعته الى جانب التأييد الشعبي العربي الشامل للخط التحرري العربي وضد العدوان الاجرامي. الامر الذي شجع الرأي العام العالمي وكل القوى الديمقراطية والتقدمية والمناضلة لتقف الى جانب مصر ضد العدوان الثلاثي، ان هذه العوامل لم تسمح لهذا العدوان (الحرب الثانية) ان يحقق اهدافه رغم ان الكيان الاسرائيلي وسع مناطق احتلاله الى شرم الشيخ والمضائق، وفرض اقصاء الجيش المصري عن سيناء.

بقي الكيان الاسرائيلي يستعد للحرب الثالثة بعد حرب ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ وحرب ١٩٥٦. وبالفعل آن الاوان في حزيران ١٩٦٧ حيث شن أكبر حرب توسعية مدت احتلاله الى كل فلسطين وكل سيناء والجولان. واعلن ضم القدس الشرقية الى دولته. لقد أراد العدو الصهيوني بدعم الامبريالية الامريكية من هذه الحرب العدوانية تحقيق هدفين اساسيين: الاول اجهاض حركة التحرر العربي باسقاط جمال عبدالناصر والثاني: التوسع الى اقصى مدى في الارض الفلسطينية والعربية.

ولقد اصبح هذا الاتجاه العدواني واضحاً على مستوى العالم كله، خاصة،

بعد أن استمر الاحتلال لأراضي ما بعد حزيران ١٩٦٧ حتى الآن. وذلك على الرغم من كل القرارات الصادرة عن هيئة الامم المتحدة والمنظمات والمؤتمرات الدولية المختلفة. بل لم يعد يخفي تمسكه بالاحتلال الدائم والابدي لاغلبية تلك الاراضي خاصة القدس والضفة الغربية وقطاع غزة.

اما الحرب الرابعة في اكتوبر ١٩٧٣ فقد دخلها العدو بالشراكة المباشرة مع الامبريالية الامريكية، خاصة، بعد أن اختل توازنه مع الضربة الاولى من تلك الحرب. الأمر الذي كشف مرة أخرى عن عمق العلاقة العضوية التي تربط الكيان الاسرائيلي والامبريالية الامريكية. ولم يقف ر عند هذا الحد بل استفادت الامبريالية الامريكية من السياسة الساداتية فاجهضت انتصارات حرب اكتوبر ١٩٧٣ وقد تكشف ذلك بالمكاسب التي حققها كل من كارتر وبيغن في المعاهدة التي وقعها السادات في آذار ١٩٧٩.

وأخيراً وبتاريخ الرابع من حزيران عام ١٩٨٢ شن العدو الاسرائيلي حربه الخامسة على لبنان فاحتل منطقة الجنوب بكاملها وقسماً كبيرا من سهل البقاع والجبل والساحل حتى وصل ولاول مرة في تاريخ الحروب الاسرائيلية العدوانية الى أول عاصمة عربية (بيروت) وفرض عليها حصاراً رهيباً دام مدة شهر تقريباً، لكن الصمود البطولي الذي أبداه أبناء بيروت والقوى المشتركة آنذاك مرغ هيبة جيش العدو في التراب رغم أنه زج في تلك الحرب أكثر من مابة وستين الف جندي، وقد استخدم فيها العدو سلاح البر والبحر والجو، حيث القى على العاصمة وعلى المدنيين فيها القنابل الانشطارية والفوسفورية والنابالم المحرمة دولياً، ودمر معظم أحيائها واغلب المدن والقرى التي مر فيها، حتى وصل به حقده وصلفه الى ارتكاب مجزرة المخيمات في بيروت التي راح ضحيتها المئات من النساء والأطفال والشيوخ اللبنانيين والفلسطينيين.

وكلمة أخيرة يجب ان تلاحظ في صدد أهداف الاعتداءات الاسرائيلية عموماً وفي صدد تلك الاعتداءات التي تفردت لبنان في المرحلة الراهنة، أن العـدو الاسرائيلي ما زال يتصرف بغطرسة ما دام لا يجد امامه رداً عربياً جماعياً حازماً. فهو يجد في استمراره بالعدوان عملاً مريحاً نسبياً ما دامت المقاومة محصورة بالجماهير الفلسطينية واللبنانية باسلحتها المتواضعة. وأن الولايات المتحدة الاميريكية هي صاحبة الضوء الأخضر في هذه الاعتداءات المستمرة على شعب لبنان وشعب فلسطين. ان استمرار هذا النزف من الشريانين اللبناني والفلسطيني يفرض أن تحدث يقظة في الضمير العربي والعالمي من أجل أخذ الاجراءات الملموسة لنصرة كل من الشعبين العربيين اللبناني والفلسطيني.

البحث الثالث: جنوب لبنان والاطماع الاسرائيلية

ان منطقة جنوب لبنان شكلت منذ انشاء الكيان الاسرائيلي على الأرض الفلسطينية المحتلة، محوراً اساسياً في اوجه الصراع مع العدو، اذ انها شكلت محور اهتمام اساسي لدى العدو ضمن استراتيجيته البعيدة المدى في تحقيق احلامه التوسعية من الفرات الى النيل، ومحور اهتمام خاص بما يتمتع به الجنوب من ثروات مائية تعتبر عاملا مهما في ارواء الاراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي الستينات، كان الجنوب كموقع عسكري على تماس مع الاراضي الفلسطينية المحتلة عزز بتحصينات وترتيبات عسكرية من قبل القيادة العربية العسكرية الموحدة، والتي لم تأخذ طريق الجد، بل اخذ الجنوب اهتماماً عسكرياً لدى العدو منذ أن بدأت الثورة الفلسطينية في انطلاقاتها الاولى تعتبر الجنوب ممراً اساسياً في عملياتها العسكرية، وتعاظم هذا الدور بشكل كبير بعد تصفية المقاومة المسلحة على الأرض الأردنية، وبعد فرض ترتيبات قاسية منعتها من الانطلاق من الاراضي السورية. وبقي الحال على هذا المنوال حتى بدايات الحرب اللبنانية، حيث بدأت مؤسسات الدولة اللبنانية في الانهيار، وبشكل خاص تفكك الجيش اللبناني، الذي احدث فراغاً امنياً في الجنوب، وكانت هذه تشكل ذريعة اساسية مضافة الى الاطماع التوسعية التاريخية للعدو الاسرائيلي، لتكثيف عملياته العسكرية (براً وبحراً وجواً) على الجنوب اللبناني وكثيراً ما كان يتعدى الجنوب حتى تصل الاعتداءات الى شمالي لبنان.

ومنذ عام ١٩٧٦، بداية انهيار المؤسسات الرسمية اللبنانية وحتى اواسط عام

١٩٨٢، شكلت هذه المرحلة صراعاً مريراً وشبه يومي بين القوات المشتركة وبين العدو الاسرائيلي، في ظل غياب الوحدة الوطنية جنوبياً وداخلياً. ولذلك فقد تجمع عشرات الالوف من المقاتلين الفلسطينيين في الجنوب اللبناني وفي الداخل.

وبدأت مسيرة الاقتتال الداخلي على الارض اللبنانية من جهة والاقتتال مع العدو من جهة ثانية، ترفع درجة اليأس عند الجماهير التي لم تستطع أن ترى افقاً لمعركة تخسر فيها الكثير الكثير، وبشكل خاص، في الوقت الذي كان فيه الوضع العربي بشكل واسع يزداد انهياراً وتمزقاً.

الوضع الراهن في ظل الاحتلال

ان مرحلة ما قبل الاحتلال الاسرائيلي الاخير للجنوب، والتي امتدت منذ اواخر عام ١٩٧٦ وحتى الرابع من حزيران من عام ١٩٨٢، قد تميزت هذه المرحلة بطلاق رهيب بين الجماهير الشعبية من جهة، واحزاب الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية من جهة اخرى. حتى اصبحت هذه الجماهير وبالجملة ترنو الى الخلاص وبأي ثمن من تلك المرحلة القاتمة. ولذلك فقد مرت انعكاسات الاحتلال على الوعي الجماهيري بمرحلتين حتى الآن:

١ ـ المرحلة الاولى، وهي مرحلة الصدمة، حيث قوبل الاحتلال بارتياح شعبي، حيث كان يمثل لدى الجماهير وكأنه نهاية الخلاص من سلبيات المرحلة السابقة، ونهاية لحرب الاستنزاف الغائمة الافق، وقد تمثلت هذه السعادة الوهمية عند الجماهير الشعبية الجنوبية، بعودة كثيفة من كافة المناطق الى قراها الام في الجنوب، والى الاقبال على شراء المنتوجات الاقتصادية الاسرائيلية، وهذا ما يفسر ارتفاع عائدات هذه المصنوعات في الشهرين الاولين للاحتلال الى ملايين الدولارات. (مع ان لهذا الارتفاع على الاقبال اسباب اخرى اهمها غياب المنافسة مع منتوجات من مصادر اخرى).

٢ ـ المرحلة الثانية، وتتمثل ببداية الوعي لمخاطر الاحتلال وابعاده: كانت الجماهير الشعبية تعتبر ان دخول جيش العدو الى الاراضي اللبنانية دخولا مؤقتاً وخدمة مجانية، تقتصر على القضاء على الوجود الوطني والفلسطيني والعودة سريعاً، واخذت هذه الجماهير تفرك عيونها في بداية صحوتها، كي ترى سجون

سلطات الاحتلال مليئة بالشباب الجنوبي وكي تنهض في احيان كثيرة في ساعات الليل المتأخر على اصوات بساطير جنود الاحتلال او على اصوات اعقاب البنادق وهي تقتحم البيوت الآمنة للقيام بحملات اعتقالات بالجملة، أو للانتظار ساعات وحتى ليالي بالعراء بشكل جماعي (بشكل خاص في مدينتي صور وصيدا). وحيث ينتظر الفرد دوره في الاعتقال والتحقيق والتعذيب، والاذلال الفردي أو الجماعي، هذا من جهة، ومن جهة اخرى تعطيل العمال واصحاب المصالح عن اعمالهم، وقطع اشجار البساتين مصدر رزق الوف العائلات، أو زرع حملة البنادق الذين يسيئون للاهالي بتصرفات مشينة وغير انسانية.

إن بداية الصحوة الجماهيرية، ترافقت مع اعداد سلطات الاحتلال نفسها، ولكسب حصتها في اوساط الجماهير، وكأنها باقية الى الابد، وذلك بتأهيل اوضاع خاصة بها، وهذا ما اخذ يفرز على ارض الواقع وضعاً شعبياً مؤهلا للتعبئة.

لم يلبث ابناء الجنوب طويلا لكي يكتشفوا العدو من الصديق، ويستبينوا الحق من الباطل وهم محاصرون بين سندان القهر والحرمان ومطارق الاعداء وقد لسعتهم نار العدو فعادوا الى اصالتهم وعفويتهم ليتخذوا موقعهم الطبيعي في ذات الخندق مع الاحزاب الوطنية والتقدمية وجنباً الى جنب في محاربة اسرائيل وقتال مرير مع جندها اللئام الذين لا تعرف قلوبهم الرحمة او الشفقة.

وراح الناس في منطقة الجنوب يشجعون رجال المقاومة الشعبية اللبنانية في عملياتهم الجريئة ضد قوافل العدو وعرباته ويقدمون لهم الحماية والتغطية وراح رجال الدين يقفون بشكل أو بآخر ضد الاحتلال. وقد ظهرت بينهم حركات منظمة تدعو الى العمل المشترك والمنظم بديلا عن المبادرات الفردية.

رجال الدين:

وان ما يقوم به رجال الدين في هذه المرحلة يقتصر على التعبئة الشعبية واثارة الشعور الوطني من خلال اللقاءات الضيقة او من على المنابر في المناسبات الدينية والاجتماعية. وبالتالي التوعية لمخاطر الاحتلال على كافة الصعد، مع التأكيد على ان حركتها لا يحكمها التضييق من قبل سلطات الاحتلال، ليس تعففاً من هذه السلطات وانما حساباً للحساسيات الشعبية من المس برموزها الدينية.

والى ان تتطور هذه الظواهر الى عمل وطني جماعي متكامل في منطقة الجنوب والى لقاء وطني عام بين رجال الدين لكل الطوائف، تحت صيغة العمل الوطني تستطيع ان تلعب دوراً مهماً في منع اية علائق تطبيعية يحاول العدو فرضها بقوة سلاحه.

الوطنيون غير الملتزمين:

يتواجد هؤلاء في كل قرية من قرى الجنوب، اما مغلوب على امرهم او مكبوتون، ومجبرون على الانزواء في بيوتهم واما هم مجبرون على الهجرة الى خارج المنطقة.

وهذه الطبقة تعتبر المنجم الحقيقي لرصد الاتجاهات الوطنية، ولكن ما يشل حركتها انها سهلة الاستهداف من قبل العدو وعملائه، لانها لا تثير اهتماماً شاملا من الجماهير اذا مورست بحقها اساليب القمع والاعتقال او حتى التصفية.

وكي تلعب هذه الطبقة دورها، لا بد من ابتكار صيغ العمل الجماعي الوطني الشامل، لكل القوى الشعبية الوطنية اولا.

ومن ناحية اخرى فان مخابرات الاحتلال وفي هذا الظرف وفي اطار بناء بدائل لكل المتعاملين معها، تعرف اهمية دور هذه الطبقة، فلذلك تعمد

مخابرات العدو الى محاولة كسب هذه الطبقة اما بالترهيب او الترغيب، الذي يصل الى حدود السجن القسري ومنع الحركة على بعضهم، او بدفعهم للتهجير القسري خارج المنطقة. وهي حتى الآن لم تستطع ان تكسب الى جانبها الا بعض المتسلقين، وهم لا يتجاوزون عدد اصابع اليد، وهم الذين شكلت منهم التجمع الجنوبي الموحد.

الوجهاء والمخاتير:

يمثل الوجيه او المختار في محيطه قوى عائلية محلية، في قريته حيث تحتل العلاقات العائلية في القرية اهمية في العلاقات السياسية والاجتماعية، وان استقطاب المخاتير في مجموعة من القرى تعتبر الى حد ما استقطاباً للعائلات الموجودة فيها. وان مخابرات العدو تعمل في هذا الاطار كذلك بواسطة الترهيب والترغيب. وقد عمدت في بعض الحالات الى اعتقال عدد من المخاتير للضغط عليهم. وهي لم تستطع حتى الآن الا كسب القليل منهم وحتى هذا القليل استجاب مداورة او مناورة.

اما في الاطار العام والشامل، فان المخاتير في القرى لم يستجيبوا الى اكثر الطلبات لمخابرات العدو، ورفضوا التعاطي معه، (مثلا بالنسبة للاستمارات التي وزعت في شهر كانون الثاني عام ١٩٨٣ والتي تتضمن الحصول على معلومات شاملة عن اوضاع القرية، قد امتنع المخاتير عن التعاون مع العدو في ذلك).

ان ما يدفع المخاتير لعدم التعاون مع سلطات الاحتلال جملة امور منها:

آ علاقة المختار بعائلته وبأهل قريته، يشكل كذلك ضغطاً عليه في امور لا تقتنع بها العائلة او اهل القرية.

ب علاقة المختار بالدولة الشرعية، حيث يتلقى اوامره وشرعيته منها وهو

يحسب الف حساب للمستقبل.

جـ- علاقة المختار بزعيمه التقليدي، وان موقف الزعماء التقليديين الى جانب السلطة الشرعية، حتى احدهم الذي استظل الاحتلال لاعادة بناء موقعه الشعبي، قد ساءت علاقته مع سلطات الاحتلال.

ولذلك فان المختار، ليس متروكاً لقراره الشخصي، حتى ولو اراد العمالة بمحض ارادته، بل هو عرضة للضغط العائلي والقروي والسلطوي والسياسي التقليدي، والوطني العام.

إهتمامات القوى الشعبية في ظل الاحتلال

ان الاحتلال الاسرائيلي للاراضي اللبنانية له خلفيات استراتيجية تحكمها اطماعه التاريخية في موارد لبنان البشرية والاقتصادية وموقعه العسكري. وهذه الاطماع وجدت لها ترجمة على الارض في جملة التناقضات التي تحكم مصالح العدو مع مصالح لبنان:

- امن العدو يتناقض مع وجود شرعية لبنانية لها قرارها المستقل.

- اقتصاد العدو يتناقض مع اقتصاد لبنان لوجود اوجه التشابه العديدة بين الاقتصادين (الصناعات الخفيفة، تماثل الانتاج الزراعي، المرافىء والترانزيت).

- ممارسة الديمقراطية داخل كيانه، لا يبرر ممارسته لها في لبنان، او السماح بممارستها وذلك لتناقض الطموحات السياسية للفرد الاسرائيلي مع الطموحات السياسية للفرد اللبناني.

هذه التناقضات الرئيسية، والتي يعمل العدو على حسم الصراع بينها لمصلحته تتمثل بالهموم التي يعانيها المواطن الجنوبي وبالظواهر والمخططات المعلنة، وبجملة الاساليب التي تمارسها سلطات الاحتلال واجهزة مخابراته:

الغاء دور المؤسسات والهيئات الرسمية وقوى الامن الشرعية:

منذ بداية الاحتلال، بدأ العدو يعمل على إلغاء دور المؤسسات الرسمية، وذلك بتعيينه حكاماً عسكريين للمناطق، ملحقاً بكل حاكم ضابطاً آخر يهتم بما يسميه «ضابط الشؤون الانسانية»، يعود اليه المواطنون لحل مشاكلهم، دون اعطاء اي دور للمحافظ او للقائمقام. وتابع عمله باحتلال مباني المؤسسات الرسمية، لتعطيل دور الموظفين والدوائر المختصة، كما حدث بالنسبة للسراي الحكومي في صيدا.

واما على مستوى القرية فقد عمل جاهداً، لتجميع مخاتير القرى حوله، وجعلهم يأتمرون بأوامر حكام المناطق العسكريين، ولتنفيذ طلبات هؤلاء الحكام، ولكن العدو اصطدم بحالة رفض واسعة. هذا من جهة الحياة المدنية للمواطن، واما من ناحية تعطيل دور قوى الامن الشرعية من جيش وامن داخلي، فانه قد اعتمد منذ البداية على سعد حداد، وبعد توسيع رقعة الاحتلال ومحاولته الضغط للحصول على منطقة امنية حتى حدود الاولي، حاول ان يجمع حول سعد حداد التفافاً سياسياً وعسكرياً من ابناء قرى المنطقة.

ولذلك فان قوات الاحتلال الصهيوني تعمل على تركيز بدائل لدور المؤسسات الرسمية على صعيد الحياة المدنية والامنية وهذه البدائل التي ما زالت في مرحلة الاعداد باستثناء وضع سعد حداد يشير على الشكل التالي:

أ ـ التجمع الجنوبي الموحد: نواة هذا التجمع عدد محدود جداً من المتنورين الجنوبيين، دفعهم طموحهم السياسي الى التعامل مع العدو تحت هذه الصيغة لاشباع نزواتهم السياسية. وان الاتصالات التي يجريها هؤلاء لم تسفر عن اية نتيجة تذكر، حيث ان الاهداف التي يتعهد هؤلاء للوصول اليها وبصراحة ان تقوم هذه الهيئة باملاء الفراغ الامني والاجتماعي الحاصل في الجنوب نتيجة

غياب السلطة الرسمية. وهذه الهيئة تساهم في الغاء دور الهيئات الرسمية (المحافظ والقائمقام)، وهذا الغاء لدور المؤسسات الشرعية.

ب ـ لجان القرى، وهذه شبيهة بروابط القرى المرفوضة في الضفة الغربية المحتلة، حيث يقوم كل المتعاملين مع العدو على رأس هؤلاء، التجمع الجنوبي الموحد بدعم كامل وضغط مباشر من قبل الحكام العسكريين لقوات الاحتلال. وهذه اللجان تمثل الغاء تاماً لدور المختار (ممثل السلطة في القرية) والغاء لكل المؤسسات الشعبية والاجتماعية في القرية مثل الاندية والجمعيات المحلية.

ويتبع العدو اسلوباً في تشكيل هذه اللجان على قاعدة التمثيل العائلي، حيث تضم لجنة القرية مندوباً عن كل عائلة.

ولتحقيق اهدافه تقوم مخابرات العدو، باسلوب الاعتقال والتهويل على الفعاليات الشعبية لاجبارها على القبول. وقد فعلت ذلك في قريتي (عربصاليم، جبشيت الخ..).

جـ ـ الحرس الوطني، ولالغاء دور قوى الامن الداخلي للسلطة الشرعية، ولايجاد عنصر حماية مباشر للهيئات السياسية والمدنية المرتبطة مع العدو، وايجاد قوة فعلية في ايدي هذه الهيئات، تسعى سلطات الاحتلال لتشكيل مجموعات عسكرية في كل قرية، على ان يقوم مندوب كل عائلة في القرية على تقديم شخص للحرس الوطني على ان لا يقل العدد عن عشرة لكل قرية، وان الحرس الوطني لا ارتباط له بقيادة سعد حداد.

وان عدم الاستجابة الشعبية لرغبات سلطات الاحتلال، دفع بمخابرات العدو للقيام بجملة اجراءات لفرض هذه الصيغة، ومن هذه الاجراءات: الضغط على الفعاليات الشعبية ـ التهديد باجراءات متشددة في القرى ـ تكثيف عمليات

التحقيق مع الافراد بقصد الارهاب النفسي، وضع حواجز في معظم مفاصل المناطق وعلى مداخل القرى بقصد التخويف وصولا بالاهالي في القرى للقبول بالامن الذاتي بواسطة الحرس الوطني ـ التهديد باتخاذ اجراءات قاسية بحق الرافضين للانضواء في صفوف الحرس الوطني ـ وقد حصلت بعض النتائج السلبية حتى الآن منها: احراج الشباب الوطني بين ثلاثة خيارات اما القبول بواقع الاحتلال والتعامل معه، او الخروج من المنطقة او السجن والملاحقة، وبالفعل فقد ترك عدد كبير من الشباب قراهم الى خارج منطقة الجنوب.

ولكن من ناحية اخرى، وقد حصلت بعض الظواهر العلنية في الرفض لاجراءات سلطات الاحتلال منها الرفض الجماعي لها كما حصل في منطقة راشيا الوادي وبعض ظواهر الرفض الافرادي في بعض قرى الجنوب.

اما بطريقة مباشرة او طريقة غير مباشرة، ووجد المواطن نفسه امام الدبابات التي لا تختفي صوت جنازيرها اليوم حتى تعود غداً، وما ان يفرج عن مواطن حتى يعتقل آخر، وما ان يغيب عميل اليوم عن التضييق على الحرية، حتى يخرج آخر غداً مطالباً بخوة.

اصبحت حياة ابناء القرى تتنقل بين انتظار صهيوني وجهه قبيح وبين عميل محلي وجهه اقبح.

ان السجن الكبير الذي يعاني منه الجنوبي في هذه المرحلة يتناوب في التصنيف على نزلائه قوتان:

أ ـ القوى المحلية العميلة: وهذه القوى تمثل عناصر الشغب ومحبي السلطة على ابناء جلدتهم، منهم المقنع الذي يتعلق مصير احد الشباب على ايماءة من رأسه، ومنهم حامل البندقية الذي يبتغي منها اعطاءه صفة القوي والمخيف وبها تفتح له كافة الابواب، وبها تحني رؤوس ابناء القرية بالمجاملات، ومنهم صديق

ضابط المخابرات الذي يفتح له ابواب الوجاهة ودخول طبقة اصحاب الوساطات والكلمة المسموعة لدى المسؤولين ايا كانوا حتى الاعداء منهم.

هذه القوى اخذت تنكد على المواطن معيشته، تطرق الابواب على الاطفال والنساء وفي اية ساعة تشاء، حيث يفاجيء صاحب البيت او ابنه بالاهانة والتقريع او بسيارة عسكرية تنتظره لحمله الى ضابط المخابرات. او يقوم هؤلاء بعمليات ابتزاز مستمرة، ومنها فرض الخوات وتقبل الهدايا، او باذلال كل من كان ينتمي الى حزب وطني، فان هذه الطبقة باختصار تقوم بممارسة الارهاب والاذلال المحلي، واستفزاز الشعور الوطني، مستقوية بوجود قوات العدو، او مستظلة بحمايتها، وكثيراً ما قامت هذه القوى بعمليات تصفية جسدية ضد المواطنين.

ب ـ الدور المباشر الذي تقوم به مخابرات العدو ضد المواطنين وفي معظم الحالات بمساعدة وارشاد القوى العميلة المحلية:

وقد مرت هذه الاساليب لقوات العدو بمرحلتين: الاولى حملات الاعتقال والاذلال والارهاب في الاسابيع الاولى للاحتلال بملاحقة الوطنيين او كل من تشتبه به. وقد استعملت كافة اساليب القمع حسب الايجاز التالي: تجميع الاهالي في القرية، طلب اسماء محددة، عرض الشباب على المقنعين، اعتقال اصحاب الطالع السيء، رحلة العذاب الطويلة: (تقييد اليدين والعينين، التحقير، التحقيق، التعذيب في الجورة، الاعتقال الطويل في زنازين، التوقيف الاحتياطي لفترة زمنية في معتقل انصار).

اما في المرحلة الثانية، فتحولت هذه الاساليب الى التوقيف الاحتياطي لكل من تصدر بحقه وشاية، او من تعثر عليه قوات الاحتلال بعد عملية عسكرية ضد سيارة عسكرية او جندي اسرائيلي، والهدف منها الارباك النفسي المستمر

للمواطن لمنعه من التفكير بأي عمل عدائي ضد الاحتلال.

ونتيجة هذه الاساليب، يعيش الجنوبي في ظل هذه الاجواء، كابوساً مستمراً يتولد عنه رفض شعبي، لم يتبلور هذا الرفض بشكل جماعي وواضح.

- تعميق التناقضات بين الطوائف والفئات:

منطقة الجنوب تسكنها اكثرية شيعية، واقليات مسيحية تتوزع في منطقة جزين، الزهراني، وفي بعض قرى الشريط الحدودي، واقلية سنية في مدينة صيدا ومنطقتي مرجعيون وحاصبيا، واقلية درزية في منطقة حاصبيا.

دخل العدو الإسرائيلي منذ بداية الاحداث اللبنانية على الخط تحت شعار حماية المسيحيين في لبنان بشكل عام وحماية المسيحيين في قرى الشريط الحدودي بشكل خاص، وقدم لهم كل وسائل الدعم.

وبعد توسع رقعة الاحتلال، توسعت رقعة اهتماماته، وادعاءاته بحماية هذا الطرف او ذاك من اعتداءات الطرف الآخر، كما فعل في منطقة الشوف - عاليه، وكانت المذابح الطائفية المتبادلة. حيث يتناحر الاخصام تحت شتى الذرائع، والعدو يمثل الحكم الذي يتفرج.

اما على صعيد الجنوب، فقد طرأ عنصر جديد بعد توسيع رقعة الاحتلال اذ اصبحت الاكثرية الساحقة للمسلمين «سنة ودروز وشيعة» وهذا الواقع لا يستطيع العدو الصهيوني ان يتجاهله، فهو يريد ان يحفظ التوازنات بين جميع الطوائف، حتى لا يستعدي احداها ضده من جهة، وهو يريد من جهة اخرى ان يضرب اي توجه وحدوي وطني وابقاء الصراع محتدماً حتى يبقى هو الملاذ للجميع.

ان هذه التناقضات، تقود اوساطا كثيرة بشكل لا شعوري وبدافع المحافظة

على الحياة، الى اللجوء الى احضان العدو واستلام السلاح. وان هذه الظاهرة يخشى منها بان تفجر الوضع في الجنوب وتدفع على الاقل المناطق المختلطة الى اقتتال طائفي شبيه بالاقتتال الحاصل في منطقة الجبل. وهذا ما يخدم مرحليا خطة العدو بنقل الاقتتال من منطقة الى اخرى، ويخشى منه كذلك اقتتال التيارات فيما بعد فيما بينها، ضمن مناطق سيطرة الطائفة الواحدة.

ولكن حتى الآن قد امتنعت كثير من الاوساط ان تستلم سلاحا من العدو، وفي نفس الوقت فان صراع البقاء لن يؤخر الانفجار كثيرا.

التضييق ومحاولة القضاء على التيارات الوطنية:

في نفس الوقت الذي يسعى فيه العدو الى دعم كل تلك الاوساط التي تمثل تيارات طائفية وفئوية، يعمل جاهدا لضرب اي توجه وطني وحدوي، وهذا ما يتمثل بشكل رئيسي في فكر الاحزاب اليسارية، حتى التي تحمل الحد الادنى من الخطورة فكرا وممارسة.

لذلك يعمد العدو الى التوقيف الاحتياطي لمنتسبي الاحزاب في معتقل انصار، او المراقبة المستمرة لحركة هؤلاء مباشرة او مداورة، والضغط عليهم لتلويثهم بالعمالة معه، او تكثيف الملاحقة التي ينتج عنها في معظم الحالات اما الانزواء وشل الحركة واما الهجرة الى بيروت او خارج لبنان.

والذي يساعد العدو في النجاح بخطته تلك، هو التناقض الموجود بين كل التيارات الطائفية والفئوية وبين الفكر الوطني، الذي يتمثل بملاحقة الوطنيين من قبل هؤلاء، وهناك مصلحة مشتركة بين تلك التيارات وبين خطة العدو الاسرائيلي.

ولذلك، اصبح نشاط الاحزاب الوطنية معدوما في هذه المرحلة. وهو لن

ينتعش الا باعادة النظر في كل الاساليب السابقة، واعتماد خطة عمل جديدة تأخذ بعين الاعتبار الصعوبات الكثيرة التي تعترض اي تحرك وطني في هذا الظرف.

الفصل الثاني

الاقتصاد الاسرائيلي

البحث الاول: الجذور التاريخية للاقتصاد الاسرائيلي

ان الاقتصاد الاسرائيلي، كان ولا يزال اداة في خدمة الحركة الصهيونية ومنبع للوسائل المادية المراد بها تمكين فكرة الاستيطان اليهودي في فلسطين من الوجود ثم من البقاء والامتداد والقوة. الغرض الاول لهذا الاقتصاد هو تأمين الوجود المادي اي تأمين الوسائل للجهد العسكري، اما الغرض الثاني فهو ايجاد الظروف الملائمة لتجسيد العقائدية الصهيونية في نواحيها الاجتماعية والاقتصادية ونعني بذلك بصورة خاصة الظروف الملائمة للاستيطان الزراعي كاستجابة مادية لنداء روحي ماله عودة صلة اليهودي «بأرضه» وتعلقه بها ووصل ما انقطع من علاقته التاريخية بها. ويتبع هذا الغرض تمكين اكبر عدد من اليهود من الاستيطان (مع اعطاء الافضلية للاستيطان الزراعي فان لم يكن ذلك ميسورا فللاستيطان في المدن). اما الغرض الثالث فهو تمكين اليهود خلق انتاجية مرتفعة فعالة تمكنهم من تحقيق مستوى معيشة عال ومرموق. واما الغرض الرابع فهو ايجاد نظام اجتماعي اشتراكي الصفة يتميز بعدالة التوزيع وتكافؤ الفرص وسخاء الخدمات الاجتماعية.

تمتد جذور الاقتصاد الاسرائيلي الى ما قبل قيام الدولة في ١٩٤٨ بكثير، وبالتدقيق الى اواخر القرن التاسع عشر حين بدأت برامج الاستيطان اليهودي بالظهور وانتقلت عملية الاستيطان من حيز التصرف الفردي، المشوب في

الغالب باعتبارات دينية وثقافية وعاطفية، الى حيز التصرف المجموعي، المتميز في الدرجة الاولى بعقائدية صهيونية سياسية والمتجسد في برامج استيطان واضحة المعالم.

على ان تشييد المنطلق بشكل منظم ومتين يعود الى فترة الاحتلال البريطاني بين ١٩١٨ و ١٩٤٨. ففي هذه الفترة تبلور اقتصاد الطائفة اليهودية في فلسطين وحقق مستوى مرتفعا من الفاعلية بفضل تضافر عدة عوامل داخلية وخارجية. ولذلك لا يصح ان ينسب الى قيام الدولة سوى فضل محدود ـ وان كبير ـ في الانجازات الاقتصادية الاسرائيلية ـ كائنة ما كانت ـ وان يعود قسم كبير آخر من الفضل الى سنوات الحكم البريطاني الثلاثية، وبدون الاعتراف بالخلفية الحقيقية للاقتصاد الاسرائيلي يفقد البحث عمقه الزمني الصحيح. وسنحدد فيما يلي، باختصار عناصر المنطلق الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي:

أ ـ الاطار السياسي ١٩١٨ ـ ١٩٤٨

اتاح وعد بلفور الممنوح في ٢ نوفمبر ١٩١٧ للحركة الصهيونية نقطة انطلاق سياسية من خلال تعهد الحكومة البريطانية بان «تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين» وبانها «ستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية». ولقد فسرت حكومة الانتداب هذا التعهد على انه يشمل رعاية الشؤون الاقتصادية. ثم جاء صك الانتداب الذي اقره مجلس جمعية الامم في ٢٤ يوليو ١٩٢٢ بتشديد واضح على الشؤون الاقتصادية اذ جعل سلطة الانتداب «مسؤولة عن وضع البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تكفل انشاء الوطن القومي اليهودي...»

كما نصت المادة الرابعة من صك الانتداب على الاعتراف بالوكالة اليهودية «كهيئة عامة غرضها تقديم المشورة لادارة فلسطين، والتعاون مع هذه الادارة في

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك مما يؤثر في انشاء الوطن القومي وفي مصالح اليهود في فلسطين، وكذلك المعاونة والمساهمة في تطوير البلاد تحت سيطرة حكومتها دائما».

ثم جاء في المادة السادسة: «ان على ادارة فلسطين، مع كفالة عدم الحاق الضرر بحقوق الفئات الاخرى من السكان، ان تسهل الهجرة اليهودية في ظروف ملائمة وان تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار اليها في المادة الرابعة استيطان اليهود الكثيف على الاراضي بما في ذلك املاك الدولة والاراضي البور (الموات) غير المطلوبة للاغراض العامة».

وفيما عدا ارتباط بريطانيا بتشجيع قيام الوطن القومي اليهودي في فلسطين بموجب وعد بلفور وصك الانتداب فان بريطانيا دخلت في تعاقد ثنائي مع الولايات المتحدة الاميركية في ٣ ديسمبر ١٩٢٤ تضمن نص صك الانتداب الكامل، وذلك لأن الولايات المتحدة لم تكن عضوا في جمعية الامم ولم تلتزم بالتالي بصك الانتداب الذي كان مجلس الجمعية قد اقره عام ١٩٢٢.

ب ـ المؤسسات الصهيونية ذات الدور الاقتصادي

يلاحظ من خلال مراجعة البحوث والخطب الرئيسية الصادرة عن مؤسسات واقلام صهيونية منذ اواخر القرن التاسع عشر وحتى قيام الدولة اليهودية ان الحركة الصهيونية كانت تهدف. صراحة الى تحقيق الامور الاربعة التالية، وكلها ذات شأن اقتصادي:

١ ـ الهجرة الكثيفة الى فلسطين.
٢ ـ الاستيطان، على الاخص الزراعي منه، في فلسطين.
٣ ـ انشاء دولة يهودية قوية في فلسطين (او تحويل فلسطين الى دولة يهودية قوية).

٤ - تطوير فلسطين اقتصاديا واجتماعيا في صالح المجتمع اليهودي فيها.

كانت هذه الاهداف تنبثق عن الموقف الفكري والروحي القائل بان العودة الى الوطن يجب ان ترافقها الاقامة على الارض الزراعية والكد والعمل في الزراعة تطهيرا للنفس اليهودية مما ألم بها من درن المادة اثناء الانغماس بالاعمال المصرفية والمالية والخدمات، وتعبيرا عن الارادة في الحياة الحرة اللائقة والتعلق بالارض والتصميم على التمسك بما يمكن شراؤه منها [1].

من هنا كانت اهمية الدور الاقتصادي للمؤسسات الصهيونية. وقد كان للمنظمة الصهيونية التي انشئت عام ١٨٩٧، وللوكالة اليهودية التي انبثقت عنها عام ١٩٢٠، اقوى الاثر بين سائر المؤسسات في خلق الاقتصاد الصهيوني في فلسطين وتوجيهه ورعايته.

ذلك ان المنظمة ومن ثم الوكالة اوجدت الاطار العقائدي والسياسي والتنظيمي ومن ثم العسكري، الذي كان من شأنه ايجاد الظروف الملائمة للاقتصاد الصهيوني.

يتبدى عظم دور المنظمة والوكالة في نشاطها العالمي النطاق على الصعيد السياسي والدعائي كما على الصعيد التنظيمي والمالي، في تجنيد القوى الهائلة التي تملكها اليهودية العالمية في شتى الحقول، رغم ضآلة عدد الصهيونيين المسجلين رسمياً دافعي «الشيكل» والمؤهلين للاشتراك في انتخابات المنظمة الصهيونية بالنسبة لعدد اليهود في العالم. ان امتلاك اليهود لقوى ضخمة في الخارج أعطى الوكالة اليهودية في فلسطين شأناً وقوة لا يصح قياسها بحجم الجالية اليهودية في فلسطين، بحيث اصبحت الوكالة في الواقع «دولة ضمن الدولة» ومارست

(١) المؤلف مدين للدكتور يوسف عبدالله صايغ في هذا البحث الذي يأخذ معظم المعلومات الواردة فيه من مؤلفة «الاقتصاد الاسرائيلي» الصادر سنة ١٩٦٦.

سلطات واسعة المدى بعيدة الاثر.

وهكذا، فحصيلة هذا الوضع كانت ان الوكالة اليهودية، بتشجيع بريطانيا وتواطئها، اوجدت الظروف الملائمة لنمو المجتمع اليهودي في فلسطين وتزايد قوته العددية والعسكرية والسياسية والتنظيمية والاقتصادية مع ارتفاع مستواه الاجتماعي والثقافي. واذن فان الاقتصاد الاسرائيلي اليوم هو تتمة لاقتصاد صهيوني كانت تتوفر له وسائل القوة وكانت تحيط به الاطارات السياسية والتنظيمية والعقائدية الصالحة له ولنموه.

قلنا انه كان هنالك عدد من المؤسسات العامة وشبه العامة التي تعمل في خدمة الاغراض الصهيونية التي عددناها. من هذه المؤسسات ما كان من مشتقات المؤسسة الام (اي المنظمة الصهيونية) ومنها ما كان شبه مستقل. اما اهم المؤسسات فهي باقتضاب:

١ - «الجمعية اليهودية للاستعمار بفلسطين - بيكا» [1]

(Palestine Jewish Colonization Association)

وقد انشأها البارون ادموند دي روتشيلد عام ١٨٨٣ كجهاز لتملك اليهود للاراضي في فلسطين واستيطانها، وقد انفقت البيكا منذ تأسيسها حتى اواخر الانتداب اكثر من ١٥ مليون جنيه فلسطيني (او استرليني) وابتاعت ما يزيد عن ٤٥٠،٠٠٠ دونم من الاراضي (اي نحو ٣٠ بالمئة من جملة ما كان اليهود يملكون حتى ١٥ ايار ١٩٤٨). هذا وقد باعت البيكا القسم الاكبر من مشترياتها من مستعمرات (وحدات) زراعية مستقلة ومزارعين افراد رغبة منها

(١) راجع تقرير حكومة الانتداب على فلسطين المرفوع شباط ١٩٤٦ الى لجنة التحقيق الانجلو اميركية في مجلدين تحت اسم **A Survey of Palestine**، وخاصة الفصول ٨ و ٩ في المجلد الاول و ٢٢ في المجلد الثاني.

في تشجيع الملكية الخاصة اعتقادا من موجهي الجمعية ان خلق طبقة من المالكين الزراعيين يقوي حب الشعب اليهودي للارض وتعلقه بها [1]. وفي هذا السبيل كانت تباع الاراضي لليهود المؤهلين مع الاشتراط بان لا تباع ثانية لغير اليهود.

٢ - « صندوق الائتمان اليهودي للاستثمار ليمتد »

(Jewish Colonial Trust, Ltd.,)

وقد انشىء عام ١٨٩٩ واختص بمهمة الائتمان على الاوراق المالية للمؤسسات المنبثقة عن المنظمة الصهيونية. وقد انشأ الصندوق عام ١٩٠٣ « بنك انجلو فلسطين ليمتد » كشركة فرعية له، وقد قام المصرف، الذي اتسعت اعماله اتساعا كبيرا خلال الانتداب، بتمويل عمليات الانماء للاقتصاد اليهودي الى جانب التمويل التجاري، كما انشأ بدوره مؤسسات مالية فرعية للقروض الزراعية والصناعية وللتأمين والاستثمار المالي وللرهون العقارية ولبناء المساكن. ولا يزال هذا البنك يعمل الى اليوم (منذ ١٩٥١ تحت اسم « بنك لئومي لاسرائيل » اي بنك الامة الاسرائيلي).

٣ - « الصندوق القومي اليهودي - كيرن كاييمت لاسرائيل ليمتد »

(Jewish National Fund)

- وهو كسابقيه تابع للمؤسسة الام اي المنظمة الصهيونية - انشىء عام ١٩٠٧ لشراء الاراضي في المناطق الزراعية والمدن واستثمارها وادارتها بالنيابة

---

(١) حتى اواخر الانتداب كان هنالك ٤٤ مستعمرة مستقلة (اي كان سكانها يملكون الارض التي يعملون فيها وكانوا احرارا في الانتظام لجمعيات تعاونية او في عدم الانتظام بخلاف سكان المستعمرات التعاونية « موشافيم » والاشتراكية « كيبوتسيم ») ومن هذه كانت نحو ٤٠ مستعمرة مستقلة تقوم على اراضي من بيكا، في حين كان نحو ١٢ كيبوتسيم من اصل ١١١ على اراضي بيكا.

عن الوكالة اليهودية والائتمان عليها إئتماناً دائما على اعتبارها وقفا باسم الشعب اليهودي لا يجوز بيعه او التصرف به او السماح باستغلاله لغير اليهودي او استخدام غير اليهود للعمل في الاراضي التابعة له - هذا ان لزم استخدام عمال بالاجرة للعمل الزراعي.

وقد بلغت واردات الكيرن كاييمت حتى اواخر الانتداب نحو ١٥ مليون جنيه فلسطيني وابتاعت هذه المؤسسة نحو ٧٥٨,٠٠٠ دونم من الاراضي (اي نحو ٥٠ بالمئة من جملة الاراضي التي كان اليهود يمتلكونها في نهاية الانتداب عام ١٩٤٨). وكانت هذه الاراضي توزع بين المستعمرات الاشتراكية (كيبوتسيم) والتعاونية (موشافيم)، وبنسبة محدودة المستعمرات المستقلة.

٤ - « الصندوق الفلسطيني التأسيسي - كيرن هايسود ليمتد »

(Palestine Foundation Fund)

وقد انشيء عام ١٩٢٠ كجهاز تابع للمنظمة وتحول منها الى الوكالة في سنة ١٩٢٩. وكان غرض الصندوق توفير وسائل الهجرة اليهودية الى فلسطين والاستيطان فيها وخلق الظروف الملائمة للعمل الزراعي والصناعي وايجاد تسهيلات التعليم وانشاء ودعم مؤسسات العمل السياسي وانماء المدن والقيام بالاشغال العامة. وقد بلغت واردات هذا الصندوق اكثر من ٣٠ مليون جنيه فلسطيني حتى اواخر الانتداب انفق معظمها على الاستيطان الزراعي، يليه اهمية تشجيع الهجرة ثم الاشغال العامة ثم التعليم ثم انماء المدن. وكان معظم الاستيطان الذي يموله الصندوق يجري في اراضي الكيرن كاييمت عن طريق القروض الطويلة الاجل لاستصلاح الاراضي واستثمارها وتشييد المباني وشراء المعدات والمكائن والحيوانات، وكذلك عن طريق القروض القصيرة الاجل والمتوسطة الاجل خلال انشاء المزارع.

٥ ـ « الاتحاد العام للعمال اليهود في فلسطين ـ هستدروت »

(Histadruth)

وقد انشيء في سنة ١٩٢٠ وهو اهم القطاعات[١]. هذا وقد بلغ عدد اعضاء الهستدروت بنهاية الانتداب اكثر من ٢٠٠ الف عامل يمثلون نحو ٧٥ بالمئة من مجموع اليهود ذوي الرواتب والاجور.

ويشمل الهستدروت عددا كبيرا من النقابات وتنظيمه معقد وواسع الامتداد كما ان نشاطاته تنتشر في جميع القطاعات. وهو يملك شركات ومؤسسات انتاجية وتعاونية وتوزيعية واجتماعية وصحية وتعليمية ورياضية وصحفية.

اما في الحقل السياسي، فعلى الرغم من ان العمال المنضمين لنقابات الهستدروت لم يكن يفرض عليهم اي اتجاه سياسي معين الا ان معظم هؤلاء كانوا ذوي اتجاهات متشابهة الى يسار الوسط، كما كانوا ينتمون الى حزب ماباي (الذي كان ولا يزال الحزب الاكبر).

٦ ـ المستعمرات الزراعية[٢]: تعبر المستعمرات عن روحية معينة رافقت الحركة الصهيونية القائلة « بالعودة الى فلسطين » تؤكد على وجوب العودة الى

---

(١) يقول دارن ـ دارابكن في كتابه The Other Society (لندن ١٩٦٢) ان قطاع المستدروت « اقل شمولا من قطاع الحكومة لكن شأنه الاقتصادي قد يكون اعظم... » (ص ٢٩٣). راجع الصفحات ٢٩٣ ـ ٣٠٣ لعرض مترابط للهستدروت. كذلك راجع A Survey of Palestine المشار اليه قبلا ص. ٢٥٧ ـ ٣٦٢ من الجزء الثاني حول نفس الموضوع.

(٢) من خير ما كتب في موضوع المستعمرات، على انواعها:
- كتاب هـ. دارن ـ درابكن The Other Society المشار اليه اعلاه
- كتاب ملفورد سبيرو The Kibbutz, Venture in Utopia (هارفرد ١٩٥٦)
- كتاب ملفورد سبيرو. Children of the Kibbutz (هارفرد ١٩٥٨).

الارض الزراعية لبعث القدرة اليهودية الخلاقة وتنظيم المجتمع على اساس تعاوني منتظم وعلى اساس من الجهد والبذل والانتاج.

تنقسم المستعمرات الى ثلاثة اصناف، يتميز كل منها بفلسفة اجتماعية خاصة من حيث تنظيم المجتمع وعلاقات افراده والمبادىء التي ينبغي ان تسيطر في اقتصاده. فالمستعمرات المستقلة (وهي الاقدم عهدا اذ يعود عدد منها الى اواخر القرن التاسع عشر) تقوم على فكرة الملكية الفردية والنشاط الفردي واهمية حافز الربح الخاص.

اما المستعمرات التعاونية (موشافيم) فتقوم على مبدأ التصرف الفردي بالارض المستأجرة الى جانب التخطيط الجماعي لعمليات الانتاج والتسويق. والارض في هذه المستعمرات على نوعين: منها ما هو ملك المستعمرة حيث توزع الأراضي على المستوطنين للاستثمار مع بقاء « رقبتها » للمستعمرة ككل، وهي في الغالب اراضي البيكا في الاساس. ومنها ما هو مستأجر من الصندوق القومي اليهودي (كيرن كاييمت).

واما المستعمرات الاشتراكية (كيبوتسيم) فانها تقوم على مبدأ عدم التمييز الفردي اطلاقا. فالاراضي المستثمرة معظمها مستأجر من الكيرن كاييمت وهي لا توزع على المستوطنين بالذات وانما العمليات الانتاجية هي التي توزع. ومنعا لنشوء اي تعلق ببقعة ارض او عملية معينة يجري تبديل المستوطنين بين مختلف البقاع والعمليات دوريا. والاشتراكية في حقل العمل والانتاج يرافقها اشتراكية في الاستهلاك ايضا اذ يشترك جميع المستوطنين في الطعام، فلهم مطابخ عامة ومطاعم عامة كما انهم يضعون اولادهم منذ الولادة تحت رعاية ممرضات المستعمرة في اماكن عامة مخصصة لذلك، ثم ينمو هؤلاء الاولاد فيدخلون دور الحضانة ثم حدائق الاطفال ثم المدارس الابتدائية ثم الثانوية وهم تحت رعاية

مجموعية مما يسمح لامهاتهم بالانصراف لاعمالهن المرسومة. واخيرا هنالك التكافؤ التام في التوزيع اذ ينال المستوطنون حصصا متعادلة في الطعام والملبس والمسكن وبقية الخدمات. ولا يتقاضون اجورا الا ما يدفع لهم كعلاوة نقدية حين يسافرون خارج المستعمرة بمهمة او بالاجازة. واخيرا فان الكيبوتسيم لا تستخدم عمالا بالاجرة تحاشيا للانحراف صوب نزعة الاستغلال.

لعبت المستعمرات، على انواعها، دورا رئيسيا في حياة الاقتصاد الصهيوني خلال الانتداب (ولا تزال تلعب دورا هاما اليوم في حياة الاقتصاد الاسرائيلي). فمن الناحية الاولى كونت فكرة الانتظام في المستعمرات جزءاً هاما من الاطار المؤسسي للاقتصاد والمجتمع. ومن الناحية الثانية كان لانشاء المستعمرات وللتدريب الذي كان يقدم للمستوطنين، خاصة الكيبوتسيم التي وزعت في مناطق نائية وخطيرة، وفقيرة في حالات معينة، اثر عسكري ودفاعي كبير اذ انها كانت جزءاً من مخطط واسع يستهدف اولا الدفاع عن الكيان الصهيوني وثانيا القدرة على الهجوم في الوقت المناسب. ومن الناحية الثالثة كان للمستعمرات الاثر الاكبر في الحياة الزراعية في الاقتصاد الصهيوني، اذ كانت نسبة مرتفعة جدا من الاراضي في عهدة المستعمرات كما ان جميع السكان الريفيين عمليا كانوا من سكان المستعمرات. واخيرا، من الناحية الرابعة فان المستعمرات كانت ذات اثر سياسي كبير في البلاد بحيث كان ينبثق عنها الكثير من الاندفاع في حركة الاستيطان وعدد كبير من قادة الفكر وقادة النشاط الصهيوني في مختلف الحقول والمؤسسات. وبالاختصار فان العنصرين الرئيسيين في السياسة الصهيونية الهادفة الى احتلال فلسطين، وهما تملك الاراضي والهجرة، كانا يعتمدان على المستعمرات اعتمادا واسعا بشكل او بآخر.

وفيما يلي جدول احصائي بالمستعمرات منذ اواخر القرن التاسع عشر حتى نهاية الانتداب.

الجدول (١)

المستعمرات الزراعية وممتلكاتها وسكانها منذ نشوئها حتى نهاية الانتداب

السنة	عدد المستعمرات	توزع سكان المستعمرات بحسب نوعها: مستقلة	تعاونية	اشتراكية	جملة سكان المستعمرات	جملة سكان اليهود	مساحة الاراضي في حوزة اليهود
١٨٨٢	٥	٥٠٠	=	=	٥٠٠	٢٤,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
١٨٩٢	١٤	٢,٧٧٠	=	=	٢,٧٧٠	غير متوفر	١٠٧,١٠٠
١٩٠٠	٢٢	٤,٩٥٠	=	=	٤,٩٥٠	٥٠,٠٠٠	٢٢٠,٧٠٠
١٩١٤	٤٧	١١,٠٠٠	٤٠٠	١٨٠	١١,٥٨٠	٨٥,٠٠٠	٢٠,٥٠٠
١٩١٨		الارقام غير متوفرة				٥٦,٠٠٠	غير متوفرة
١٩٢٢	٧١	١١,٥٤٠	١,٤١٠	١,١٩٠	١٤,١٤٠	٨٣,٧٩٠	٥٩٤,٠٠٠
١٩٢٧	٩٦	٢٠,٢٢٠	٤,٦٦٠	٢,٦٢٠	٢٧,٥٠٠	١٤٩,٧٨٩	٩٠٣,٠٠٠
١٩٣١	١١٠	٢٧,٧٤٠	٥,٧٥٠	٣,٨٠٠	٣٧,٢٩٠	١٧٤,٦٠٦	١,٠٥٨,٥٠٠
١٩٣٦	١٧٢	٥٩,٥٣٠	١٥,٧٤٠	١١,٨٤٠	٨٧,١١٠	٣٨٤,٧٨	١,٣٩٢,٦٠٠
١٩٤١	٢٣١	٦٣,٢٤٠	٢٤,٨٢٠	٢٣,١٩٠	١١١,٢٥٠	٤٧٤,١٠٢	١,٦٠٤,٨٠٠
١٩٤٤	٢٥٩	٧٦,٠٠٠	٢٩,٥٠٠	١٣,٥٠٠	١٢٩,٠٠٠	٥٢٨,٧٠٢	١,٧٣١,٣٠٠
١٩٤٨		التفصيلات غير متوفرة				٦٥٠,٠٠٠	١,٧٦٧,٢٠٠

المصدر:

لكـل الأرقـام عـدا العمـود « جملـة السكـان اليهـود » : A Survey of Palestine...... المشار اليه قبلا الجزء الأول الفصل التاسع ص ٢٧٢ . للعمود « جملة السكان اليهود » نفس المصدر الجزء الأول الفصل السادس ص ١٤١

للسنوات ١٩٢٢ - ١٩٤٤ و ص ١٤٤ لتقديرات السنوات السابقة. اما عدد السكان عام ١٩٤٨ فمأخوذ من Government of Israel Yearbook, 1950 ص ٣٥٩ ومن سامي هداوي في كتيب صادر عن مكتب اللاجئين الفلسطينيين في نيويورك عام ١٩٥٧ بعنوان: Land Ownership in Palestine ص ١٢ جدول « ٢ » وما يليه من تعديلات. والرقم في هداوي هو ٧٠٠,٠٠٠ على اننا اعتمدنا الرقم الاصغر وهو ٦٥٠,٠٠٠ من مصدر يهودي هو موشيه سيكرون في كتابه Immigration to Israel 1984 - 1953 نشر « مشروع فولك للبحث الاقتصادي في اسرائيل » ص ٣٨. وتجدر الملاحظة هنا ان رقم « الاراضي في حوزة اليهود » يشمل بعض الاراضي الاميرية (املاك الدولة) المؤجرة لليهود لآجال طويلة وقد بلغت مساحتها بنهاية الانتداب نحو ١٧٤,٦٠٠ دونم فتكون مساحة ممتلكات اليهود في ذلك التاريخ ١,٥٩٢,٦٠٠ دونم.

٧ - الاحزاب السياسية اليهودية خلال الانتداب: يهمنا من موضوع الاحزاب ما هو ذو علاقة بالاقتصاد اليهودي وانطلاقه فيما بعد انشاء الدولة اليهودية وما هو جدير بالذكر هنا دون الدخول في تفاصيل[1] ان هذه الاحزاب، مع تركيز معظمها على القضايا السياسية والقومية، كانت تولي المواضيع الاقتصادية اهتماماً واضحاً وتكرس لهذه المواضيع نصيباً يذكر من برامجها وسياساتها. وعلى وجه التحديد فان معظم الاحزاب قبلت بدون تحفظ « برنامج بلتمور »[2] الذي كانت مقرراته ما يلي:

(١) راجع a Survey of Palestin من حيث اسماء الاحزاب وتفصيلاتها - الجزء الثاني (ص ٩٥٥ - ٩٦٢).

(٢) عقد هذا المؤتمر الصهيونيون الاميركيون في فندق بلتمور في نيويورك خلال ايار ١٩٤٢ وعرفت قرارات المؤتمر فيما بعد ببرنامج بلتمور.

- انشاء دولة يهودية في فلسطين فوراً.
- رفض « الكتاب الابيض » البريطاني الصادر في ايار ١٩٣٩ (والذي وضع قيوداً على انتقال الاراضي من العرب لليهود وعلى الهجرة اليهودية).
- اطلاق الهجرة اليهودية الى فلسطين والاستيطان اليهودي فيها دون عوائق.
- تشكيل قوة عسكرية يهودية تحارب تحت العلم اليهودي والاعتراف بهذه القوة.

ويلاحظ ان هذه المقررات الخمسة كلها ذات علاقة مباشرة او مداورة بالاقتصاد.

٨ - السكان:

ارتفع عدد سكان فلسطين بمقدار ثلاثة اضعاف بين الاحتلال البريطاني عام ١٩١٨ وانتهائه في ربيع ١٩٤٨، وذلك من ٧٠٠,٠٠٠ الى ٢,٠٦٥,٠٠٠. وفيما يتعلق بالجالية اليهودية ارتفع العدد من ٥٦,٠٠٠ يشكلون ٨ بالمئة من المجموع في ١٩١٨ الى ٦٥٠,٠٠٠ يشكلون ٣١ بالمئة من المجموع في ربيع ١٩٤٨. على ان القسم الاكبر من تزايد اليهود كان بفضل الهجرة الكثيفة خاصة خلال الثلاثينات، والتي لولاها لبلغ عدد اليهود ١٠٠,٠٠٠ في ١٩٤٨ لو انهم اعتمدوا على تزايدهم الطبيعي فقط[1].

لعب مفهوم « القدرة الاستيعابية » دوراً هاماً في الحوار حول الهجرة بين الحكومة المنتدبة من جهة وكل من العرب واليهود من جهة اخرى. فقد كان

(١) راجع A Survey of Palestine الجزء الاول الفصل ٦ عن السكان ونموهم والفصل ٧ عن الهجرة.

العرب يرفضون علاقة القدرة الاستيعابية بموضوع الهجرة اطلاقا على اعتبار ان اية قدرة استيعابية تتوفر في البلاد يجب ان يحتفظ بها اولا كطاقة للانماء ولتحسين الاوضاع الاقتصادية للسكان الحاليين، ثانياً كصمام امان لاستيعاب التزايد الطبيعي المرتفع للسكان (٣ بالمئة للعرب)، لا ان تهدر هذه الطاقة عن طريق امتصاص مهاجرين جدد. على ان الصهيونيين، من الجهة الاخرى، كانوا يبالغون في تقدير القدرة الاستيعابية ويقيمون حججهم على اساس فرضيات مرتفعة جداً من الاستثمارات الرأسمالية، وعلى اساس تجاهل حساب الكلفة والمردود وذلك لتأثرهم في الدرجة الاولى بالاستراتيجية الاستيطانية.

وازدادت نقمة العرب مع تزايد ضغط السكان على رقعة الارض الصالحة للزراعة فقد اظهرت دراسات حكومية ان حوال ثلث السكان الريفيين العرب لم يكونوا يملكون اية اراض زراعية وان متوسط ما تملكه العائلة الزراعية الواحدة يكاد لا يتعدى ٤٠ بالمئة من المساحة المعتبرة حدا ادنى لتأمين مستوى معيشة مقبول.

الجدول (٢)

تطور عدد السكان بين ١٩١٨ و ١٩٤٨

السنة	السكان		المجموع
	العرب	اليهود	
١٩١٨ (أ)	٦٤٤,٠٠٠	٥٦,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠
١٩٢٢ (ب)	٦٦٨,٢٥٨	٨٣,٧٩٠	٧٥٢,٠٤٨
١٩٣١ (جـ)	٨٥٨,٧٠٨	١٧٤,٦٠٦	١,٠٣٣,٣١٤
١٩٤٦ (د)	١,٣٢٨,٠٠٠	٦٠٨,٠٠٠	١,٩٣٦,٠٠٠
١٩٤٨ (هـ)	١,٤١٥,٠٠٠	٦٥٠,٠٠٠	٢,٠٦٥,٠٠٠

الملاحظات: (أ) المصدر: A Survey of Palestine الجزء الاول الفصل السادس ص ١٤٤.

(ب) المصدر: الاحصاء الرسمي للنفوس سنة ١٩٢٢، كما ورد في المصدر اعلاه ص ١٤١.

(جـ) المصدر: الاحصاء الرسمي للنفوس سنة ١٩٣١، كما ورد في المصدر ذاته ص ١٤١.

(د) المصدر: تقرير الامم المتحدة المعروف بتقرير كلاب U.N. Special Commission for Palestine نشر نيويورك ١٩٤٨ الجزء الاول الملحق ١١ الفصل الثاني ص ١١.

(هـ) المصدر: تقديرات تزايد السكان من ١٩٤٦ حتى ايار ١٩٤٨ على اساس الهجرة وتزايد السكان الطبيعي بين هذين التاريخين.

ملاحظة عامة: جميع ارقام «العرب» تشمل البدو وتشمل المسلمين والمسيحيين والدروز والبهائيين

ومما تجدر الاشارة اليه هنا لاهميته الخاصة ان معظم المهاجرين اليهود، خاصة بين ١٩٢٨ و ١٩٤٨، كانوا في فترة النشاط الجسدي، فقد توزع المهاجرون بحسب السن على النحو التالي:[١].

من صفر الى ١٤ سنة	١٧,٦	بالمئة من المجموع
من ١٥ - ٥٩	٧٦,٨	
٦٠ فما فوق	٥,٦	
	١٠٠,٠	

(١) مصدر الارقام: موشيه سيكرون في Immigration to Israel 1948 - 1953 نشر في القدس في ١٩٥٧، الجدول ١ ص ٢١.

وهذا يناقض ما كان يدعيه الصهيونيون من ان عمليات الهجرة كانت تهدف اولا الى انقاذ واستقدام المعالين والعاجزين من الاحداث والشيوخ اي انها كانت عمليات انسانية في الدرجة الاولى.

اما توزع السكان بين مناطق الاقامة القطاعات فقد تميز بتركيز العرب على الاقامة في الريف وتركيز اليهود على الاقامة في المدن، وانعكس هذا الوضع في توزع قوة العمل بين القطاعات كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول (٣)

تقدير عدد العاملين في كل من حقول الانتاج ومتوسط انتاج الفرد للعرب واليهود عام ١٩٣٦

	العرب بما في ذلك غير العرب وغير اليهود					
	عدد العاملين بالالوف	نسبتهم للمجموع ٪	انتاج الفرد بالجنيهات	عدد العاملين بالالوف	نسبتهم للمجموع ٪	انتاج الفرد بالجنيهات
الزراعة	١٦٢	٦٢	٢٤	٣٢	١٩	٥٢
الصناعة والحرف	٢٢	٨	٩٠	٣٠	١٧	١٣٠
البناء	٨	٣	٣٩	١٤	٨	١١
التجارة والنقل	٣٢	١٢	١٠٧	٣٢	١٩	١٤١
خلاف ذلك	٣٧	١٤	١٣٣	٦٣	٣٧	٩٧
المجموع او المتوسط	٢٦١	١٠٠	٥٦	١٧١	١٠٠	١٠٤

المصدر: ز. ناتان وأ. جاسن ود. كريمر في Palestine: Problem and Promise (واشنطن ١٩٤٦). ص ١٥٠.

البحث الثاني - بنية الاقتصاد الاسرائيلي:

نستعرض في هذا البحث الخصائص الرئيسية للاقتصاد الاسرائيلي مع الاشارة الى الاهداف الاقتصادية الطموحة والتوسعية والتي لا يقوى اقتصاد ناشيء على القيام باعبائها دون حصوله على موارد خارجية اضافية وتوفر قوى بشرية ذات كفاءة عالية وتنظيم فعال لا تتوفر عادة في الظروف المماثلة في البلدان النامية، وهذه الاهداف هي:

١ - اعداد جيش قوي وتسليحه عسكرياً وممتازاً لكي يبقى متفوقاً على جيوش الدول العربية.

٢ - استقبال اعداد جديدة من المهاجرين واستيعابهم اقتصادياً واجتماعياً.

٣ - تحقيق مستوى مرتفع من التنمية الاقتصادية والاجتماعية لزيادة الدخل القومي وتوفير الخدمات الاجتماعية للشعب.

ونقدم صورة تحليلية ورقمية قدر الامكان عن اهم هذه الخصائص وهي:

- الثروة البشرية او السكان.
- الموارد الطبيعية او الارض والمياه والزراعة والمساحة المزروعة.
- الصناعة والتعدين، وحجم التكنولوجيا والطاقة المستهلكة كمؤشر رقمي على تقدمها.
- التجارة الداخلية والخارجية من صادرات وواردات.
- البنية التحتية او الخدماتية من طاقة كهربائية وطرق مواصلات وسكك حديد الخ...

الثروة البشرية أو السكان:

بلغ عدد السكان عند قيام الدولة اليهودية عام ١٩٤٨ حوالي ٨٠٠/الف نسمة منهم ٦٥٠/الفاً من اليهود و ١٥٠/الفاً من العرب الذين ظلوا داخل الارض المحتلة. ثم شجعت الدولة والوكالة اليهودية على استقبال اعداد كبيرة من المهاجرين واستيعابهم حتى بلغ مجموع السكان في نهاية عام ١٩٨١ ثلاثة ملايين و ٩٧٧,٨٠ الفاً منهم ٦٥٧,٥ الفاً من السكان العرب، فيكون عدد السكان اليهود قد تضاعف بمعدل ٥ مرات خلال مدة اربعة وثلاثين عاماً أي من منتصف سنة ١٩٤٨ حتى نهاية سنة ١٩٨١.

سوف نتناول في موضوع السكان أو الموارد البشرية دورها كمنتج ثم دورها كمستهلك وقوة اليد العاملة الفنية وغير الفنية وقدرة الدولة على التحكم بقوة العمل وتحريكها حسب حاجاتها الصناعية والانتاجية ومقدار وعي الرأي العام الاسرائيلي او بعبارة اخرى بمجمل وعي السكان لاهمية الاقتصاد الوطني.

اما من حيث توزع السكان بموجب بلد المنشأ او قارة المنشأ فهو كما يلي:

٤١,٦	النسبة المئوية الموجودة في فلسطين قبل ايار ١٩٤٨ وحتى نهاية ١٩٨١
١٣,٣	النسبة المئوية المولودة في آسيا حتى نهاية ١٩٨١.
١٤,٦	النسبة المئوية المولودة في افريقيا حتى نهاية ١٩٨١.
٣٠,٥	النسبة المئوية المولودة في اوروبا / اميركا حتى نهاية ١٩٨١.
١٠٠,٠	المجموع

(١) الكتاب السنوي سنة ١٩٨١.

أي ان حوالي ثلاثة اخماس السكان مهاجرون قدموا بعد قيام الدولة وان اكثر من نصفهم بقليل من اصل اوروبي اميركي واقل من نصفهم بقليل من اصل اسيوي افريقي.

اما من حيث الاهلية للهجرة فان الحكومة الاسرائيلية والوكالة اليهودية فتحتا الباب على مصراعيه لكل يهودي راغب في الهجرة في مطلع الامر، الا ان الوكالة وضعت في أواخر ١٩٥١ سياسة انتقاء المهاجرين الراغبين في الانتقال على نفقة الوكالة وقد نصت هذه السياسة على القواعد التالية:(١)

١ - يجب ان يجري اختيار ٨٠ بالمائة من المهاجرين من بين مرشحي منطقة «عليا» (أي حركة تهجير الفتيان)، «والخالوتزيم» (الرواد) والمهاجرين الممكن صيرورتهم مزارعين في المستعمرات، والعمال المدربين، حتى سن الخامسة والثلاثين، والعائلات التي لا يزيد سن المعيل فيها عن ٣٥ عاماً.

٢ - على الذين يجري اختيارهم ان يتعهدوا خطياً بالعمل سنتين في الزراعة.

٣ - لا تتم الموافقة على الهجرة الا بعد فحص طبي دقيق تحت اشراف طبيب اسرائيلي.

٤ - لا يسمح لاكثر من ٢٠ بالمائة ممن تزيد اعمارهم عن ٣٥ عاماً بالهجرة الا اذا كانوا افراد عائلات يقدر معيلوها على العمل، او كانوا سيهاجرون بدعوة من اقارب لهم في اسرائيل سيقومون باعالتهم.

٥ - لا تتم الموافقة على الهجرة لمن وردتهم دعوة من اقرباء في اسرائيل.... الا بعد التحقق من قدرة هؤلاء الاقرباء واستعدادهم لاعالة المهاجرين.

(١) موشيه سيكرون المشار اليه قبلا، الفصل الثالث (نقلا عن «وثيقة الهجرة رقم ٢٠» الصادرة عن دائرة الهجرة، بالوكالة بتاريخ تشرين الثاني ١٩٥٢ ص ٢).

هذا وقد نصت الترتيبات الجديدة على بعض الاستثناءات لسياسة اختيار المهاجرين، منها ان هذه السياسة لا تنطبق على عمليات «انقاذ» بعض الجوالي اليهودية المعرضة للخطر الشديد، ولا تنطبق على المهاجرين القادمين على نفقتهم الخاصة.

وتفسر هذه القواعد كون نسبة عالية من السكان اليهود تبلغ ٦١,٩٠ بالمئة في سن النشاط الجسدي (١٥ ـ ٥٩ سنة) كما ان الاهتمام بالاغراض الدفاعية والانتاجية يفسر بدوره الاصرار على هجرة الفتيان والشبان قبل سواهم. (يقابل هذه النسبة ٤٥,٦ بالمئة للسكان غير اليهود)[1].

وفي معرض الكلام عن دور السكان كمنتج في الاقتصاد الاسرائيلي، لا بد من الاشارة الى السمات التي يتصف بها وهي:

١ ـ ارتفاع نسبة التعليم العالي والاكاديمي حيث تكاد تكون قريبة من النسبة لدى الدول الصناعية المتقدمة، تبلغ ١٤,٥٪ في اسرائيل مقابل ١٣,٢ في الولايات المتحدة و ١٣,٤٪ في المانيا الغربية.

٢ ـ قوة اليد العاملة وارتفاع الكفايات الانتاجية للعاملين بسبب كثافة برامج التأهيل التي تضعها وتنفذها الدولة بالمساهمة مع المؤسسات الصناعية على حد سواء من ضمن خطة تنمية متكاملة في التعليم والصناعة والتجارة. وتتميز قوة اليد العاملة بارتفاع نسبي قريب مما هو عليه في الدول الصناعية المتقدمة بسبب التركيب العمري للسكان لجهة ارتفاع من هم في سن العمل من مجمل السكان حيث بلغ عدد العاملين فعلياً في اسرائيل سنة ١٩٨١ مليون و ٢٨٠/الفاً منهم مليون و ١٤٧/الفاً من السكان اليهود و ١٣٣/الفاً من السكان العرب. أي ان هنالك ١١,٥ عامل عربي مقابل

(١) المصدر ذاته.

كل شريحة مؤلفة من ١٠٠/عامل يهودي وذلك يعود لاسباب اجتماعية تتعلق بالزواج وحجم الاسرة.

وتتميز قوة العمل كذلك بارتفاع نسبة النساء العاملات حيث تظهر البيانات الرسمية[1] ٦٢,٥ امرأة يهودية عاملة في مقابل كل ١٠٠/عامل يهودي بينما تبلغ ١٦/امرأة عربية في كل ١٠٠/عامل عربي.

٣ ـ قدرة اسرائيل على التحكم بقوة العمل لديها والسيطرة عليها وتحقيق التوازن السكاني الذي تريد حيث تجد ان لديها كفاية ذاتية من اليد العاملة المتخصصة والفنية ونقص في اليد العاملة غير الفنية. وهنا يجب ان لا نتجاهل سيطرة اسرائيل على الموارد البشرية في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ حيث تغرف منها اسرائيل ما تحتاجه من يد عاملة غير فنية لتحقيق التوازن والخلل في تركيب قوتها العاملة، وبكلمة أوضح ان اسرائيل تستطيع في كل مرة ان تلعب دور عامل الجذب لليد العاملة غير الفنية وهذه القدرة تستدعي توفير بنية اقتصادية متطورة وقادرة على جذب اليد العاملة واستيعابها حسب حاجاتها.

ومن جهة ثانية وفي معرض الكلام عن دور السكان كمستهلك نرى ان اسرائيل تملك وضعاً بشرياً اكثر وعياً وادراكاً لاهمية الاقتصاد الوطني حيث يعود شعار «الانتاج العبري» الى ما قبل ظهور الحركة الصهيونية بخمسين عاماً على الاقل، والذي لعب ولا يزال دوراً بارزاً في تأسيس الاقتصاد الاسرائيلي فيما بعد، مع العلم بأن هذا الشعار لا يتقيد به اليهود من سكان اسرائيل وحسب بل يتقيد به معظم يهود العالم الذين تعتبرهم اسرائيل من رعاياها وجزءاً من سوقها الطبيعية ان بصفتهم مستهلكين او مروجين لبضائعها ومنتجاتها العبرية.

(١) الكتاب السنوي الاسرائيلي.

بالاضافة لاستقبال ما يزيد عن مليون مهاجر جديد فان اسرائيل عملت على استيعاب هذه الاعداد اقتصادياً واجتماعياً ودمجها بالجالية اليهودية الاصلية اي الموجودة قبل قيام الدولة، وقد عني هذا تشييد نحو نصف مليون وحدة سكنية وانشاء اعداد ضخمة من المدارس والمستوصفات وايجاد العمل للقادمين ولو كان العمل في كثير من الحالات وخاصة في السنوات الاولى من نوع «العمل الاغاثي» اي الذي تبرره اعتبارات انسانية في المقام الاول. ولا ننسى انه يتوجب على المهاجرين الجدد الفتيان قضاء فترة ما في المستعمرات وكذلك في الخدمة العسكرية وان الاقامة في المستعمرات كالانخراط في الجيش هي صيغة من صيغ الاستيعاب (وان المؤقت) ذات الاغراض العسكرية في الدرجة الاولى.

ذكرنا ان المهاجرين الاسيويين الافريقيين يشكلون نحو ٢٨ بالمئة من جملة السكان وحوالي ٤٨ بالمائة من جملة المهاجرين بعد قيام الدولة. وهذه المجموعة الاسيوية الافريقية ذات مستوى من التزايد الطبيعي اعلى من مثيله لدى المجموعة الاوروبية الاميركية او لدى المجموعة القائمة عند انشاء الدولة، (المعدل القائم ٢,٢٣ بالمئة بالسنة للاسيويين الافريقيين و ١,٢٦ بالمئة للاوروبيين الاميركيين و ١,٤١ بالمئة للمجموعة الاصلية)[1]. هذه الوقائع تعني ان مشكلات الاستيعاب الاقتصادي الاجتماعي كبيرة جداً، ولذلك فانجازات في هذا الشأن ـ على محدوديتها ـ جديرة بالتسجيل. ففي اسرائيل يشاهد سكان المغاور القادمون من جبال الاطلس في شمال غربي افريقيا جنباً الى جنب مع حملة الدكتوراه من المانيا او تشيكوسلوفاكيا. والى جانب اليهود الاورثوذكس المتعصبين الذين يرفضون ان يشعلوا عود كبريت يوم السبت يعيش الملحدون الثوريون. والى جانب ماضغي القاط القادمين من اليمن التقليدي يشاهد الناجون

(١) المصدر نفسه ص ٦٩.

من معارك «الغيتو» (البولوني الرهيب). والى جانب كل هؤلاء تقوم نسبة كبيرة من السكان المنحدرين من الجالية اليهودية الموجودة عند قيام الدولة المعروفين باسم «صبرا»، الذين يتباهون على الجميع بانهم مؤسسو الدولة المضحون في سبيلها منذ ايام الانتداب البريطاني او ما قبل ذلك. هذا الوضع اوجد مفارقات خطيرة وضغوطاً لا تقتصر على عدم الانسجام الاجتماعي بل تتعداه الى توزيع القوة والنفوذ في المجتمع حيث يحتل مكان الصدارة اليهود «الصبرا» يليهم الاوروبيون الاصل ويأتي في آخر السلسلة الاسيويون والافريقيون.

ب ـ الموارد الطبيعية والارض والزراعة:

ان اسرائيل هي بشكل عام بلد فقير بالموارد الطبيعية بالنسبة الى البلدان التي تملك ثروات نفطية او معدنية اخرى فيما عدا البحر الميت الذي تستخرج منه كميات كبيرة من الاملاح المعدنية التي تدخل في صناعتها وما تحتويه رمال صحراء النقيب من موارد ضرورية لصناعتها غير المعدنية.

وان الكلام عن الموارد الطبيعية في اسرائيل يتناول الارض والثروة المائية وخصوصاً الزراعة والثروة الحيوانية.

ذكرنا في بحث سابق ان جملة الاراضي التي كانت تملكها الجالية اليهودية حتى نهاية الانتداب بلغت نحو ١,٦ مليون دونم (عدا حوالي ١٧٥ الف دونم من املاك الدولة على اساس الاستئجار) اي حوالي ١,٨ مليون دونم كرقم اجمالي مدور. وكان خمسة اسداس هذه المساحة غير مروية. على ان قيام الدولة واستيلاءها على اراضي النازحين ونسبة كبيرة من املاك الاقلية العربية التي بقيت في البلاد خلق حالة جديدة قفزت بموجبها مساحة الارض التي يتصرف بها السكان اليهود من ١,٨ مليون الى ٢٠,٣ مليون هي بالفعل مساحة الدولة

اليهودية. وقد سهل هذا التوسع التخطيط الزراعي اذ لم تعد ممتلكات الجالية اليهودية مجرد نسبة صغيرة من مساحة فلسطين كما كان الوضع في السابق بل اصبحت المساحة تضم بلداً بأكمله في دولة ذات سيادة تستطيع ان تجري الاختبارات التي تشاء وان تخطط كلياً وأن تتصرف بموارد المياه المتوفرة والمياه الجوفية في سبيل التنمية الزراعية والاستعمالات الاخرى. حيث بلغت مساحة الاراضي المروية في اسرائيل في نهاية العام ١٩٨١ مليونين و ٣٠/الف دونم[(١)] فيما بلغت نسبة الاراضي المروية في لبنان ٨٥٠/الف دونم.

وقد رافق استيلاء الدولة بعد نشوئها على مساحات شاسعة جديدة توسع في رقعة الارض الزراعية، الاجمالية والمروية على السواء، هذا الى جانب الجهد المبذول لاستصلاح الاراضي وزيادة المروي منها، ورفع الانتاجية، ورفع درجة المكننة، وزيادة عدد المزارعين والقيام بتجارب في سبيل تحسين اساليب الانتاج، والجدير بالذكر ان الرسملة الزراعية بلغت نحو ١٥,٠٠٠ دولار للشخص[(٢)].

وما دمنا بصدد الاشارة الى العناصر التي عملت على التقدم الزراعي فمن الواجب الاشارة الى التوسع في استخدام المياه للري وذلك بفضل تنمية الموارد المائية من سطحية وجوفية وحسن استغلال السيول ومياه الامطار واخيراً تحويل قسم من مياه الاردن عند مصبه في بحيرة طبرية لاغراض الري شبكة متكاملة من الانابيب الرئيسية والفرعية.

الجرارات الزراعية:

من المفيد الاشارة الى ان اسرائيل التي لم تكن تملك في سنة ١٩٥٠ الا

(١) الكتاب السنوي الاسرائيلي.

(٢) اعمدنا الى حد بعيد في بحث التطور الزراعي على تقرير اسرائيلي لمنظمة التغذية والزراعة الدولية بعنوان

٢٦٠٠ جرار زراعي اصبحت تملك في سنة ١٩٧٠ ١٦٣٠٠ جراراً زراعياً فارتفعت الى ١٩٢٥٠ جرارا زراعيا في سنة ١٩٧٥. وبين ١٩٧٥ - ١٩٨١ شهدت قفزة مجنونة لتبلغ ٢٨٣٣٥ جرارا زراعيا اضافة الى عدد كبير من الجرافات والحاصدات وآلات التقاط القطن بكلمة اخرى كان لدى اسرائيل في سنة ١٩٨١ جرار زراعي في مقابل كل ١٥٠ دونما مزروعا و ٧١ دونما مرويا.

إن زيادة المكننة في الزراعة ترتب عليها توفير في اليد العاملة الزراعية، ففي حين كان رقم الآلات الزراعية يتصاعد باستمرار واحيانا بنسب خرافية فان نسبة العاملين في الزراعة وعددهم كان يهبط باستمرار على رغم استمرار التزايد في عدد السكان وقوة العمل ومساحة الاراضي الزراعية وعلى سبيل المثال فلقد زادت قوة العمل بين ١٩٧٠ - ١٩٧٥ من ٩٦٣ الف شخص الى ١,١١٢ مليون شخص في سنة ١٩٧٥، ولكن نسبة العاملين في الزراعة هبطت وخلال الفترة نفسها من ٨,٨٪ الى ٦,٤٪ من اجمالي قوة العمل وفي سنة ١٩٨١ ارتفع اجمالي عدد العاملين الى مليون و ٢٨٠ الف شخص ولكن نسبة المستخدمين في الزراعة هبط الى ٦,١٪ من اجمالي قوة العمل، فان هذا التوسع في مجالات الري واستخدام التكنولوجيا الزراعية بمعناها الواسع. لا بد وان ينعكس على مستوى الانتاجية وان اثارة الانتاجية تتسع لتشمل مجالين احدهما مباشر والآخر غير مباشر يتمثل في تخصيص مزيد من الموارد البشرية للقطاعات الانتاجية الاخرى، وتحديد الصناعة التي تشكو من نقص في اليد العاملة واما الآثار المباشرة فتتمثل في رفع انتاجية القطاع الزراعي وتحقيق الحد الاقصى من الانتاجية الزراعية في ظل حد ادنى من الموارد البشرية والطبيعية.

والجدير بالذكر ان مساحة الاراضي المزروعة بالحمضيات في اسرائيل كانت عبارة عن ٣٩٦ الف دونم من اصل ٢,٠٣ مليون دونم مساحة الاراضي المروية، الأمر الذي يعني ان ثمة مساحات كافية خصصت لزراعات اخرى بدءاً من

الفواكه الاخرى، مرورا بالقطن وقصب السكر وانتهاء بالخضروات والحبوب. وعلى سبيل المثال فان إنتاج اسرائيل من القمح بلغ في الموسم الاخير ٢١٥ الف طن في مقابل ٥٥ الف طن انتاج لبنان من القمح في موسم ١٩٧٣ علما بان انتاج الموسم المشار اليه من القمح كان من اعلى المواسم اذ لم يبلغ انتاج موسم ١٩٧٩ الا ٤٠ الف طن.

النتائج:

ان التقدم الذي شهده القطاع الزراعي في اسرائيل كانت له نتائج متنوعة في رأسها ١ - ضمان الامن الغذائي للدولة وتخفيف الاعتماد على الخارج الى اقصى حد ٢ - رفع حجم الانتاج القومي. ٣ - زيادة حجم الصادرات من السلع الزراعية من دون ان يكون ذلك على حساب الاستهلاك الداخلي.

أخيراً تنبغي الاشارة الى تطور قطاع المستعمرات الزراعية وهو موضوع مشترك بين «السكان» و«الزراعة». لقد كان عدد المستعمرات الزراعية ٢٥٩ مستعمرة عند قيام الدولة فارتفع العدد الى ٦٥٧ (عدا المزارع والمؤسسات والمعاهد الريفية المستقلة) بنهاية ١٩٦٦[1]. على ان اوضاع هذه المستعمرات المالية ظلت غير مزدهرة وظلت اربحيتها متدنية جدا بشكل اجمالي - هذا حيث لم تسجل خسائر واضحة. وتعود هذه الوضعية الى اسباب داخلية واسباب خارجية محيطة بالمستعمرات. وجدير بالذكر عند تبيان انخفاض اربحية المستعمرات ان حساب الاربحية يقوم على اساس من الاكلاف المنخفضة جدا سواءاً كانت الاكلاف ايجار الارض شبه المجاني او فوائد القروض الجارية أو فوائد القروض لشراء المكائن والمعدات. وكما هو الحال مع المستعمرات التي

(١) الكتاب السنوي الاسرائيلي للسنة ١٩٦٦.

تنال منحا عن طريق الفوائد والإيجارات المنخفضة جدا فان القطاع الزراعي بجملته ينال منحا ضخمة مباشرة وغير مباشرة تتيح له المنافسة في حقل التجارة الخارجية وتستمر نقاط الضعف فيه. على ان هذا لا يمنع معظم الباحثين الاسرائيليين سواء اكانوا مستقلين او يكتبون في تقارير رسمية، من ان يسجلوا محدودية الزراعة والجو المصطنع الذي تعيش فيه والذي يفرضه عليها محدودية كمية المياه وارتفاع اكلافها ومحدودية الارض الصالحة للزراعة وارتفاع كلفة اليد العاملة واختلاط العوامل غير الاقتصادية بالعوامل الاقتصادية في النشاط الزراعي وخاصة النشاط في المستعمرات لان الاعتبارات العسكرية والنفسية كثيرا ما تعين انشاء المستعمرات وموقعها دون الالتفات الى المنطق الاقتصادي).

جـ - الصناعة والتعدين

بخلاف الزراعة فان الصناعة تقع في معظمها في القطاع الخاص وقد كانت سياسة الحكومة ولا تزال تشجيع توظيف الاموال المحلية والاجنبية الخاصة في الصناعة انطلاقا من قانون تشجيع الصناعة لعام ١٩٥٢ (المعدل في ١٩٥٥). على أن تمنع الحكومة عن القيام بالنشاط الصناعي بنفسها لم يمنعها من ولوج قطاعي التعدين والكهرباء كما لم يمنع قطاع الهستدروت (اتحاد العمال) من توظيف الاموال في عدة صناعات اساسية، كما انه لم يتعارض مع قيام الحكومة بعد الصناعة بشتى انواع الرعاية والمساعدات كالمنح للمنتجين والمصدرين ووضع اسعار قطع مرتفعة للمصدرين وكتقديم السلف بفوائد وشروط سهلة للصناعيين - الى جانب الاعفاءات الجمركية للمواد الخام والمكائن والحماية الجمركية للمصنوعات المحلية. على ان الصناعة الاسرائيلية لا تزال تعتمد على هذه التسهيلات لتتمكن من المنافسة في الاسواق الخارجية وهي ظاهرة اقلقت

المسؤولين طيلة سنوات وتبدت في سلسلة السياسات الاقتصادية التي وضعت في اوقات مختلفة.

بالرغم من متاعبها فان الصناعة شهدت نموا واضحا بين ١٩٤٨ و ١٩٨١ مما سمح لها بتحسين مركزها النسبي بين القطاعات كثيرا الى جانب التوسع المطلق الكبير. فقد تضاعف الناتج الصناعي العيني حوالي عشرات المرات خلال هذه الفترة. وتعددت الصناعات من ثقيلة وخفيفة وبرزت صناعات جديدة بالمرة منها صناعات كيمائية وكهربائية الكترونية ومعدنية وبلاستيكية وهندسية - على ان اهم فروع الصناعة على الاطلاق من حيث القدرة على التصدير هي صناعة الماس (وقد سبقت قيام الدولة بعدة سنوات) مع ان مركزها من حيث حجم الناتج القائم مركز متدن جدا.

يتوجب ان نشير هنا الى قسم هام من قطاع الصناعة هو التعدين والمناجم يشمل ذلك التنقيب عن البترول واشغال البحر الميت (كالبوتاس والبرومين وانتاج الاسمدة والكيماويات والتنقيب عن النحاس وانتاج مواد السيراميك) واهميته تتعدى نصيبه من الناتج الصناعي بكثير. ويتم التعدين في منطقة النقب على يد عدد من الشركات المشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتسعى اسرائيل الى ان تصبح هذه النشاطات نواة لعملية استيطان واسعة النطاق في النقب، خاصة بعد ان تم ربط هذا التطور بوصول المياه من مشروع الاردن. وبالرغم من ان القيمة الاقتصادية لتطوير التعدين في النقب متواضعة جدا اذا قيست بالاكلاف، بل وبنسبة المردود للكلفة في المناطق الاخرى من اسرائيل، فان السلطات تسعى جاهدة الى تطوير النقب لاسباب تتعلق بالدعاية والجباية الخارجية وبالاستيطان لاغراض عسكرية.

بقي ان نذكر ان عمليات التنقيب عن البترول لم تسفر عن نجاح يستحق

الذكر فالآبار التي عثر عليها حتى الآن لا تزيد احتياطها عن ملايين قليلة من الاطنان ولا يتعدى انتاجها المئة الف طن في العام. وبهذا تظل اسرائيل مضطرة لان تشتري حاجتها من النفط من الخارج بكلفة كبيرة وبالعملة الصعبة.

واخيرا فان مركز الصناعة تحسن تحسنا بارزا في حقل التجارة الخارجية وذلك بارتفاع قيمة المصدرات الصناعية ارتفاعا شاهقا. حيث بلغت ٤٥٤٦,٣ مليون دولارا سنة ١٩٧٩ و ٥٥٣٧,٥ مليون دولارا سنة ١٩٨٠ و ٥٦٦٤,٢ مليون دولارا سنة ١٩٨١.

التطور التكنولوجي والطاقة المستهلكة

ولا بد هنا من الاشارة:

أولا - الى حجم التطور التكنولوجي والصناعات التحويلية او الصناعات المعقدة وكيفية المهارة وتنوعها في اسرائيل واتساعها لتشمل مختلف الفروع بعكس بعض الدول الصناعية التي تقتصر صناعتها على فروع معينة كالصناعات الاستخراجية في الدول المنتجة للمواد الخام او الصناعات الغذائية في الدول الزراعية.

ثانيا - الى حجم استهلاك الطاقة كمؤشر على تقدم الصناعة في اسرائيل حيث بلغت قيمة مصروفاتها من النفط مليارين و ١١٦ مليون دولارا سنة ١٩٨٠ ومليارين و ٤٨ مليون دولارا سنة ١٩٨١ بالاضافة الى انتاج الطاقة الكهربائية بلغ ١٠٧٩٦ مليون كيلوات سنة ١٩٨٠ و ١١١٩١ م ل س سنة ١٩٨١.

د - التجارة الخارجية: الصادرات والواردات

سوف يتاح لنا بحث الصادرات والواردات في اسرائيل من خلال بحث مقارن عن التجارتين الخارجية الاسرائيلية واللبنانية، وما نود ذكره هنا هو ان

قيمة الصادرات نمت نموا واسعا جدا فقد ارتفعت من ٤٥,٨ مليون دولارا للعام ١٩٤٨ الى ٥٦٦٤,٢ مليون دولارا للعام ١٩٨١ واذا اضفنا اليها صادرات المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ يصبح مجموع قيمة صادراتها للعام ١٩٨١ ٦٣٣١,٦ مليون دولارا اي انها تضاعفت الوف المرات، مقابل ذلك ارتفاع في الواردات فقد كانت ٣٢٧,٦ للعام ١٩٤٨ فبلغت ٨٢٦,٦ مليون دولارا للعام ١٩٨١، ويظهر ان معدل نمو الصادرات كان اقل من معدل نمو الواردات وان هذا التفاوت اصبح يشكل عجزاً شديدا في ميزان المدفوعات وعبئاً اقتصاديا ليس من السهولة تخطيه في المستقبل القريب كما سنرى بالرغم من حجم المساعدات الكبيرة والدعم الخارجي من جميع اليهود في العالم.

هـ - البنية التحتية او الخدمانية

اذا كان استهلاك الطاقة من نفط وكهرباء في بلد ما وتحديدا في القطاع الصناعي لبلد ما يصح أن يكون مؤشرا لمدى تقدمه او تخلفه، فان مسألة المصارف والكمبيوتر والتلكس والتلفون وطرق المواصلات وسكك الحديد لا تقل شأنا عن الطاقة في تقدير مدى التقدم والتخلف لبلد وآخر، لانه لا يمكن الحصول على صناعة متقدمة ومزدهرة اذا لم يترافق ذلك مع دور العلم والتكنولوجيا الصناعية، كما انه لا يمكن الحصول على تجارة داخلية وخارجية مزدهرة اذا لم يترافق ذلك مع قطاعات مزدهرة من المصارف والمواصلات.

ولا يمكننا في هذا البحث بيان مقدار نموها وتقدمها وتنوع انتاجها ومستواها لان ذلك سيخرجنا عن الموضوع الاساسي. وانما سنلقي ببعض التعميمات حول نمو ناتج الخدمات واتساع مصدراتها. حيث بلغت قيمتها ٦٨٥/ مليون دولارا للعام ١٩٨٢ مقابل ١٠,٧ مليون دولارا للعام ١٩٤٨ مما يدل على الارتفاع الكبير الذي حققته خلال هذه المدة (١٩٤٩ - ١٩٨٢).

البحث الثالث: سمات الاقتصاد الاسرائيلي

هنالك عدة سمات عامة في بنية او تركيب الاقتصاد الاسرائيلي. فهو اقتصاد اشتراكي النزعة تسيطر فيه احزاب اليسار الاشتراكية، ويخضع لتخطيط شامل وصارم ولكنه مع ذلك لا تمتلك الدولة نفسها من انتاجه سوى جزء يقل عن النصف. ثم انه اقتصاد يتميز بتملك القطاع الخاص لمعظم رساميله الصناعية وبتملك القطاع العام لاكثر من ٩٠ بالمائة من الارض فيه ولمعدات وتجهيزات ومكائن ومباني القطاع الزراعي - بعكس المألوف حيث تسعى الدولة الاشتراكية المنحى الى تملك وسائل الانتاج الصناعي ولكنها تبقي في يد الافراد او المؤسسات الخاصة معظم الاراضي والمساكن الريفية ووسائل الانتاج الزراعي. وهو ايضا اقتصاد يضع توكيدا واضحا على المبادرة الفردية في الاقتصاد رغم منحاه الاشتراكي، ويشجع الملكية الخاصة فيما عدا القطاع الزراعي وبالتالي فانه يعكس صورة لا سلوب متميز بالتجريبية لا المذهبية مع كون المجتمع ذاته يعتنق عقائدية صهيونية عنيفة. واخيرا فانه اقتصاد يعتمد في بقائه ونموه اعتمادا مسرفا على المعونات المالية الاجنبية الى حد لا مثيل له.

هذه السمات وخلافها مما يميز المجتمع والاقتصاد الاسرائيلي تعود الى عوامل تاريخية ملازمة لنوع وتنظيم القوى الفكرية والعقائدية والسياسية والاجتماعية التي رافقت ظهور الحركة الصهيونية المنظمة وسارت معها في سعيها لتحقيق الوطن القومي اليهودي في فلسطين ثم لتحقيق الدولة اليهودية، وقد بحثنا هذه القوى في بحثنا جذور الاقتصاد الاسرائيلي فلنبحث الآن امتداد بعضها في عهد الدولة.

ان الاصرار على تملك المجتمع لوسائل الانتاج الزراعي يعود في الاساس الى مفاهيم الاستيطان الزراعي وصيغته. فان مخططي وممولي هذه العملية منذ اواخر القرن التاسع عشر انما كانوا يجهدون للحصول على ارض فلسطين لا لذواتهم او لذويهم او لمنتفعين معينين بل « للامة اليهودية » على حد تعبيرهم، ومن هنا كان شراء الاراضي وتسجيلها باسم مؤسسات الاراضي (التي يطلق عليها اسم « المؤسسات القومية » كبقية المؤسسات المرتبطة بالمنظمة الصهيونية العالمية) لا باسم الافراد وجعلها وقفا يهوديا لا يجوز بيعه اطلاقا. وانطلاقا من هذه القاعدة نشأ التملك المجتمعي للارض ومقدار واسع من التملك المجتمعي لوسائل الانتاج، كما نشأ الاصرار على دعم وتنمية حركة انشاء المستعمرات الزراعية من اشتراكية (كيبوتس) وتعاونية (موشاف) على اوسع نطاق ممكن.

على ان مركزية التخطيط في الاستراتيجية الصهيونية تربط المخططات الفرعية بعضها ببعض بشكل وثيق. ولهذا فان دعم وتنمية المستعمرات وتعيين مواقعها يخضع لاعتبارات عسكرية وعقائدية عدا الاقتصادية، فالالحاح على ارسال المهاجرين الشبان الى المستعمرات الامامية قرب الحدود وقرب المناطق الحساسة، واقامة مستعمرات اخرى كمراكز عصب في داخل البلاد في بقاع غير مليئة بالسكان كل ذلك انما يهدف الى تقوية دفاع اسرائيل من جهة وجعل الشبان يتمرسون بالاعمال الزراعية الشاقة وبالتعاون والعمل المشترك وبالتضحية والصبر وروح الخدمة، من جهة اخرى.

لئن كانت فلسفة الاستيطان الزراعي وصيغته تعود الى اسبابه ونشأته التاريخية في الحركة الصهيونية، فان فلسفة الملكية الفردية التي تميز قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات مردها كذلك الى عوامل تاريخية. فان النشاط الصناعي والتجاري والفندقي بدأ فرديا في نشأته وارتكز في الدرجة الاولى الى ميول ورساميل وتدريب جيل من المهاجرين جاء في الثلاثينات هربا من

الاضطهاد النازي وانصرف الى تلك النشاطات التي يتقنها، وكما كان الحال في الثلاثينات ظل بعد قيام الدولة، فان هجرة عناصر الطبقة الوسطى ضمن من وصفناهم لم يرافقها في الاساس ولا يرافقها الآن توعية وتوجيه عقائدي بعكس هجرة العمال والمثقفين الشبان ممن لا يملكون رساميل ذات شأن.

على ان ما يجري في القطاع الزراعي وقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات ليس وليد الصدفة التاريخية الا ضمن حدود ضيقة، فهو ينسجم كذلك مع النهج او المنحى الاقتصادي العام وهذا المنحى هو بدوره وليد طراز توزيع القوى الحزبية السياسية وبعثرتها واضطرار عدد منها الى الائتلاف لتستطيع الاضطلاع بالحكم مما يعني عدم نجاح اي من الاحزاب في جعل برنامجه الحزبي الاجتماعي الاقتصادي منهجا عاما للبلاد. بل ان الاحزاب الاشتراكية المنحى نفسها، وممثلوها يشكلون اكثر من نصف اعضاء « الكنيست » بكثير، لا تستطيع ان تحث خطى الاشتراكية بقوة ـ هذا اذا شاءت ذلك ـ بالنظر لثقل الفئات الحزبية الاخرى التي تشد في اتجاهات معاكسة ثقلا في كثير من الاحيان لا يتناسب وقيمة هذه الفئات العددية ـ وقد يكون هذا الثقل نتيجة مركزها الفكري المرموق في اسرائيل او بين اليهود في الخارج، او وليد دور تاريخي لعبته، او بالنظر لرغبة رجال السياسة في عدم اعتماد اتجاه اقتصادي اجتماعي للبلاد مبالغ في الابتعاد عن اليسار المعتدل اما تخوفا من انفراط الائتلاف الحكومي الذي ميز حكومات اسرائيل حتى الآن (بسبب عجز « ماباي » الحزب الاقوى، عن احراز اكثرية انتخابية وتأرجح نسبته نزولا بين ٥٠ و ٣٥ بالمائة من مجموع اعضاء الكنيست) اذا ما حصل هذا الابتعاد عن اليسار المعتدل، او تخوفا من ردود الفعل غير المحبذة لدى الفئات اليهودية في الخارج خاصة تلك التي تمول الحركة الصهيونية، أو تخوفاً من ردود الفعل لدى المؤسسات الاجنبية الراغبة في توظيف الاموال في اسرائيل (على الأخص المؤسسات الاميركية) ولدى

حكومة الولايات المتحدة بالذات.

وهكذا تبلور اتجاه اشتراكي النزعة الى حد ما يركز الاهتمام على عدالة توزيع الدخل وانعدام التفاوت الفاضح في الدخل، وتكافؤ الفرص، وانتشار خدمات التعليم والصحة والرعاية الجسدية والضمان الاجتماعي، ويدنو من هذه الاهداف دنوا تجريبيا الى حد ما فيضع في يد الدولة مقاليد الخدمات العامة والتجهيزات الاساسية في المجتمع (كالطرق والمواصلات والانارة الخ) ووسائل انتاجها كما يضع في يد المؤسسات شبه العامة وفي يد الهستدروت والسلطات المحلية قسماً آخر من هذه المقاليد، ويبقى قسماً ثالثاً في يد الافراد ضمن طراز الملكية الخاصة. وتتبدل حدود هذه الاقسام وان ببطء، تبعا للضغوط المتنازعة ولتحول ميزان القوى ولنتائج الاختبار ومتطلبات الحاجة.

هذا من حيث التركيب العام، ومن حيث قطاعات الاقتصاد [1] ينقسم الاقتصاد الاسرائيلي من حيث توزع ملكية وسائل الانتاج وادارتها الى ثلاثة قطاعات هي:

(١) القطاع الخاص. (٢) القطاع الحكومي «ويشمل الحكومة المركزية

---

(١) اعتمدنا في اعداد هذا الجزء من البحث على عدد من المصادر اهمها:

أ - الامم المتحدة The Development of Manufacturing Industry in Egypt, Israel, and Turkey (نيويورك، ١٩٥٨) ص ٤ - ٢٢.

ب - دارن ـ درايكن The Other Society (المشار اليه قبلا) ص ٢٨٩ - ٣٠٣.

ج - التقرير المرفوع الى منظمة التغذية الدولية The Economy and Agriculture of Israel ـ المشار اليه قبلا ص ١٢٢ - ١٣٠.

د - مقال لالفرد شيرمان في مجلة The World Today اكتوبر ١٩٥٩ عنوانه «مشاكل اسرائيل الاقتصادية».

هـ - مقال لهارلد لوبل في مجلة Middle Eastern Affairs ابريل ١٩٦١ عنوانه «القطاعات العامة والخاصة والتثمير في اسرائيل».

الى جانب الادارة المحلية»، «والمؤسسات القومية» والشركات العامة التي تملك الحكومة والمؤسسات القومية ٥٠ بالمئة او اكثر من رأسمالها. (٣) القطاع العمالي «هستدروت» (ويشمل المؤسسات التعاونية او الاشتراكية (Collective) في المدن والقرى في شتى حقول النشاط كالبناء والمواصلات والتسويق والصناعة والتجارة والنقل البحري والاعمال الهندسية الخ..) على ان تقدير قوة كل من هذه القطاعات يختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها الى القطاعات، فهنالك مثلا زاوية تمركز كل من القطاعات في حقل او حقول معينة من النشاط الاقتصادي على اساس نسبة تملكه للرأسمال هناك او زاوية نسبة التثمير او التمويل في هذه الحقول، وهنالك زاوية الناتج المحلي (Domestic Production) الذي يعود الى القطاعات في كل من الحقول، وهنالك زاوية حجم العمالة في كل من القطاعات. وبنتيجة محاولة تقدير قوة كل من القطاعات، بعد النظر من هذه الزوايا كلها يبدو لنا ان القطاع الخاص هو اقوى ما يكون في حقل التجارة (خاصة تجارة المفرق)، يلي ذلك على التوالي حقول الصناعة ثم حقل الخدمات (خارج الصيرفة والمال) كخدمات المطاعم والفنادق والمقاهي الخ، ثم حقل الانشاءات الخاصة والمقاولات، ثم حقل المال والصيرفة والعقارات.

من الجهة الاخرى فان القطاع الحكومي اقوى ما يكون في حقل المنافع العامة ثم في حقل الزراعة ثم في حقل النقل والمواصلات، ثم في حقل الصيرفة. اما الحقل العمالي فقوته في الزراعة في الدرجة الاولى، ثم في النقل والمواصلات، ثم في تجارة الجملة (عن طريق تعاونيات تموين المستعمرات خاصة) ثم في الصناعة ثم في الصيرفة. اما اذا جمعنا القطاع الحكومي الى القطاع العمالي ليشكلا معا «القطاع العام» (على اعتبار ان القطاع العمالي كالقطاع الحكومي كلاهما يستوحي في اعماله مبادىء شبه اشتراكية لا تضع التوكيد على حافز الربح المادي الخاص كما هو الحال في القطاع الخاص) فانا نخرج بالنتيجة ان القطاع العام ينتج

نحو ثلاثة ارباع الدخل القومي مقابل الربع للقطاع الخاص [1].

من ناحية التثمير فان الارقام المتوفرة تشير الى تزايد نسبي لحصة القطاع العام من الرسملة القائمة عبر السنين بحيث تزايدت هذه الحصة من خمسي المجموع الى ثلاثة اخماس المجموع، وتتوزع هذه الرسملة بين المكائن والمعدات والمباني الصناعية والتجارية والاشغال العامة والمباني الخاصة والمباني الحكومية. غير ان اهمية القطاع العام في موضوع التثمير اعظم بكثير مما يبدو من حصة هذا القطاع من مجموع التثمير ذلك ان القطاع الحكومي يقدم مبالغ ضخمة من وسائل تمويل التثمير للقطاع الخاص وللقطاع العمالي على السواء اذ كانت هذه المبالغ تصل في بعض السنين الى ما نسبته ثلاثة ارباع او اربعة اخماس وسائل التمويل. على ان هنالك تناقصا في النسبة عبر السنين وذلك بسبب تعاظم شأن المصارف الخاصة والتمويل الذاتي في المؤسسات الخاصة، من جهة، ومن جهة اخرى بسبب تناقص الحاجة الى تمويل تثميرات واسعة في قواعد الاقتصاد والمرافق العامة والري والمساكن الحكومية بالنظر الى خفة حدة التأزم في هذه الحقول. وفي السنوات الاخيرة كانت اعلى نسبة للتمويل يقوم بها القطاع الحكومي في المناجم والزراعة يلي ذلك مشاريع الكهرباء (بعد ان ابتاعت الحكومة شركة كهرباء فلسطين) والنقل والمواصلات ثم المساكن واخيرا الصناعة. ولا بد من الاشارة هنا، وان استبقنا سياق البحث، الى خطورة العجز في ميزان المدفوعات الاسرائيلي وسداد هذا العجز عن طريق المنح والقروض الاجنبية التي تبلغ قيمتها جملة التثمير اي

---

(١) النسبة وردت في خطاب لوزير المال في حكومة مناحيم بيغن سنة ١٩٨١، وكذلك فان هارولد لوبل في مقاله «المذكور اعلاه ايضاً» يقول ان النسبة هي ٤٦ بالمائة للقطاع العام و ٥٤ بالمائة للقطاع الخاص في الناتج المحلي الصافي ولكنها اكثر من ذلك بكثير للقطاع العام اذا اعتبرنا الناتج المحلي القائم.

ان مصادر العون الاقتصادي الاجنبي تمول الرسملة في اسرائيل، وبما ان معظم هذه المصادر تقدم معونتها للحكومة الاسرائيلية فان هذه الاخيرة قادرة على الاضطلاع بعبء تمويل التثمير على ثقله. مما يؤدي بالنتيجة الى ارتفاع نصيب القطاع العام في عمليات التمويل التثميري.

نظرتنا الاخيرة الى قوة كل من القطاعات ستكون من زاوية العمالة. وهنا نجد ان نسبة المستخدمين اليهود في القطاع الخاص (ايّ الذين يقبضون اجورا ورواتب) تبلغ نحو خمسي مجموع المستخدمين اليهود، اما حصة القطاعين الحكومي والعمالي معا فتبلغ نحو ثلاثة اخماس مقسومة بالتساوي تقريبا بينهما. وهذه النسبة في توزيع المستخدمين بين القطاعات تشبه توزع حصص القطاعات من الرسملة كما اسلفنا.

جـ ـ اهمية حقول الاقتصاد النسبية

نأتي الآن الى بحث تركيب الاقتصاد الاسرائيلي من ناحية انصبة قطاعات الاقتصاد من الناتج المحلي (وهنا يستعمل مصطلح «القطاع» بمعنى حقل النشاط الاقتصادي).

سبق ان اشرنا في البحث الاول الى سمات الاقتصاد الصهيوني في فلسطين وكيف انه كان يتميز بقطاع ريفي صغير نسبيا عكس المألوف في اقتصاد البلدان المتخلفة. ونذكر هنا ان هذه الظاهرة او السمة تستمر في عهد الدولة، فالزراعة تنتج بين ثمن وسبع الناتج المحلي الصافي يقابل ذلك الخمس للصناعة والمناجم معا، بينما تبلغ هاتان النسبتان في الجمهورية العربية المتحدة حاليا الثلث والخمس على التوالي. وفي تركيا حوالي الخمسين والسبع علي التوالي. على ان سمات الاقتصاد الاسرائيلي تختلف جذريا كذلك ان نحن قارنا القطاعات المنتجة للسلع ككتلة (الزراعة والصناعة والمناجم والبناء) والقطاعات المنتجة للخدمات

كتلة (النقل والمواصلات والتجارة والمال والخدمات الاخرى والحكومة) فان الكتلة الاولى نسبتها نحو خمسي المجموع في اسرائيل بينما هي نحو الثلاثة اخماس في الجمهورية العربية المتحدة، والثلثين في تركيا.

وكذلك فان توزع السكان بين ريف ومدن في اسرائيل يعكس صورة مشابهة للصورة التي كانت قائمة قبل انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين اذ تبلغ نسبة سكان المدن اليهود نحو اربعة اخماس جميع السكان اليهود، وتبلغ نسبة العاملين بالقطاعات غير الزراعية اكثر من اربعة اخماس جميع العاملين (نحو ٨٥ بالمائة من المجموع) يقابل ذلك لفترة الانتداب اربعة اخماس وتسعة اعشار على التوالي، واستمرار توزع السكان بين الريف والمدن وتوزع العاملين بين الزراعة وبقية القطاعات على نمط متشابه بين فترة الانتداب وفترة قيام الدولة نراه كذلك الى حد بعيد في نصيب الزراعة من الناتج المحلي الذي كان خلال الانتداب حوالي الخمس وانحدر الى حوالي السبع او الثمن. من هذا كله نستنتج ان تركيب الاقتصاد الاسرائيلي في النواحي التي اشرنا اليها ظل ثابتا الى حد بعيد والاختلاف الظاهر هو اختلاف بسيط على اعتبار انه نشأ عن تطور الاقتصاد خلال حقبتين من الزمن او اكثر.

د - عناصر السياسة الاقتصادية

تعكس السياسة الاقتصادية الاسرائيلية اهداف المجتمع الاسرائيلي، وتعكس قوى الافكار والتنظيمات السياسية المسيطرة في المجتمع. ولإيضاح هذه العلاقة سنعرض للعوامل التي تعين السياسة الاقتصادية.

ان النظام الاسرائيلي من نوع يصح وصفه بنظام قومي اشتراكي، فهو يطمح الى مكاسب قومية «للامة وللوطن» كما يطمح الى مكاسب اقتصادية اجتماعية للمواطنين كمثل العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الدخل. وبسبب النجاح

السياسي العسكري الذي حققته اسرائيل حتى الآن قوي الاتجاه صوب الاغراق في التوقعات الاقتصادية الاجتماعية لان المواطن العادي، مدفوعا بميوله الخاصة وبتشجيع الاحزاب العقائدية، يعتقد ان جهده العسكري النضالي والحرمان اللذين يرضى بهما في حالات الطوارىء يخولانه مستوى مرتفعا من المعيشة وان لم يخوله اياه جهده الاقتصادي. وهكذا فمن الجهة الواحدة نرى الاحزاب العقائدية اليسارية ترتضي ان تضع في يد الدولة مقدارا واسعا من السلطة الاقتصادية وان تحملها ادوارا اقتصادية متعددة، ومن الجهة الاخرى نرى الاعتقاد العام بان لا شيء يحقق للمواطن مستوى المعيشة المرتفع المرغوب بالسرعة المرغوبة كمثل تملك الدولة للكثير من وسائل الانتاج وضمانها لكثير من الخدمات العامة واتباعها سياسة ضرائبية وتحويلية من شأنها الحد من الفروقات في الدخل وتحقيق مقدار واسع من عدالة التوزيع. والجدير بالذكر ان الحكومة الاسرائيلية نفسها تشجع هذا الاتجاه بما تعلنه من برامج وسياسات اقتصادية. بل ان بن غوريون رئيس الوزراء تعهد في حملة انتخابية ان تتيح القوة الاشتراكية لاسرائيل ارتفاعا سريعا في مستوى المعيشة، وفي الهجرة الواسعة، وفي التنمية الواسعة النطاق، وفي نفقات الدفاع الوافية - كل ذلك معا وبنفس الوقت.

يرافق هذه التوقعات المبالغ بها اهمال يبلغ حد الاحتقار للقواعد الاقتصادية ومنطقها، يتبدى في التثميرات الضخمة ومشاريع الري والتعدين والكيماويات التي ليس لها ما يبررها وفي السماح لمستوى المعيشة بالارتفاع المستمر فوق ما يجيزه نمو الناتج القومي من الموارد الداخلية والقيام باعمال كثيرة غير قابلة للحياة وبتحدي الاقتصاديين في هذا الصدد وبادعاء المعجزات الاقتصادية - بحيث نشأ وانتشر ادب تهكمي من امثاله: «لو توقفنا لوزن الامور بالمنطق الاقتصادي لما اقدمنا على حرب الاستقلال» او «لكي تكون واقعيا في اسرائيل عليك ان تؤمن بالمعجزات» او «اذا قال لك خبير ما ان امرا ما مستحيل، فاحضر خبيرا

آخر »[1]. ولا غرو في ذلك، فالقطاع العام المسيطر على الجزء الاكبر من الاقتصاد الاسرائيلي (بفروعه الثلاثة: القطاع الحكومي من مركزي ومحلي، القطاع العمالي بما فيه المستعمرات الزراعيّة، المؤسسات القومية) يقع بدوره تحت سيطرة الاحزاب السياسية التي تملأ المراكز الحساسة برجالها والتي تملي الاعتبارات العقائدية والسياسية عليها مواقفها الى مدى ابعد مما تمليها عليها الاعتبارات الاقتصادية: اضف الى ذلك ان اسرائيل تخلو من طبقة وسطى مستقلة وقوية تصر على تحكيم المنطق الاقتصادي بالمقررات الاقتصادية.

حصيلة هذه العوامل ان سياسة الاقتصاد الاسرائيلي ترمي الى تحقيق الكثير من الاهداف الصعبة المنال دون ان تكون للاقتصاد القدرة والموارد الكافية لذلك، وهي لذلك سياسة طموحة جدا تحاول تحقيق مقدار واسع من التنمية والى جانبه مقدار واسع من العدالة الاجتماعية ومقدار واسع من الهجرة والتسلح. اما الطريق المعتمد لبلوغ هذه الاهداف فهو ذو شقين: الاول طريق التخطيط السياسي وتحكم القطاع العام، والثاني طريق المبادرة الفردية بوحي «جهاز الاسعار». على ان التخطيط الاقتصادي الاسرائيلي يتم ضمن عملية مرنة فهناك تخطيط للاهداف يشمل شتى الحقول، الا ان سبل تحقيق الاهداف تسمح بالتعدد فهي مداورة فيما يختص بالاهداف الواقعة في القطاعات المتميزة بالملكية الفردية لوسائل الانتاج ومباشرة بالاهداف الخاضعة بشكل او بآخر للقطاع العام وفروعه. ونعني بالسبل المداورة التأثير بواسطة الحوافز وتسهيلات التمويل وسعر الخصم ومستوى الضرائب وما شاكل، وبالسبل المباشرة مقررات التثمير والتملك. وهذا النظام المزدوج الذي ظل معمولا به حتى خريف سنة ١٩٦١، يفسر محدودية نشاط وزارة التنمية واتضاع برنامجها وموازنتها وكذلك اتضاع

(١) مقتبسات من مقال الفرد شيرمان المذكور اعلاه ومقال مجلة Economist في ١٦ مايو ١٩٥٩.

الخطة الصناعية التي بوشر بها عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠، كما يفسر تفضيل الخطط المجزأة مثل خطة الصناعة، خطة الاسكان، تنمية المستعمرات الخ على «الخطة الشاملة الواحدة» وان تكن هذه الخطط تنسجم فيما بينها وتتكامل [1].

(١) تتضح معالم هذا النظام ومحدودية الخطط لدى تفحص المصادر الرسمية مثل تقارير بنك اسرائيل السنوية والكتاب الاسرائيلي السنوي، وكلها تعرض للسياسة الاقتصادية عاما فعاما وتسجل هذه السياسة.

الفصل الثـالث

الاقتصـاد اللبنـاني

البحث الاول: الجذور التاريخية للاقتصاد اللبناني

يتسم الاقتصاد اللبناني اجمالا بانه حديث نسبيا ولا يعدو عن كونه واحدا من ضمن مجموعة البلدان الاقتصادية النامية التي تشكو من ضعف كبير في استغلال مواردها الطبيعية بالرغم من كفاءة سكان لبنان العلمية والاكاديمية التي لا تقل عن المستوى المتوفر في البلدان الصناعية المتقدمة بالرغم من مؤشرات النمو الاقتصادي الظاهرية وتحسن مستوى الدخل الفردي الذي بلغ في بعض الاحيان ٣٠٠٠ دولاراً اميركيا ١٩٧٣ (٢٧) لأن لبنان يفتقر بشكل كبير الى مشاريع التنمية والتخطيط الكفيلة باستغلال هذه الموارد بطريقة اكبر فعالية.

ظل لبنان الى وقت قريب مرتبطا بوحدة جمركية مع سوريا بناء على توصيات المؤتمر الاقتصادي الاول الذي انعقد في بيروت بتاريخ ١٩٣٨/٢/١٧ ونادى ببقاء ادارة المصالح المشتركة موحدة ما بين سوريا ولبنان وبأن تتسلم الحكومتان هذه

---

(١) نشرة المصرف المركزي للعام ١٩٨٢ ورد فيها أن متوسط الدخل القومي الداخلي بلغ في السنة المذكورة ١٥/ مليار ليرة لبنانية مضافا اليها مجمل التحويلات الخارجية من المغتربين التي بلغت ١٠/ مليارات ل.ل. فيكون متوسط الدخل القومي ٢٥/ مليار ل.ل. مقسوم على ٣٣٠٠٠٠٠/ نسمة (عدد سكان لبنان) نحصل على متوسط الدخل الفردي الذي يبلغ ٧٥٠٠/ ل.ل. أو ما يعادل ١٧٠٠/ دولاراً أميركيا في السنة أي يتراجع ٤٠٪ عما بلغه سنة ١٩٧٣ و ١٩٧٤.

الادارة من المفوضية العليا الفرنسية وفقا لنصوص معاهدة ١٩٣٦ وان تدار بهيئة مشتركة بين البلدين.

ولم تنفك عرى الوحدة الجمركية الا سنة ١٩٥١ بالرغم من حصول لبنان على استقلاله الناجز منذ سنة ١٩٤٣.

ومع ذلك فان التطور الاقتصادي في لبنان يرجع في جذوره الى القرن التاسع عشر ويعود ذلك الى سببين هامين:

١) بدايات التغلغل الاقتصادي الغربي وبصورة خاصة الفرنسي في الجبل حيث شكلت قاعدته الاساسية والتي تحولت فيما بعد الى علاقات سياسية وايديولوجية وارساليات ومدارس تستهدف ايجاد الكوادر البشرية الضرورية لتنمية وتطوير العلاقات التجارية الجديدة ولكي يكون لبنان جسرا لنقل المنتجات والسلع الغربية الى الاسواق العربية في الداخل. ومنذ ذاك التاريخ انيط باللبنانيين دور الوسيط التجاري بين الغرب والشرق.

٢) اتساع حركة الهجرة من لبنان الى الاميركتين والى افريقيا طلبا للعمل وسعيا وراء التجارة والرزق حيث بلغت نسبة الهجرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حوالي ١٢٠/ الف نسمة وازدادت في مطلع القرن الحالي حتى الحرب العالمية الاولى فبلغت ١٥٠٠٠/ نسمة سنويا. وقد عاد الكثيرون من اللبنانيين المغتربين الى لبنان ومعهم خبراتهم ورؤوس اموالهم ليستثمروها في سائر القطاعات الاقتصادية وبشكل خاص في قطاعي المصارف والبناء.

وهذا ساعد على جعل لبنان اكثر تطورا من الدول العربية المجاورة.

ونلاحظ ان دور الصناعة الوطنية اخذ يتزايد بصورة واضحة خلال فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها حيث شهد لبنان تطورا وزيادة كبيرة في عدد

المصانع الوطنية الذي ارتفع من ٤٠٠/ وحدة سنة ١٩٣٠ الى ٩٠٠/ وحدة سنة ١٩٣٩، بسبب اتساع طرق المواصلات وازدياد حاجة السكان الى المنتجات الصناعية الوطنية التي حلت محل المنتجات والسلع التي كانت تستورد من الخارج في السابق.

ولم تخل مسيرة الاقتصاد اللبناني المتنامية باضطراد من بعض العوامل التي اعاقت تقدمها بسبب انهيار السلطنة العثمانية ونشوء دويلات صغيرة مكانها فاضطرت لحماية اقتصادها الحديث من وضع قيود مشددة على التجارة والترانزيت وكذلك بسبب نقص الهجرة الى الخارج حيث وضعت دول المهجر بعض القيود المشددة على الهجرة اليها، فاصيبت القطاعات التي كانت مزدهرة في لبنان خلال الفترة السابقة بشيء من الضعف والتراجع.

وتعتبر الحرب العالمية الثانية وما بعدها مرحلة تحول هام في بنية الاقتصاد اللبناني، اذ ان قطاع الخدمات اخذ يشهد تزايدا كبيرا وتقدما ملموسا على سائر القطاعات الاخرى من زراعية وصناعية، وقد ساعد في ذلك تحول مدينة بيروت الى مرفأ هام على البحر المتوسط وتدفق النفط والرساميل العربية مما جعلها بحق اكبر مركز تجاري ومالي على السواحل الشرقية للبحر الابيض المتوسط.

وفي التاريخ القديم كانت بيروت من اقدم المستعمرات الرومانية واسمها حيث اشتهرت في التجارة في عهد الامبراطور اوغسطس الذي حسن ميناءها واضاف اليه رصيفين على شكل هلال لها ابراج في كل طرف تمتد منها سلاسل حديدية لمنع دخول السفن غير المرغوب فيها. وكانت مركزا عسكريا تقيم فيها مفرزة من الفرقة الثالثة الغالية وكان سكانها يقدمون جنود الاحتياط عند الحاجة، كما انها لعبت دورا ثقافيا هاما واصبحت مركزا لاشهر مدرسة للقانون الروماني ومحجاً لرجال القانون في الشرق الذين كانوا يؤمونها من شتى الولايات

الرومانية طلبا للعلم[1].

وقد اطلق عليها الامبراطور اوغسطس اسم ابنته التي كان يحبها كثيرا جوليا اوغستا فبلكس. وصار يغدق عليها ملوك اليهود اموالا كبيرة تحببا للامبراطور اوغسطس وكانت هذه الاموال تستعمل في تحسين وضعها العمراني حيث شيد فيها مسرح اعتبر من اروع وافخم المسارح الرومانية آنذاك وزاد عليه وحسنه الامبراطور اغريبا حفيد هيرودوس الكبير كما بنى مدرجا وحمامات واروقة على اعمد واتفق عليها بلا حساب.

(١) من مؤلف تاريخ سورية ولبنان للدكتور فيليب حتي.

البحث الثاني: بنية الاقتصاد اللبناني

لا بد من الاشارة الى انه تعترضنا هنا مشكلة نقص في البيانات الرسمية والاحصاءات المطلوبة للسنوات الاخيرة بسبب الحرب الاهلية التي ضربت لبنان منذ منتصف العام ١٩٧٥ ولا تزال حتى تاريخ الاتفاقية اللبنانية الاسرائيلية، بينما تتوافر بيانات رسمية كاملة عن الاقتصاد الاسرائيلي حتى العام ١٩٨١ كما نوهنا في الفصل السابق.

سوف نعتمد في بحثنا هذا التقرير السنوي عن الاقتصاد اللبناني لسنة ١٩٧٩ الذي صدر عن غرفة التجارة والصناعة في بيروت.

من خلال مراجعة الارقام المبينة في هذا التقرير يتبين ان القطاعات المنتجة للسلع كالزراعة والصناعة والبناء تسهم بنسبة ٣٢٪ تقريباً من الدخل القومي في حين تسهم القطاعات المنتجة الاخرى بنسبة ٦٨٪ تقريباً ويمكن أن نطلق عليها تسمية القطاعات المنتجة للخدمات كالتجارة والنقل والمواصلات والايجارات والحكومة والمصارف والخدمات الاخرى.

نسب القطاعات الاقتصادية من الدخل القومي لسنة ١٩٧٩

القطاع	النسبة المئوية
الزراعة	١٥٪
الصناعة	١٢٪
البناء	٥٪
التجارة	٣٦٪
النقل والمواصلات	٧٪
الايجارات	١٠٪
الخدمات الاخرى	٨٪
الحكومة	٩٪
المصارف	٨٪

نلاحظ ان قطاع الخدمات يسهم بأكثر من ثلثي الدخل القومي وان الاقتصاد اللبناني يمكن اعتباره اقتصاد خدمات وانه يمكن تصنيف هذه الخدمات الى خدمات منتجة لاغراض السوق المحلية وخدمات منتجة لاغراض السوق الخارجية (١).

الموارد البشرية أو السكان:

بلغ عدد السكان في لبنان ثلاثة ملايين نسمة بالاضافة إلى حوالي ٥٠٠/ الف نسمة من المقيمين الفلسطينيين وغيرهم ويتميز السكان بمستوى مرتفع من العلم العالي والاكاديمي يقرب الى المستوى المتوافر في اسرائيل والدول الصناعية المتقدمة.

(١) مؤلف نظرة ثانية على الاقتصاد اللبناني للدكتور يوسف عبدالله صايغ والدكتور محمد عطاالله.

غير أن لبنان يشكو من هجرة الكفاءات العالية الى الخارج ونقص اليد الفنية وعدم قدرته على التحكم في قوة العمل لديه لانه يفتقر الى مشاريع التنمية والبناء والمصانع الكفيلة باجتذاب اليد العاملة اللبنانية الفنية وذات الكفاءة العالية.

وتجدر الاشارة الى عفوية حركة السكان وتوزعهم على مختلف مناطق البلاد، حيث لبنان كغيره من الدول النامية، هجرته مستمرة من الريف الى المدن حيث يتركز السكان أكثر فأكثر في المدن وضواحيها بالقرب من المصانع طلباً للعمل وسعياً وراء الرزق. وقد ساعد ذلك على خلق بيئة اجتماعية فقيرة تعيش في بيوت من التنك ضمن احياء سكنية قذرة لا تدخلها اشعة الشمس ويعشعش فيها الفساد والمرض والبطالة، تزيد في حدة التفاوت بين هؤلاء الوافدين وسكان المدن الاصليين دون أن تشعر الدولة بالخطر الذي يشكله مثل هذا الوضع السيء على الامن والاستقرار في البلاد.

بعد ان تناولنا دور السكان في لبنان كمنتج وعدم قدرة الدولة على التحكم في قوة العمل وتوازنها واستغلالها في مشاريع التنمية والبناء، لا بد من ان تتناول دورها كمستهلك حيث نرى ان مستوى الوعي الوطني اقل بكثير مما هو عليه باسرائيل لان المستهلك اللبناني يميل الى السلعة الاجنبية لاكثر من اعتبار الامر الذي يعرض الانتاج الوطني لاخطار كبيرة خاصة بعد الحرب الاهلية التي عصفت بلبنان وضربت اقتصاده في العمق، مما دعا المؤتمر الصناعي العام الذي انعقد في بيروت سنة ١٩٨٣ الى رفع توجيه للحكومة اللبنانية لوضع برامج خاصة للنوعية وتشجيع المستهلك اللبناني على شراء المنتجات الصناعية الوطنية تشارك فيها اللجنة المنبثقة عن هذا المؤتمر.

الموارد الطبيعية: الأرض والمياه والزراعة.

تبلغ المساحة الاجمالية للبنان ١٠٤٥٢ كلم^2 والمساحة الارضية الصالحة

للزراعة ١٠٢٣٠ كلم^2 وتبلغ المساحة المزروعة حالياً /٣/ ملايين دونم والمساحة المروية فيها ٨٥٠/ الف دونم وفي المقابل تبلغ المساحة الاجمالية في اسرائيل ١٢٥٠١ كلم^2 والمساحة المزروعة فيها ٤,٢٧ مليون دونم والمساحة المروية ٢,٠٣ مليون دونم.

جدول توزيع الاراضي في لبنان واسرائيل

	لبنان .	اسرائيل	النسبة المئوية
المساحة الارضية	١٠٢٣٠	٢١٥١٠	٤٧,٥٪
المساحة الزراعية	٣ مليون دونم	٤,٢٧ مليون دونم	٧٠٪
المساحة المروية	٠,٨٥٠	٢,٠٣	٤١,٨٪

تبين من هذا الجدول المقارن ان نسبة المساحة الارضية للبنان تساوي ٤٧,٥٪ من المساحة الارضية لاسرائيل وان نسبة المساحة المزروعة في لبنان تساوي ٧٠٪ من المساحة المزروعة في اسرائيل ومرد ذلك الى الاراضي الصحراوية (صحراء النقب ومنطقة بئر السبع) التي تشكل نسبة كبيرة من الاراضي الاسرائيلية.

وان نسبة الاراضي المروية من الاراضي المزروعة في لبنان تساوي ٤١,٤٨٪ من الاراضي المروية في اسرائيل، مما يشير بصورة واضحة حاجة اسرائيل للمياه وخاصة في منطقة الحدود الشمالية المتاخمة لمنطقة الجنوب اللبناني الغنية بالمياه، ما يفسر الاطماع الاسرائيلية بالاراضي الجنوبية ومياهها.

ولا بد هنا من الاشارة الى مقدار التفاوت في مستوى التطور الزراعي وحجم الرسملة والمكننة في كل من لبنان واسرائيل وان كلا البلدين ينتميان الى طور من النمو مختلف عن الطور الذي تعيشه زراعة البلد الآخر. لقد اشرنا

في الفصل السابق الى ارتفاع عدد الجرارات الزراعية حيث بلغ ٢٨٣٣٥/ سنة ١٩٨١ عدا الحاصدات وآلات التقاط القطن. والى حجم الرساميل المستخدمة في الزراعة التي ساهمت في زيادة حجم الانتاج الزراعي الاسرائيلي وبصورة خاصة انتاج الحمضيات والتفاح والعنب في مقابل نقص وتراجع كبير في حجم الانتاج الزراعي اجمالا وبصورة خاصة انتاج الحمضيات بسبب اندلاع الحرب الأهلية التي كان لها مردودا سيئاً على الزراعة في لبنان.

وخلاصة القول هناك تفاوت كبير في الزراعة بين لبنان واسرائيل نوعاً وكما سواء من جهة الاراضي المروية أو الآلات المستخدمة أو من جهة كثافة الرسملة والمكننة التي تفسر الفرق الكبير في الانتاج الزراعي بين البلدين وقدرة اسرائيل على منافسة لبنان ومصادرة دوره الاقتصادي في المنطقة في مجال الانتاج الزراعي.

الصناعة والتعدين

يساهم قطاع الصناعة بنسبة ١٢٪ من مجموع الدخل القومي، ويتبين انه بالاشتراك مع قطاعي الزراعة والبناء لا يتجاوز مجموع نسبها ٣٢٪ من الدخل القومي اي ما يعادل الثلث تقريباً في حين يساهم قطاع الخدمات بنسبة ٦٨٪ أي ما يعادل الثلثين ويتبين من الجدولين رقم /١/ ورقم /٢/ أنه يتواجد في منطقة بيروت وضواحيها نحو ٦٦٪ من المصانع والمؤسسات الصناعية وانها من نوع الصناعات التقليدية التي تقتصر على الصناعات الغذائية وصناعات النسيج والجلود والملابس والخشب والمفروشات ومواد البناء.

ونلاحظ أنه خلال فترة ما بعد الحرب الاهلية والاحتلال الاسرائيلي ان الصناعة اللبنانية تشهد تراجعاً كبيراً وتدهوراً شديداً في الوقت الحاضر قد يصل بها الى الكارثة اذا لم تسارع الدولة للتدخل ووضع حد له باتباع سياسة خاصة

لدعمها وحمايتها من منافسة المنتجات الاجنبية وبخاصة المنتجات الاسرائيلية المنشأ التي اغرقت السوق المحلية بسلع تتميز بجودة في الصنع ورخص في الثمن. لا تقوى السلع اللبنانية المنشأ على منافستها بالنظر لعدم التكافؤ بين الصناعتين اللبنانية والاسرائيلية لأسباب عدة لا مجال لذكرها الآن.

نعرض هنا جدولاً بالأسعار في لبنان واسرائيل يظهر الفارق الكبير بين اسعار السلع الصناعية اللبنانية ومثيلاتها الاسرائيلية.

السلعة	سعر الوحدة اللبنانية	سعر الوحدة الاسرائيلية
أبواب الخشب الجاهزة	٤٠٠ ل.ل الباب	٣٠٠ ل.ل الباب
الزيت	٣٠٠ ل.ل الصفيحة	١٥٠ الى ٢٠٠ ل.ل الصفيحة
البسكويت	٢٠ ل.ل العلبة	٨ الى ٩ ل.ل العلبة
الترابة	٢٣ ل.ل الكيس	١٨ ل.ل الكيس

ونعرض جدولا ثانيا باسعار السلع الزراعية

السلعة	سعر الكيلو اللبناني	سعر الكيلو الاسرائيلي
البصل	٢,٥ ل.ل	١,٠٠ ل.ل
الثوم	١ الى ٨ ل.ل	٤,٠٠ ل.ل
الزيتون	٦,٠٠ ل.ل	٣,٠٠ ل.ل

يتبين من الجدول الاول ان السلع الصناعية اللبنانية ليس بامكانها منافسة السلع الصناعية الاسرائيلية التي دخلت عصر التكنولوجيا والبحث العلمي والكومبيوتر الذي يستخدم بنسبة تفوق دول الشرق الاوسط مجتمعة مع العلم بان الاقتصاد الاسرائيلي دخل مرحلة فيض الانتاج ويسعى للبحث عن اسواق جديدة

لتصريف منتجاته بارخص الاثمان.

هذا بالاضافة الى عدم الوعي الوطني عند التاجر اللبناني الذي يفتش عن الربح وعن سلامة تجارته على حساب سلامة وطنه ويتطلع الى التعامل مع السوق التجارية الاسرائيلية بالرغم من علمه بمدى خطورة هذا التعامل.

التجارة الخارجية

تنقسم التجارة الخارجية في لبنان الى صادرات وواردات، وهي تعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية في البلاد وتبين مدى العجز السنوي الذي يعانيه ميزان المدفوعات التجاري ومدى الحاجة الى الدعم الخارجي ومقدار الفائض الذي يحققه قطاع الخدمات لتسوية الفارق الكبير بين حجم الصادرات وحجم الواردات عن طريق الرساميل التي تدخل كل سنة الى لبنان من المغتربين اللبنانيين أو على شكل هبات ومساعدات للارساليات والمعاهد الاجنبية.. الخ... وقد بلغت قيمة الصادرات ٥٢٥٦/ مليون ليرة لبنانية سنة ١٩٨٢ في حين لا تتوافر معلومات او احصاءات رسمية عن قيمة الواردات للسنة ذاتها. حيث تتداخل الواردات بغرض الاستهلاك الداخلي مع الواردات بغرض اعادة التصدير بالاضافة الى وجود المرافىء غير الشرعية التي يجري عن طريقها تهريب البضائع من والى لبنان بشكل كبير لا يمكن حصرها ولا حسابها. ويجعل من الصعوبة التوصل الى مقارنة دقيقة بين مجمل الواردات الاسرائيلية والواردات اللبنانية، مما يضطرنا الى الاستعانة بالبيانات الرسمية والاحصاءات السابقة لسنوات الحرب الاهلية في لبنان.

الصادرات:

لا يوجد بيانات رسمية او احصاءات رقمية دقيقة للصادرات اللبنانية ولكن ذلك لا يمنع امكان المقارنة المنصفة بين صادرات كل من لبنان واسرائيل لقد

بلغت الصادرات اللبنانية في سنة ١٩٨٢ ، ٥٢٥٦ مليون ليرة وفي سنة ١٩٨١ بلغت ٥٤٤٦ مليون ليرة. وصادرات اسرائيل للأعوام ١٩٧٩ و ١٩٨٠ و ١٩٨١ بلغت ٤٥٤٦,٣ و ٥٥٣٧,٥ و ٥٦٦٤,٢ مليون دولار. أي أن صادرات اسرائيل للعام ١٩٨١ كانت تساوي ١١٦٪ من الصادرات اللبنانية ولكن مع فارق جوهري هو ان الرقم الخاص بالصادرات اللبنانية هو بالليرة اللبنانية في حين ان الرقم الخاص بالصادرات الاسرائيلية هو بالدولارات وعلى هذا الاساس فان الصادرات الاسرائيلية مقيمة بالليرة اللبنانية على اساس اسعار ١٩٨١ تساوي « اضعاف الصادرات اللبنانية ».

تبلغ نسبة الصادرات الصناعية اللبنانية ٧٦٪ من اجمال الصادرات اللبنانية، ونسبة الصادرات الصناعية الاسرائيلية من اجمالي الصادرات تساوي ٨٩,٥٪ اي بفارق لصالح اسرائيل يساوي ١٣,٥٪ مع ضرورة عدم اغفال الفارق بين حجم صادرات كل من البلدين.

اما على صعيد مكونات كل من الصادرات الزراعية والصناعية فان اهم الصادرات الزراعية اللبنانية هي الفاكهة (بما في ذلك الحمضيات) وتساوي ١٢٪ من اجمالي الصادرات والخضار التي تشكل ٤٪. اهم الصادرات الزراعية الاسرائيلية الفواكه والخضار والحمضيات وتساوي ٩,٧٪ من الصادرات.

تصنف الصادرات الصناعية اللبنانية حسب اهميتها كما يلي:

١ ـ مواد البناء وتشكل ٢٩٪ من مجموع الصادرات الصناعية وهي عبارة عن منتجات معدنية (معظمها اسمنت) ومصنوعات من حجر او جبس وخزف وزجاج.

٢ ـ مصنوعات نسيجية وتشكل ١١٪ من مجموع الصادرات الصناعية.

٣ ـ منتجات الصناعات الكيماوية وتشكل ٧٪ من مجموع الصادرات.

بلغت قيمة صادرات اسرائيل الصناعية بعد حذف كل من الصادرات للمناطق المحتلة والماس ٣٨٧٨ مليون دولاراً سنة ١٩٨١.

جدول رقم (١)

صادرات اسرائيل الصناعية من السلع سنة ١٩٨١ بملايين الدولارات

الرقم	اجمالي	قيمة الصادرات	النسبة المئوية
١	الكيماويات ومشتقاتها	٦٥٣	١٦,٨
٢	وسائل النقل	٥١٣,٣	١٣,٢
٣	منتجات معدنية	٤٦٣,٦	١١,٩
٤	الالكترونيات والمنتجات الكهربائية	٣٨٧,١	٩,٩
٥	الاغذية	٣٣٣,٦	٨,٦
٦	الملابس وادوات التجميل	٣٧٧	٧,١
٧	منتجات منجمية	١٩٤,٤	٥
٨	الات	١١٦,٦	٣
٩	نسيج	١٠٩,٧	٢,٨
١٠	مطاط وبلاستيك	١٠٧,٧	٢,٧

هذا الجدول يوضح هيمنة الصناعات غير التقليدية على الصادرات الاسرائيلية، هذه الصناعات التي اولتها اسرائيل اهمية خاصة فتزايد وزنها باضطراد ان في الانتاج الصناعي او الصادرات الصناعية.

جدول رقم (٢)

الصنف	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
الحمضيات	٨٦,١	١٧٦,١	٢٥٤,٦	٢٣١,١	٢٤٧,٥
الكيماويات	٥٢,٩	١٨٣,٣	٤٩٠,٧	٦٤٧,٥	٦٥٣
وسائل النقل	٩,١	٤٠,١	٣٦٤,١	٣٩٨	٥١٣,٣
منتجات معدنية	٢٨,٢	١٠٣,١	٣١٦,٨	٣٧٧,٣	٤٦٣,٦
الالكترونيات والكهربائيات	١٢,٨	٩٧,٧	١٧٠,٨	٢٨٧,١	٣٨٧,١

يشير هذا الجدول رقم ٢ الى ان صادرات اسرائيل من الحمضيات كانت في سنة ١٩٧٠ اعلى من صادرات اسرائيل من الصناعات الأربع الاول وفي سنة ١٩٨١ تبدلت الصورة في اتجاه العكس تماماً لأهمية المقارنة تجدر الاشارة الى أن الحمضيات المصدرة من اسرائيل في سنة ١٩٨١ كانت عبارة عن ٨٢١ الف طن في حين ان حجم الحمضيات المصدرة في موسم ٧١/٧٠ و ٧٢/٧١ كان عبارة عن ٨٥٨,٥ الف طن و ٨٥٩ الف طن. بكلمة اخرى فان ارتفاع نسبة الصناعات المشار اليها بالقياس للحمضيات لا يعود لتراجع في الاخيرة بل بفضل القفزات التي حققتها الصناعات الاربع الاخرى.

اما المنتجات المعدنية وخلال الحقبة نفسها فقد ارتفعت نسبتها بالقياس للحمضيات من ١٨,٧٪ الى ٣٢٪ وذلك بين ١٩٧٠ ـ ١٩٨١. اما صادرات اسرائيل من الصناعة الالكترونية والكهربائية التي لم تكن تشكل الا ١٤,٨٪ من قيمة صادرات اسرائيل من الحمضيات في سنة ١٩٧٠ فانها صدرت في سنة ١٩٨١ ١٥,٦٪ من قيمة ما صدرته اسرائيل من الحمضيات في العام نفسه.

الواردات:

ان الواردات اللبنانية هي بشكل اساسي من المواد المعدة للاستهلاك المباشر وتأتي بعد ذلك وارداتها من السلع الوسيطة او التثميرية في المقابل شكلت واردات اسرائيل للسلع الاستهلاكية ٩٪ من واردات اسرائيل في سنة ١٩٨١. كذلك نسبة السلع الاستثمارية كانت ١٢,٠٩٪ واما المواد الخام فقد شكلت ٧٧,٥٪ من واردات اسرائيل للعام المذكور.

نرى ان تركيب الواردات الاسرائيلية واضح في دلالاته ان لناحية ارتفاع نسبة المواد الخام من بين الواردات (٧٧,٥٪) مما يعني ببساطة وجود قدرات تصنيعية عالية والملفت للنظر أن اسرائيل المصنعة حتى اسنانها قد استوردت في سنة ١٩٨١ معدات والات جديدة (ليست سيارات أو طائرات أو سفن) بمبلغ يساوي ٨١٠ ملايين دولار، الأمر الذي يشير الى سياستها الثابتة بتوسيع وتحديث صناعتها. في مقابل ذلك فان حجم ما استورده لبنان من معدات صناعية خلال العام ١٩٨١ بلغ ٣٧٩,٧ مليون ليرة فقط أي عشر ما استوردته اسرائيل خلال العام نفسه.

السمات الرئيسية للاقتصاد اللبناني

يتصف الاقتصاد اللبناني بسمات عديدة تميزه عن غيره من البلدان العربية والدول النامية. ولكي نتعرف عليها من خلال الارقام ونسب مساهمة سائر القطاعات الاقتصادية تورد الجدولين التاليين: الاول يبين ميزان المدفوعات اللبناني بملايين الليرات اللبنانية عن السنوات من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠. والثاني يبين نسبة مساهمة قطاع الخدمات في مقابلة العجز في ميزان المدفوعات التجاري عن السنوات من ١٩٦٠ الى ١٩٦٨.

ميزان المدفوعات اللبناني بملايين الليرات اللبنانية

فروع المعاملات	الرصيد						
	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠(١)
حساب المعاملات الجارية							
— تجارة السلع	٨٩٦,٦-	[illegible]	١١٥٣,٣-	٩٦٤,٠-	١٠٦٥,٠-	[illegible]	١٠٥٨,٨-
— تجارة الذهب غير النقدي	[illegible]	[illegible]	١١,٠-	٩,٠-	١٠,٧-	١٠,٠-	١٢,٠-
— السياحة والسفر	١٣٦,٣+	١٥٦,٢+	١٨٨,٩+	١٢٢,٤+	٢٢٠,٢+	١٢٥,٦+	٢٦٧,٢+
— النقل	١٦١,٨+	١٧٨,٦+	١٥٩,٩+	١٥٤,٣+	١٧٢,٤+	١٧٥,٣+	١٨٠,٦+
— فوائد وأرباح	[illegible]	٧٧,٣+	٧٧,٠+	١٢٤,٥+	١٣٠,٣+	١١٦,٨+	١٤٠,٩+
— مصروفات حكومية غير مذكورة في مكان آخر	٩٠,٦+	٩٦,٦+	٩٩,٨+	١٠٣,٢+	١٢٤,٤+	١٢٢,٢+	١٤٦,٧+
— خدمات متنوعة	١٦٦,٩+	١٩١,٩+	٢٤٢,٣+	٢١٥,٧+	٢٤٤,٥+	٢٣٤,١+	٢٦٤,٩+
مجموع قيمة الخدمات والسلع	٢٥٦,١-	٣٥١,٩-	٤١٠,٧-	٢٠٩,٠-	١٨١,٠-	١٣٥,٨-	١١٠,٧-
— الهبات والإعانات	٨٢,٢+	٧٨,٣+	٦٨,٧+	٨٥,١+	٨٢,٤+	[illegible]	٩٠,٠+
مجموع حساب المعاملات الجارية	١٧٣,٩-	٢٧٣,٦-	٣٤٢,٠-	١٢٣,٩-	١٠٢,٦-	[illegible]	٢٠,٧-
— الخطأ والسهو	٧١,٧+	١٢٢,٠+	١٥٣,١+	٦٥,٦-	٢٨,٢-	٢٧,٤-	١٠,٦-
حركة رؤوس الأموال							
— رؤوس الأموال الطويلة الأجل	٥٠,٩+	٥٣,٤+	٤٤,٥+	١٤,٤+	٣٣,٥+	٣٠,٧+	٢٠,٠+
— رؤوس الأموال القصيرة الأجل	١٠٧,٨+	١٤٧,٢+	٢٦٤,٤+	١١٧,٩+	٢٦٠,٦+	١٠٣,٨+	١٥٦,٠+
— رؤوس الأموال الحكومية الطويلة الأجل	٢٠,٥+	٤,٨+	١٢,٢+	[illegible]	١٣,٠+	١٧,٠+	١٠,٠+
مجموع حركة رؤوس الأموال	١٧٩,٢+	٢٠٨,٤+	٣٢١,٣+	[illegible]	[illegible]	١٥١,٥+	١٨٦,٠+
التغيير في الذهب النقدي والأصول الأجنبية لدى السلطات النقدية	٨١,٠+	٥٤,٨+	١٢٢,٤+	١,٤-	[illegible]	٧٣,٣+	١٢٥,١+
المجموع العام:	—	—	—			—	

المصدر: وزارة التصميم العام - مديرية الاحصاء المركزي - ميزان المدفوعات اللبناني (١٩٦٠ - ١٩٧٠).

١) أرقام موقتة.

نسبة مساهمة قطاع الخدمات في مقابلة العجز في الميزان التجاري
بملايين الليرات

الارصدة	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
- تجارة السلع	- ٨١٢,٢	- ٦٨٢,٩	- ٧٥٥,٥	- ٨٩٦,٦	- ١٠٦١,٨	- ١١٥٣,٣	- ٩,٢٢	- ١٠٦٥,١
- تجارة الذهب غير النقدي	- ٦,٥	- ٥,٩	- ٧,٢	- ٦,٨	- ٧,١	- ١١,٠	- ٩,٠	- ١٠,٧
- رصيد التجارة المنظورة	- ٨١٨,٧	- ٦٨٨,٨	- ٧٦٢,٧	- ٩٠٣,٤	- ١٠٦٨,٩	- ١١٦٤,٣	- ٩٣١,	- ١٠٧٥,٨
- رصيد المعاملات غير المنظورة	+ ٥٠٩,٠	+ ٥٥٥,٨	+ ٥٧٥,٥	+ ٦٥١,٠	+ ٧١٧,٠	+ ٧٥٣,٦	+ ٧٢٢,٠	+ ٨٩١,٨
- نسبة مساهمة قطاع الخدمات في تغطية العجز في الميزان التجاري	٦٢٪	٨٠٪	٧٥,٤٪	٧٢٪	٦٧٪	٦٤,٧٪	٧٧,٥٪	٨٢,٩٪

المصدر: اديب شفيق مظهر، قطاع الخدمات الخارجي والنمو الاقتصادي في لبنان، رسالة ماجستير من جامعة الاسكندرية، ص ٦٨.

يتبين من الجدولين رقم (١) ورقم (٢) والبيانات السابقة ان الاقتصاد اللبناني يتصف بالسمات التالية:

أولا - هيمنة قطاع الخدمات:

حيث انه يساهم بنسبة $\frac{٢}{٣}$ من الاقتصاد القومي على القطاعات الاخرى من الزراعة والصناعة والبناء التي تبلغ درجة مساهمتها $\frac{١}{٣}$ الثلث.

ثانياً - سوء توزيع الدخل:

حيث نرى ان عدد المستفيدين او اليد العاملة سنة ١٩٦٤ بلغت ٥٥٪ في الزراعة التي تساهم بنسبة ١٥٪ من الدخل القومي ثم تقلصت الى ١٩٪ سنة ١٩٧٣ وان عدد المستفيدين بلغ ١٧٪ في الصناعة التي تساهم بنسبة ١٢٪ من الدخل القومي بينما نراها تتزايد وترتفع من ٢٨٪ سنة ١٩٦٤ الى ٦٣٪ سنة ١٩٧٣ في قطاع الخدمات.

ثالثاً - حرية إقتصادية مفرطة

يتميز النظام الاقتصادي في لبنان بحرية مفرطة وغياب دور الدولة وامتناعها عن التدخل في النشاطات الاقتصادية. متجاهلة الدور الهام الذي يمكن ان يلعبه القطاع العام في التخطيط والتنسيق بين مختلف القطاعات والمرافق الحيوية بوسائل متعددة منها الملكية الكاملة او المشتركة او الاشراف والتوجيه، وما يمكن ان يقدمه من رفاهية للمجتمع وتوزيع متوازن وعادل للدخل القومي على سائر القطاعات والمناطق اللبنانية.

رابعاً - خلل في بنيته الداخلية:

يظهر من التفكك الحاصل بين مختلف القطاعات الاقتصادية وطغيان قطاع

الخدمات ونموه على حساب القطاعات الاساسية الاخرى وان قطاع الخدمات لم يشكل ابداً عامل جذب ودفع للقطاعات الاخرى ولم يكن ليوفر لها فرص النمو والتقدم المتوازية، ويؤدي الى اعتماد الاقتصاد اللبناني على الاستيراد بشكل رئيسي وارتباطه بتقلبات الاسواق الخارجية وهيمنة الدول الاقتصادية المتقدمة عليه.

الفصل الرابع
خطر العلاقات المرتقبة على الاقتصاد الوطني

البحث الأول: أزمة اسرائيل الاقتصادية

لم يكن السعي لتحقيق المنجزات الاقتصادية التي أتينا على ذكرها في معرض الكلام عن الاقتصاد الاسرائيلي، خالياً من بعض الصعوبات والمشكلات الهامة التي اعترضت مسيرته واخذت تتزايد وتكبر سنة بعد سنة حتى أصبحت بحجم الكارثة ضمن نسب تضخم هي بين الأعلى في العالم، الى تفاقم في الدين الخارجي بلغ معدله اعلى نسبة له في العالم ٢١,٥ مليار دولار اميركي سنة ١٩٨٢ من مقال للكاتبين اوجين مانوني والان غيناني منشور في مجلة «لابوان» الفرنسية.. الذي بات يتجاوز مستوى الدخل القومي نفسه، الى ارتفاع أكبر في العجز التجاري، وانهيار أروع في القوة الشرائية للعملة الاسرائيلية، والى تدهور شروط العمل والحياة داخل اسرائيل مما ادى الى احتدام الصراع بين السلطة والعمال واتساع حركة الاضرابات والمواجهات النقابية.. الخ

ولم يكن بوسع اسرائيل تخطي هذه المشكلات والتحلل من أزمتها الاقتصادية الخانقة الا عن طريق كسر الطوق الاقتصادي المضروب حولها بشتى الطرق والوسائل حتى عن طريق القهر والعدوان، بعد أن استنفذت جميع الامكانات المتاحة لديها في اطارها الداخلي أو في اطار علاقاتها الخارجية، ولم يبق امامها

للخروج من عزلتها الاقتصادية وغربتها عن محيطها الاقليمي الا اقامة وتكوين علاقات طبيعية مع الدول المجاورة وخاصة لبنان الذي في اعتقادها من الممكن الهيمنة عليه بسبب ضعف بنيته الاقتصادية ومصادرة دوره الاقتصادي واستعماله كرأس جسر تعبر عليه المنتجات والسلع الاسرائيلية الى الاسواق العربية الداخلية.

وستستعرض هذه المشكلات الاقتصادية واحدة تلو الاخرى من ضمن اربعة عناوين:

(١) مدى استعمال الموارد والمرافق الداخلية وارهاقها وتكاليفها.

(٢) العبء المالي على المكلف الاسرائيلي نتيجة تطور حجم الموازنات العادية والتثميرية.

(٣) التضخم النقدي وارتفاع الاسعار.

(٤) موارد القطع الاجنبي التي تطلبها تحقيق المنجزات واثرها على سعر الشيكل الاسرائيلي وعلى نظام الاسعار وعلى طاقة الاقتصاد وفاعليته.

والآن ننتقل الى بحث كل من هذه المجموعات الاربع:

(أ) مدى استعمال الموارد والمرافق الداخلية:

يشير تطور القطاعات الانتاجية الرئيسية كالزراعة والصناعة، والنقل والخدمات الاخرى، الى أن القطاع الزراعي بلغ مرحلة اخذ نموه النسبي فيها يتثاقل اذا ما قورن بالقطاعات الاخرى، وعلى الاخص بالصناعة. فالزراعة، بخلاف القطاعات الاخرى، تتطلب مرتكزاً داخلياً من الموارد او من الارض الصالحة للزراعة ومن مياه الري، في حين يمكن تطوير بقية القطاعات الى مدى

ابعد بكثير بالاعتماد على مرتكزات خارجية. وقد بدأ هذا التفاوت في الامكانيات يبرز للعيان في اواخر الحقبة الاولى من حياة اسرائيل اذ اصبح واضحاً ان ازدياد الانتاج الزراعي لم يعد يستطيع الاضطراد الذي تميز به في السنوات الاولى من هذه الحقبة حتى بعد التحول الكبير الذي طرأ على نمط تنوع المحاصيل بحيث ازدادت اهمية المحاصيل المتجهة لاغراض صناعية (كالقطن والتبغ والشمندر والقنب وفستق العبيد)، كما انه لم يعد يستطيع ان يؤدي الى ارتفاع يذكر في حجم الصادرات الزراعية على الرغم من النمو الكبير في زراعة الحمضيات وتصديرها. ومع ادراك هذه الحقيقة ازداد التوكيد على النمو الصناعي وعلى رفع الصادرات الصناعية، وتبدي اثر هذا التوكيد في حجم الانتاج والتصدير والتثميرات من زراعية وصناعية خلال الحقبتين الاولى والثانية، كما تبين معنا في الفصل الثاني.

لننتقل الآن الى القطاع الزراعي وحده لنفحص موارد الارض والمياه ومدى ارهاقها.

يبدو من مراجعة مختلف الدراسات ان اسرائيل بلغت حدود السقف من ضمن معطيات مواردها المائية والتقنولوجيا الزراعية الحالية في توسيع الزراعة افقياً. فقد امتدت الرقعة الزراعية الى ابعد ما يتوقع لها ان تصل حتى مع المنح الضخمة والتسهيلات الواسعة التي تمنحها الدولة للمستعمرات الزراعية في الرسملة والقروض والاسمدة والبذار الخ. اضف الى ذلك ان القطاع الزراعي قد شهد معظم ما يستطاع من التحول بين المحاصيل في سبيل الانتقال الى السلع الاكثر انتاجاً او مردوداً او ربحاً. يبقى اذن مجال الري. وهنا يلاحظ ان اسرائيل استعملت كل ما يمكن استعماله من موارد المياه المتوفرة حالياً واستنزفت امكانات المياه الجوفية، ولم يبق امامها الا امكان استعمال المزيد من مياه الاردن التي كانت ولا تزال مدار خلاف عنيف عربي - اسرائيلي بسبب

الاثر الضار الذي يلحق بزراعة المملكة الاردنية وبحقوق سورية ولبنان في مياه روافد الاردن بسبب قيام اسرائيل بتحويل مياه النهر لاغراضها.

قبل عرض ماهية مشروع الاردن (المعروف باسم «مشروع الاردن – النقب») وبحث امكاناته نود تقديم موازنة المياه الاسرائيلية الحالية حسبما وردت في آخر التقارير الرسمية المتوفرة لدينا. ان كمية المياه المتوفرة من شتى المصادر، والمستهلكة، بلغت منذ سنة ١٩٦٦ ما جملته ١٢٨٩ مليون متر مكعب نحو ثلاثة اخماسها من الجوف والباقي من الجداول السطحية والانهار. وقد استعمل ١٠٥١ مليون من المجموع في الزراعة و ٤٤ في الصناعة و ١٩٢ في الاستعمالات المنزلية وفي المدن. ويبدو ان السلطات تعتبر الحالة خطيرة بالنسبة للموارد المائية. فهنالك تخوف واضح من ان عمليات الضخ تعدت نقطة الامان بحيث صار يخشى من تسرب الملوحة الى المستوى الارتوازي، وقد حمل التخوف السلطات على تطبيق «قانون استعمال المياه» بشدة وعلى تقنين المياه في الوسط والجنوب والجليل الغربي، وعلى التشدد بوجوب الحصول على الرخص قبل ضخ المياه من الآبار والتقيد بالكميات التي يسمح «المركز المشترك للتخطيط الزراعي» بها لشتى الاستعمالات. والجدير بالذكر ان الجملة الرسمية للحد من استعمال المياه قد نجحت اذ هبط استهلاك المياه بالنسبة للفرد في الاستخدامات المنزلية والصناعية خلال الستينات.[1]

لم يتطور الوضع صوب هذه الازمة في موارد المياه بصورة مفاجئة، فقد كان واضحاً طيلة سنوات عديدة قبل قيام الدولة ان المياه لا تتوفر بكميات ضخمة في ضوء حاجات البلاد، مما حدا بالوكالة اليهودية ان توجه الاهتمام في دراساتها وتنظيماتها لمشكلة شحة المياه ومحدودية امكانات الري وقد تجسد هذا

(١) هذه المعلومات من Israel Government Yearbook 1966/1967 ص ٤٥.

الاهتمام في قيام الوكالة خلال الانتداب بانشاء جهاز لشؤون المياه باسم «شركة مكوروث للمياه Mekoroth Water Company» مهمتها عمل الدراسات وتنفيذ مشاريع المياه والتحكم باستعمال الموارد المائية.

عمدت الشركة كخطوة اولى الى تقدير كمية المياه الممكن السيطرة عليها وتوصلت الى رقم ضخم يعود منه ٣,٤٥٠ مليون متر مكعب الى المساحة التي كانت تسيطر عليها اسرائيل حتى ٥ حزيران ١٩٦٧.[1] ثم استقدمت الوكالة اليهودية الخبير الاميركي بشؤون المياه والاراضي ولتر كلاي لودر ميلك لتستأنس الشركة برأيه، فدرس منخفض الاردن والموارد المائية فيه والوضع الطوبوغرافي عامة وخرج بالاستنتاج ان بامكان الاراضي الفلسطينية أو تستوعب اكثر من اربعة ملايين نسمة بالاضافة الى سكانها حينذاك وهم نحو مليون وثلاثة ارباع.[2]

ظهرت عدة دراسات بعد ذلك بطلب من الحكومة الاسرائيلية. ففي عام ١٩٤٨ قام الخبير هيز (Hays) بتقدير كمية المياه الممكن الحصول عليها برقم ٢,٣٤٠ – ٢,٨٠٠ مليون متر مكعب، وفي عام ١٩٥٢ في دراسة مشتركة للمهندسين هيز وكوتن (Hays & Cotton) قدرت الكمية على انها ٢,٢٤٥ مليون، وكذلك فان وزارة الزراعة قامت بعدة تقديرات بين ١٩٤٨ و ١٩٥٥ هبطت بالرقم تدريجياً حتى بلغ ١,٨٠٠ مليون وهو رقم لا يبعد كثيراً عن

(١) الكسندر روبنز المشار اليه قبلا ص ١١٣.

(٢) في كتابه Palestine Land of Promise (نشر غولانكز بلندن عام ١٩٤٥). دون الدخول في تحليل مفصل للكتاب يتضح للعيان ان عنصر الدعاية والضغط يتبدى في استنتاجات مؤلفة اذ ان اسرائيل اليوم وهي تعد مليونين وربع من السكان تشكو ضغطاً ثقيلا على الموارد الزراعية فكيف يكون الحال لو بلغ عدد السكان حوالي الستة ملايين في رقعة من الارض اصغر من مساحة فلسطين الاصلية التي كانت في ذهن لودرميلك؟

النتيجة التي توصل اليها فريق من الخبراء الهولنديين عام ١٩٥٨ وهي ١,٧٠٠ مليون. والطريف هنا ان هذا الرقم هو نصف ذلك الذي كانت تلوح به الاوساط اليهودية قبل نهاية الانتداب اذ كانت هذه الاوساط تبالغ في تقديراتها لدعم دعوتها الى الهجرة الواسعة على اعتبار ان القدرة الاستيعابية الزراعية مرتفعة جداً. اما التقدير المعتمد حالياً كالتقدير الرسمي فهو ١,٨٠٠ مليون يعتقد ان حوالي ١,٣٠٠ منها ضرورية لعمليات الري والباقي للحاجات الاخرى.[١]

رافق معظم هذه التقديرات مقترحات ومشاريع لاستغلال الموارد المائية، كما رافقها حوار خطير غير مباشر حول الحقوق العربية الاسرائيلية في مياه حوض الاردن. وقد اتبع نطاق الحوار بدخول فرقاء آخرين فيه وببروز عدة مشاريع واقتراحات. من هذه مشروع لاستثمار مياه نهر اليرموك للري وتوليد الكهرباء بين سورية والاردن عرف بمشروع «بنجر لليرموك والاردن» وتميز بانه لم يمس كميات المياه في النطاق الاسرائيلي وبذلك تحاشى الملابسات السياسية. ثم في ١٩٥٣ برز ما عرف «بمشروع جونستون» مندوب الرئيس الاميركي، الذي قام على اساس المشاركة العربية الاسرائيلية في استثمار الموارد المائية وقد رفضه العرب واليهود على السواء لكن لاسباب مختلفة. وعلى اثر ذلك تقدم الخبراء العرب في ١٩٥٤ بمشروع مضاد لم يكتب له النجاح هو الآخر. في ١٩٥٣ ظهر مشروع السبع سنوات للحكومة الاسرائيلية ـ وهو المخطط الذي عملت الحكومة من ضمنه فيما بعد ـ ويقول المشروع اصلا باستعمال روافد الاردن العليا «اللدان وينشأ ضمن خط الهدنة الاسرائيلي الشمالي، وبانياس وحاصباني وينشآن في الاراضي السورية واللبنانية على التوالي» ثم بتحويل الفائض من هذه الانهار

(١) التقدير الرسمي يرد في الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦١ - ١٩٦٢ وكذلك لعام ١٩٦٢ - ١٩٦٣. اما توزيع هذا التقدير بين الاستعمالات المختلفة فهو عن روبنز المشار اليه قبلا ص ١١٤.

في موقع جسر بنات يعقوب جنوبي بحيرة الحولة الى سهل البطوف غربي طبرية للخزن، ومن هناك في شبكة ري ضخمة الى الوسط والجنوب. وفي تلك الاثناء ظهر في مطلع ١٩٥٤ مشروع آخر عن الجانب الاسرائيلي وضعه المهندس كوتن وكان يشمل استعمال مياه نهر الليطاني مع ان النهر ينبع وينساب كلية في لبنان، بالاضافة الى استعمال نهري اليرموك والاردن وروافدهما. وقد نص المشروع هذا على تحويل روافد الاردن العليا الى سهل البطوف وعلى تحويل نصف مياه الليطاني ايضاً الى البطوف ومن ثم نقل المياه من البطوف الى الجنوب للري، وعلى تحويل اليرموك الى بحيرة طبرية ثم ري اراضي وادي الاردن في الاردن واسرائيل من مياه طبرية.[١]

ما هو الوضع الحالي بالنسبة لقضية استعمال موارد مياه حوض الاردن، تلك القضية الشائكة التي هددت بانفجار عسكري بين العرب واسرائيل بأواخر عام ١٩٦٣ او في مطلع ١٩٦٤ اي موعد انهاء الانشاءات التي مكنت اسرائيل من تحويل مياه الاردن الى النقب؟ بدأت اسرائيل بتنفيذ مشاريعها عام ١٩٥٣ الى ان اوقفها مجلس الامن الدولي عن اعمالها في المنطقة المجردة من السلاح بين سورية واسرائيل وذلك على اثر شكوى سورية جاء فيها ان الاعمال تتنافى ومضمون اتفاقية الهدنة. لكن اسرائيل استمرت في العمل خارج تلك المنطقة، مع تعديل في مخططها نص على تحويل المياه الى سهل البطوف من الناحية الشمالية من بحيرة طبرية بالذات وذلك عن طريق الضخ ودفع المياه الى البطوف، بدلا من تحويلها من جسر بنات يعقوب جنوبي الحولة. وبذلك تحاشت اسرائيل العمل

(١) لعل اكثر المقارنات بين مختلف المشاريع دقة ووضوحاً توجد في مقال في العدد رقم ١١ (يوليو ١٩٥٤) من النشرة الرابعة الصادرة في حينها عن وكالة اغاثة اللاجئين ببيروت باسم Quarterly Bulletin of Economic Development ص ٩٩ - ١١٢، وقد اعتمدنا هذه الدراسة في ايجاز المعلومات الواردة اعلاه.

داخل المنطقة المجردة من السلاح وتحاشت مفعول قرار مجلس الامن[1] والى جانب حفر ١٦ كيلومتراً من الاقنية و ٧,٥ كيلومترات من الانفاق اللازمة لنقل المياه الى البطوف وبحيرة طبرية انشأت اسرائيل محطة الضخ في الطابغة شمالي بحيرة طبرية وشيدت الاقنية والانابيب لنقل المياه الى البطوف وكذلك لنزول قسم من المياه تحت الضغط عند الطابغة لتوليد الكهرباء، واتمت سكب الانابيب الرئيسية الضخمة «قطرها ١٠٨ بوصات» من الاسمنت المسلح في مصانع خاصة بالنقب كما مدت هذه الانابيب كلها بالاضافة الى مئات الكيلومترات من الانابيب الفرعية والصغيرة في شبكة للمياه تشمل البلاد باكملها، وقد تم المشروع بنهاية ١٩٦٣ او مطلع ١٩٦٤ وهو الان يمكن اسرائيل من الحصول على نحو ١٨٠ مليون متر مكعب من مياه الاردن.

ان التثميرات في الزراعة والري وتشييد المستعمرات ـ وكلها لغرض توسيع نطاق الزراعة والاستيطان الزراعي ورفع مستواها ـ قد بلغت ارقاما كبيرة تعد بالوف ملايين الدولارات من مطلع الاستيطان حتى ١٩٨٢.

الا ان حقيقة المشكلة تتعدى حجم التثميرات التي قامت بها الوكالة اليهودية بالاضافة الى التثميرات التي قامت بها الحكومة من موارد الجباية الخارجية والداخلية فهناك ارتفاع كلفة النشاط الزراعي واضطرار السلطات الى اعطاء المنح للمزارعين لمجابهة هذا الارتفاع فوق كل التسهيلات في الرسملة والتمويل

(١) المؤلف مدين للاستاذين فكتور خوري ونبيل ابو النصر اللذين يأخذ عنهما معظم ما تقدمنا به من عرض للوضع الحالي بالنسبة لقضية نهر الاردن، وقد نشرت خمس مقالات حول نهر الاردن في مجلة «الرائد» ببيروت: العدد ٤ آذار ١٩٦١، العدد ٥ اذار ١٩٦١، العدد ٦ نيسان ١٩٦١، العدد ٧ مايو ١٩٦١، والعدد ٨ نيسان ١٩٦٢ اثيرت فيها الى جانب العرض الفني للمشاريع المختلفة النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية من الموضوع. للاستاذ خوري اربع مقالات منها وللاستاذ ابو النصر مقال واحد.

والتجهيز التي كان ينالها المزارعون على الدوام في عهد الدولة كما في فترة الانتداب على السواء. فالزراعة، وهي النشاط المحظي بعطف الصهيونية على حد تعبير اقتصادي اسرائيلي، كانت تنال المنح في شتى الاشكال من مستورة ومكشوفة، وكثيراً ما كانت المستورة منها تزيد اهمية عن المنح المكشوفة، ومن المنح المستورة انخفاض ايجار الارض والاسعار للماء والكهرباء والخدمات العامة ومواد البناء والقروض التمويلية، والافضلية في توزيع سلع التثمير والنقد الاجنبي...[1] وبالطبع هنالك منح مباشرة تعطى على اساس كلفة الانتاج او تشجيعاً للتصدير او خلاف ذلك[2].

من باب التخصيص في بحث ارتفاع كلفة الزراعة نشير الى الكلفة المرتفعة لاثمان مياه الري. ومن الضروري القول ان الامل الضخم الوحيد الباقي امام الزراعة الاسرائيلية هو توسيع رقعة الاراضي المروية، على اننا نرى كلفة الري ترتفع مع اتساع الرقعة كظاهرة عامة وان تكن الاراضي القريبة من المياه في الواقع لا تكلف عمليات الري ارهاقاً يعادل ما تكلفها الاراضي البعيدة. فقد اتبعت السلطات المختصة في هذا الموضوع مبدأ تحميل الاراضي نفس التكاليف تقريباً بقطع النظر عن موقعها ونتج عن ذلك عمليات ري من الصعب جداً تبريرها. ففي احدى المستعمرات مثلاً استدعى الري ضخ المياه الى ارتفاع نصف ميل بكلفة تبلغ عشرين ضعف ما يكلفه ري مساحة مماثلة في السهول.[3]

(١) روبنر المشار اليه قبلا ص ٩٩ ـ ١٠٠، يضيف روبنر ان ايجار الارض كان في متوسطه اربعة اعشار من واحد بالمائة من قيمة الناتج الزراعي وهو معدل ايجار يكاد يكون رمزيا فقط. (ص ١٠٢ ـ ١٠٣).

(٢) دون باتنكن في عرضه لاقتصاد اسرائيل في الحقبة الاولى (المشار اليه قبلا) يعدد خمسة اشكال رئيسية للمنح والمعونات الزراعية والصناعية. (انظر باتنكن ص ١٢٣).

(٣) روبنر، ص ١١٤.

وعلى العموم فان كلفة الري بلغت في المتوسط، بموجب دراسة في عام ١٩٥٨ نحو ١٥ بالمائة من قيمة الناتج الزراعي.[١] وفي رأي خبير ملحق بالجهاز الاستشاري الاقتصادي لرئاسة الحكومة ان ما تتحمله الحاصلات الزراعية (عدا الخضار والفواكه) من تكاليف ري يتراوح بين ٢٤ و ٤٠ بالمائة من ثمن المبيع في المتوسط. وفي الحالة القصوى بلغت هذه النسبة ٦٧ بالمائة من ثمن العلف للحيوانات، مما حمل كاتباً اسرائيلياً على التعليق بان هذه النسبة تبلغ اربعة اضعاف مثيلتها في مناطق الري في ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الاميركية حيث مكاليف الري في غاية الارتفاع.[٢] وختاماً لهذا العرض لكلفة المياه ليس لدينا ما هو اكثر دلالة مما ورد في مقال الخبير اسرائيلي:

« انه لامر حقيقي ان كلفة انتاج المياه تفوق بكثير الثمن الذي يدفعه المزارع للحصول عليها. فكل زبائن شركة مكوروت (شركة المياه التي تتصرف بجميع موارد المياه في اسرائيل) بدون استثناء يدفعون اقل من الكلفة... »[٣].

وعليه، فان المخطط الاسرائيلي للتوسع الزراعي في الاراضي المروية وفي رفع عدد السكان الى عدة ملايين لا يمكن ان يتحقق من ضمن موارد المياه الداخلية ومن مشروع الاردن ـ النقب الا على اساس بيع المياه للمزارعين (خاصة في الوسط والجنوب) باثمان اقل بكثير من كلفتها، اي على اساس الاستمرار بالمعونات الكثيفة للزراعة في نطاق الري وفي نطاق بعض مكاليف الانتاج الاخرى كالفوائد والايجارات. في ضوء هذه الآراء يصبح لا مفر من

(١) في مقال بعنوان «ثمن المياه» لكاتب اسمه س. كاريف في «المجلة الاقتصادية الريفية» الصادرة بالعبرية في اغسطس ١٩٥٨. اقتبس عنه روبنر ص ١١٦.

(٢) ايضاً اقتباس روبنر (ص١١٦/١١٧) عن هـ. جيفاتي في مقال بعنوان «الانتاج الزراعي في السنوات المقبلة» في «المجلة الاقتصادية الربعية» (العبرية) في يناير ١٩٥٤.

(٣) من مقال كاريف المشار اليه في السابق.

الاستنتاج ان نقل المياه من الشمال الى النقب بكلفة مرتفعة لا يبرره الاقتصاد وانه انما يخضع لاعتبارات سياسية ودعائية وعسكرية تبرر في نظر السلطات انماء النقب مهما كلف الامر، وانه اذا كان لا بد من القيام بمشاريع مائية ضخمة وباهظة الثمن كمشروع الاردن فالاصح ـ اقتصادياً وقانونياً ـ استعمال المياه في اراضي قريبة من المياه.

قبل الانتقال الى جزء آخر من البحث ينبغي ان نشير بايجاز الى القطاع الصناعي من حيث مدى ارهاق الموارد الداخلية نتيجة التوسع الصناعي. قلنا ان هناك تحولا واضح المعالم في زيادة التوكيد على التصنيع، وذلك لعدة اسباب، اولها ارتفاع ناتج القطاع الزراعي ارتفاعاً كبيراً وقدرة اسرائيل الآن على انتاج معظم ما تحتاجه من موارد زراعية غذائية وصناعية ولو ان ذلك يتم بكلفة عالية. ثانياً، ان الاقتراب من «الاستقلال الاقتصادي» ـ اي تخفيف الاعتماد على المعونات الخارجية ـ اقرب منالا عن طريق الصادرات الصناعية مما هو عن طريق الصادرات الزراعية. ثالثاً، ان هنالك تناقصاً في حماس المهاجرين للعيش في الريف في ظروف تقشف وتضحية تتطلبها فلسفة المستعمرات الاشتراكية والتعاونية، يقابله تزايد في الرغبة في العيش والعمل في المدن في نواحي النشاط الصناعي والتجاري عامة، بدليل هبوط نسبة السكان الريفيين الى ١١،٦ بالمائة من مجموع السكان اليهود بنهاية ١٩٨١ من النسبة السائدة بنهاية الانتداب وهي حوالي ٢٥ بالمائة[١].

على ان الصناعة، مع هذه العوامل الناشطة في صالحها، تظل عالية الكلفة. فعدا ارتفاع اجور اليد العاملة ارتفاعاً نسبياً فاحشاً بسبب فلسفة «دولة الرفاه» السائدة في المجتمع والقاضية بالسخاء في الاجور وبالمزيد من الخدمات الاجتماعية

(١) Statistical Abstract of Israel 1979 ص ٢٧.

المجانية او شبه المجانية ولاسباب اخرى، هنالك شحة الموارد الصناعية والقوة المحركة. فالمواد الخام في معظم الحالات ترد من الخارج وكذلك السلع الانتاجية. والثروة المعدنية ليست بذات شأن رغم الجهود الضخمة للبحث عنها في النقب. والبترول الذي عثر عليه حتى الآن شحيح لا يكفي لسوى نسبة ضئيلة من حاجة البلاد ولا يبشر باحتياطي ذي شأن وبنتيجة هذه الضعفات في مستلزمات التصنيع فان الانتاج الصناعي يتطلب مستوردات ضخمة (من السلع الانتاجية والسلع شبه المصنوعة والمواد الخام والوقود) تعني بالتالي ان القيمة المضافة في الناتج الصناعي تظل صغيرة. لهذه الحقيقة وجهان، اولهما عيني يتعلق بشحة المواد كما اسلفنا، والثاني مالي. اما الوجه المالي فيتعلق بارتفاع كلفة الصناعة بسبب ارتفاع محتواها من المستوردات (أو ما تصح تسميته «المحتوي الاستيرادي»). واضطرار الصناعة بالتالي الى الاعتماد على المنح والاعفاءات اذا كان لها ان تسعى الى مزاحمة المنتجات الصناعية المستوردة او الى المزاحمة في الاسواق الخارجية. كما انه يتعلق بالعبء الذي يلقيه المحتوي الاستيرادي المرتفع على موارد القطع الاجنبي.

لعل الضعف الاخير الذي هو ارتفاع قيمة المستوردات الداخلة في الصناعة أشد نقاط ضعف الصناعة الاسرائيلية خطورة، ففي المقام الاول هنالك الارتفاع العام في المحتوي الاستيرادي اي انخفاض القيمة المضافة المتوسطة الى نحو ٤٦ بالمئة في الصناعة (٢٤ بالمئة لصناعة الماس) مقابل ٨٣ بالمئة في الزراعة. ومدلول هذه التفاصيل هو ان ارتفاع القيمة المضافة هو في الصادرات الزراعية الثانوية الشأن والتي تشكل حالياً اقل من ٢٠ بالمئة من مجموع المصدرات السلعية وعلى العكس ان القيمة المضافة تنخفض في القسم الاعظم من المصدرات وهو القسم الصناعي [١].

(١) بنك اسرائيل، التقرير السنوي لعام ١٩٨١.

نتيجة للضعف الاساسي في الصناعة وهو ارتفاع كلفة منتوجاتها فان قدرة المنتوجات الصناعية الاسرائيلية على مجابهة المنتوجات المشابهة المصنوعة في البلاد الصناعية منخفضة، مما يوجب على الحكومة الاسرائيلية التقدم بشتى انواع المعونة للصناعة، خاصة للمصدرات الصناعية. فمنذ ١٩٤٩ وباستمرار بعد ذلك لجأت الحكومة الى عدد من الاجراءات لتمكن الصناعة من بيع منتوجاتها. ومن هذه الاجراءات: عمليات المقاصة والمقايضة على اساس تخفيض سعر بيع المنتوجات وتعويض الصناعيين الفرق بين سعر المبيع الفعلي والسعر الذي يحتمه ارتفاع الكلفة، وقد كان حجم المصدرات المستفيدة من هذه المعونة اكثر من ثلث مجموع المصدرات بقليل خلال الحقبة الاولى من حياة اسرائيل ولا يزال حتى اليوم حوالي ربع المجموع. من الاجراءات ايضاً اعطاء منح تتناسب وحجم القيمة المضافة في المنتوجات فوق قيمة المستوردات الداخلة في هذه المنتوجات، وهي منح كانت ولا تزال مرتفعة (وقد تبلغ في بعض الحالات التي ترغب الحكومة بتشجيعها بقوة ١,٢٠ شيكل اسرائيلي مقابل كل دولار من التصدير). ومن اشكال المعونة الحكومية تقديم القروض ووسائل التمويل بشروط سهلة للغاية، وتقديم التأمين ضد اخطار الخسارة التجارية الناشئة عن التصدير، وتقديم المعونة المالية لمجابهة قسم من تكاليف النقل. وحتى ١٩٧٩/١٩٨١ كان هنالك شكل آخر هو السماح للمصدرين بالاحتفاظ بقسم مما يجنونه من عملات اجنبية اما لتمويل مستورداتهم او لبيع هذا القسم للسلطة المختصة لقاء سعر مرتفع في صالحهم (بموجب نظام اشتهر باسم «باماز Pamaz»). [١]

نكتفي بهذا القدر من العرض للضعفات الاساسية في تركيب القطاعين الرئيسيين الزراعة (بما في ذلك موارد الارض والمياه) والصناعة (بما في ذلك

(١) باتنكن ص ١٢٣، والكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٨١.

الموارد المعدنية والبترولية) التي جعلت من المنجزات في القطاعين امراً باهظ الثمن، وننتقل الى فحص العبء المالي على المكلف بسبب المنجزات.

(ب) عبء المنجزات المالي الداخلي

لهذا الجزء من البحث غرضان محدودان، الاول هو فحص ثقل العبء المالي على المكلف الاسرائيلي الناتج عن جملة صرفيات الحكومة من تثميرية وعادية، وقد اجرينا هذا الفحص على الشكل التالي: اضفنا قيمة موازنة الانشاء والرسملة الى قيمة الموازنة العادية، وطرحنا من المجموع قيمة التمويل الخارجي المتجه الى الموازنات، ثم قسمنا الصافي على الناتج القومي، وبهذا خرجنا بما يدلنا على العبء المالي الداخلي (من ضرائب وقروض داخلية) الواقع على الناتج القومي. نتيجة هذه العلمية الحسابية وجدنا ان هذا العبء يبلغ حالياً ٤٧ بالمئة. اما الغرض الثاني لهذا الجزء فهو معرفة مقدار العبء المالي الناتج عن عملية التثمير والانشاء الحكومية وحدها، وقد اجرينا حسابه بان قسمنا موازنة التثمير الحكومي على الناتج القومي وخرجنا بالنتيجة ان هذا العبء يبلغ ١٤ بالمئة لنفس السنة [١].

اننا نعتقد ان للحساب الاول مدلولا اكثر اهمية من الثاني اذ ان ما يهم المكلف هو جملة العبء الواقع عليه من حيث الضرائب والقروض الاجبارية وقلما يتوقف المكلف لفحص كيفية توزع ما يدفعه للخزينة العامة بين مختلف الاستعمالات من تثميرية وعادية. وعلى اساس هذا الاعتقاد نركز النظر على نتائج الحساب الاول، حيث يبدو ان العبء الاجمالي ثقيل اي ان المكلف الاسرائيلي يدفع نحو نصف حصته من الناتج القومي في المتوسط ضرائب للحكومة، ويدفع سبع هذه الحصة للانماء والتعمير. ويلاحظ هنا ان نصيب موازنة الانماء من الناتج القومي - وهو ١٤ بالمئة - اقل من نصيبه في بلد

(١) ارقام الموازنة مأخوذة عن Statistical Abstract of Israel 1981 .

كالجمهورية العربية المتحدة حيث يرتفع هذا النصيب الى الربع.

على ان ثقل العبء المالي على المكلف ليس بنفسه محكا لسلامة السياسة الاقتصادية العامة، فالامر الاهم هو استعداد المجتمع للقبول بذلك العبء. واذا جئنا نبحث مدى استعداد المجتمع الاسرائيلي لتحمل العبء المالي المترتب على مهام هذا المجتمع واهدافه لوجدنا انه لا يقدم الدليل الكافي على استعداده لذلك، وبرهاننا هو استمرار المجتمع منذ قيام الدولة حتى الساعة على تحويل معظم الناتج القومي القائم صوب الاستهلاك (من خاص وحكومي) زائداً اهتلاك رأس المال الثابت والقاء عبء تأمين الموارد للتثمير على مصادر المعونات الاجنبية. ولولا هذه المعونات لما ارتفع مستوى التثمير ولما تزايد الناتج القومي ولما امكن توجيه مبالغ ضخمة صوب الموازنة العامة. صحيح ان رقم الموازنة العامة مرتفع وصحيح ان الاسرائيليين يحملون اعباء ضريبية مرتفعة ولكنه صحيح ايضاً ان رقم الموازنة يبلغ مستواه الحالي من الارتفاع جزئياً بفضل المعونات الاجنبية التي تخلق النمو الكبير وبالتالي الموارد الواسعة. اي ان النسبة المرتفعة من الموارد المتجهة الى الموازنة والتي تعادل ٤٧ بالمئة من الناتج القومي القائم حالياً تعود الى تضافر استعداد الاسرائيليين لتحمل اعباء مالية ثقيلة واستعداد انصار اسرائيل في الخارج من حكومات ومؤسسات وافراد لمعونة اسرائيل بالمزيد من الموارد التي تسهم في امكانية ايجاد موازنة ضخمة.

جـ - التضخم النقدي وفوضى الاسعار

ان قصة التضخم النقدي [١] وارتفاع الأسعار في اسرائيل على الاخص في

(٢) بلغ معدل التضخم حد الانذار ١٣٠٪ من مقال للكاتبين أوجين مانوني والان غيناي منشور في مجلة «لايوان» الفرنسية سنة ١٩٨٣.

السنوات الاخيرة، اصبحت قصة معروفة. ولا شك ان الارتفاع الشاهق للاسعار ظاهرة خطيرة. على ان المرء يخطيء اذا هو حسب ان الاحداث النقدية الخطيرة التي نشير اليها هددت مصير وبقاء الاقتصاد الاسرائيلي في حينها او ان تكرارها يهدد هذا الاقتصاد مجدداً. فان اشتداد الحالة سؤا يحمل معه عادة قبولا بالمنطق وبالقيود اللازمة لمجابهة التضخم ويؤدي الى العودة الى طريق الصواب الاقتصادي قبولا قد لا يتوفر قبل ان تصل الامور الى حد الازمة الخطيرة، وهذا ما حدث في اسرائيل.

لا نهدف في هذا البحث الى تقديم استعراض مفصل لمراحل وتطورات التضخم وفوضى الاسعار، والاجراءات المعاكسة، والى تقويم هذه التطورات والاجراءات. فذلك يحملنا الى نطاق واسع من التفاصيل والبحث الفني. اما ما نهدف اليه فهو اعطاء صورة خاطفة لمدى التضخم وفوضى الاسعار وابداء اسباب ذلك ان في القطاع المالي العام والقطاع النقدي والصيرفي، او في قطاع «المعاملات الاجنبية» اي المعاملات بالقطع الاجنبي التي تدخل في ميزان المدفوعات، وبالتالي ابراز دلالة الخلل الحاصل في قوى السوق الاقتصادي كعبء ثقيل لازم المنجزات.

تضاعفت كمية العرض المالي او الكتلة النقدية بين منتصف ١٩٤٨ ومنتصف ١٩٨١ مئات المرات وقد تميزت الفترة ١٩٤٨ - ١٩٨١، خاصة السنوات الاولى منها، بتوسع خطير في السلف المصرفية، للحكومة وللشعب على السواء.

هذا من حيث العرض المالي او النقدي، اما من حيث الاسعار فانها تأثرت صعوداً بكمية هذا العرض فتزايدت تزايداً خطيراً ولكن لا على وتيرة واحدة. فقد حاولت السلطات في السنوات الاولى حين تضخمت الكتلة النقدية كثيراً ان تتحكم بالاسعار بشدة وان تقنن الاغذية والملبوسات ومواد البناء وموارد القطع

الاجنبي - وهي «سلع» ضغط الطلب عليها بقوة وبكثرة، فنجحت في كبت تضخم الاسعار ولكن ذلك ادى الى ظهور سوق سوداء مخيفة في انتشارها عملت على تفسيخ وخلل نظام السوق باسره.

واذن فان الرقم البياني لتطور الاسعار لا يظهر شيئاً من الاستقرار في مستوى الاسعار للسنوات ١٩٤٨ - ١٩٨١ وذلك لسبب بسيط هو ان الرقم البياني يأخذ بعين الاعتبار الاسعار السائدة في السوق الرسمية.

إن انفلات الاسعار وارتفاعها بصورة سريعة وخطيرة فقد حصل منذ عام ١٩٥٢ وامتد الى نهاية العام ١٩٨١، ذلك ان اسعار الاستهلاك تضاعفت وزادت عدة مرات. اما سلع التثمير فقد ارتفعت اسعارها بسرعة اكبر خاصة في السنوات الاخيرة.

قد يدعو للاستغراب لاول وهلة ارتفاع الاسعار بهذا الشكل بالرغم من تدفق المستوردات وازدياد الانتاج بشكل واضح وسريع. ولكن ايضاح هذه الظاهرة سهل. فان تزايد المستوردات والانتاج المحلي، على سرعته، لم يستطع اللحاق «بوسائل الدفع» وبالطلب الفعال. اما هذا الطلب الفعال كما يعكسه تزايد حجم الكتلة النقدية (او العرض المالي)، فقد سار بخطاه المسرعة **اولا** بسبب الانفلات اللامسؤول في حجم التسليف المصرفي بسبب انعدام الضوابط الفعالة في الداخل، خاصة في السنوات القليلة الاولى، **وثانياً**، بسبب المعونات المالية الاجنبية الضخمة التي سمحت للنظام المصرفي ان يوسع نطاق التسليف الى ابعد ما كان يسمح به هذا العامل الخارجي، **وثالثاً** بسبب الصرفيات الضخمة التي كانت تقوم بها الحكومة والمؤسسات العامة (كالوكالة اليهودية ومشتقاتها) في حمى استقدام المهاجرين واسكانهم واستيعابهم وتنمية قطاعات الاقتصاد المختلفة بسرعة لا تتحملها موارد البلاد ولا يستجيب لها المواطنون الاستجابة الملائمة.

نعني بعدم الاستجابة هنا ان المواطنين اندفعوا باستهلاك دخولهم المتزايدة اندفاعاً لم يجابه برادع داخلي، بدليل انصراف الناتج القومي المتجه الى المواطنين في سبل استهلاكية وعلى مستوى مستمر في الارتفاع كلما ارتفع الناتج القومي. فلم يكن من بد اذا ان تشتد وطأة الطلب في ظل الاسباب الثلاثة التي عددناها اشتداداً لم يستطع سيل السلع والخدمات المتوفرة للشراء من مقابلته بشكل واف، مما ادى الى ارتفاع الاسعار بالشكل الذي ذكرناه.

ان ارتفاع الاسعار الشاهق لم يقتصر اثره على تخفيض القيمة الحقيقية للنقد الاسرائيلي بل امتد بعيداً الى نمط توزع موارد البلاد الداخلية وتوزع الموارد المستوردة، ثم الى العبث بقيمة الشيكل الاسرائيلي في الاسواق النقدية الاجنبية. باختصار، ان التضخم النقدي وارتفاع الاسعار اديا الى فوضى عميقة ومنتشرة في نظام الاسعار والاجور ونطاق الموارد من داخلية وخارجية. الا ان الفوضى هذه لم تكن كلها وليدة التضخم وارتفاع الاسعار فقد ساهم في خلقها نظام تحديد الاسعار والتقنين في الداخل ونظام تعدد اسعار القطع الاجنبي في الخارج، ولو جئنا نستعرض ما حدث فعلا في هذه الحقول، والتشويه الحاصل في عمليات السوق بسبب عوامل التضخم وارتفاع الاسعار من جهة وردود الفعل الحكومية من جهة اخرى لضاق بنا المقام ولدخلنا في تفاصيل طريفة ولكنها طويلة ومعقدة. وسنكتفي بالاشارة الى انواع الآثار التي ترتبت على هذه العوامل والى انواع ردود الفعل.

بسبب ارتباط مستوى الاجور بالرقم البياني لاسعار سلع الاستهلاك، تزايدت الاجور بشكل ذريع ادى الى زيادة المكاليف الانتاجية (المرتفعة اصلا) زيادة جعلت المنتوجات اضعف بكثير من ان تجابه مثيلاتها الاجنبية في السوق المحلية او الخارجية. واستتبع ذلك تطوران لم يكن منها بد في ضوء هذا الانطلاق الخاطىء: اولا وضع مظلة كثيفة واقية من الحماية الجمركية فوق

المنتوجات المحلية وفرض رسوم اخرى على الاستيراد عن طريق رفع سعر القطع الاجنبي في وجه المستوردات المراد التقليل من استيرادها. وثانيا اقامة نظام منح معقد ومتنوع وغالي الثمن لتشجيع الصادرات التي لم يكن لها كبير حظ بالنجاح بدون تلك المنح.

خلاف هذه الآثار كان هنالك اثر سيء جدا في النفسية العامة اذ ضاعت الثقة بالعملة الاسرائيلية كاداة تعاقد للمستقبل، وصار الدائنون والبائعون بالاقساط والمدينون الراغبون في ارضاء الدائنين والمتعاقدون الآخرون - يصرون على ربط قيمة الديون بما هو اكثر ثباتا من الشيكل الاسرائيلي، فتارة تربط العقود بالدولار وطوراً بمساحات معينة من الاراضي (كما في حال استدانة الحكومة مقابل سندات) وطورا بالذهب، او بالاسمنت (كما فعلت شركة الاسمنت «نيشر» عند طرح سنداتها في السوق) او ببيارات البرتقال او بشقق السكن. وقد عمل هذا الشعور بانعدام الثقة بالشيكل على سرعة تداول النقد لان المواطنين لم يكونوا يرغبون بان تظل في ايديهم كميات ضخمة من نقد لا يثقون به ولا يعلمون كيف ومتى ستصيبه هزات جديدة، فساعدت سرعة التداول هذه على تقوية ضغط الطلب على مستوى الاسعار وعلى اتساع السوق السوداء وازديادها خطورة، وبالتالي على ازدياد تشويه طراز، توزع الموارد.

واخيراً في حقل العلاقات المالية الاجنبية فان الحكومة خفضت قيمة الشيكل أول الامر عشرات المرات انتهت بهبوط قيمتها قياساً الى العملات الاجنبية كالدولار الى نحو ١٣٠ بالمئة مما كانت عليه في ١٩٤٨ ولم تكن التخفيضات الرسمية سوى انعكاس متأخر للوضع الفعلي من حيث قيمة الشيكل باسواق القطع. هذا بالاضافة الى تعدد اسعار القطع الاجنبي تعدداً يستحق بعض الايضاح.

لقد استعملت طيلة السنوات ١٩٤٨ الى ١٩٨١ وسائل متعددة لتغطية

هبوط الشيكل بدلا من تركه يجد مستقره الحقيقي بالنسبة للعملات الاجنبية. وقد كانت هذه الوسائل بمعرفة الحكومة بل وبموافقتها واحيانا باشتراكها كذلك. من هذه الوسائل السماح بفروقات خاصة (أو اسعار قطع خاصة مختلفة عن الاسعار الرسمية) لبعض اصناف المستوردات والمصدرات كجزء من سياسة الاستيراد والتصدير (المسماة في اسرائيل «توزيرت هارتس Tozereth Haaretz» اي حماية المنتوجات المحلية). وقد بلغ تأرجح سعر القطع حده الاقصى بين شيكل واحد للدولار وهو السعر المستعمل في عمليات استيراد الارز لتقليل هذا الاستيراد، و ١٧ شيكلاً للدولار وهو السعر المعطى لمصدري السردين الاسرائيلي المعلب تشجيعا لهم. ثمة وسيلة اخرى استعملت للتلاعب باسعار القطع الرسمية هي تعيين «اسعار خاصة» اي اسعار تعينها الحكومة لاغراض خاصة بالتفاهم مع المؤسسات والمنشآت المعنية بالامر. فقد كانت هناك اسعار خاصة بالشركات الحكومية، واخرى بالمؤسسات القومية (الوكالة اليهودية، الكيرن كاييمت. الخ) واخرى بالبحارة في السفن الراسية في موانىء اسرائيل، واخرى بالزوار غير المقيمين وبالسياح، واخرى بالمواطنين الذي تردهم اعانات بعملات اجنبية، واخرى بالمهاجرين القادمين حديثا، واخرى باصحاب الحسابات المجمدة بعملات اجنبية، واخرى بمستوردي السيارات، واخرى بالسفن التي تجري فيها اصلاحات في اسرائيل، واخرى بالاسرائيليين المسافرين الى الخارج، واخيرا اسعار اخرى خاصة بالذين يطلبون مشتروات بالمراسلة من مخازن «ماسي» في الولايات المتحدة. اننا لا نبالغ اذ نقول انه كانت هنالك عشرات اسعار القطع الرسمية السائدة في آن واحد مما لا نعلم له مثيلا في تاريخ الفوضى النقدية[1] ولا غرو اذا تساءل الاسرائيلي في حينها،

(١) معظم هذه الفقرة مقتبس عن روبنر الا ان مضمون هذه الملاحظات ينعكس كذلك في باتنكن (الفصل ٣ و ٤).

وتساءل معه المراقب المحايد، عند ذكر الشيكل الاسرائيلي كعملة في السوق المالية الاجنبية: الشيكل - اي شيكل - هو هذا؟

(د) مدى الاعتماد على موارد القطع الاجنبي والعجز المتمادى في ميزان المدفوعات:

حتى الآن كان توكيدنا على المشكلات التي نشأت في داخل الاقتصاد لاسباب داخلية خلال سعي المجتمع الاسرائيلي صوب المنجزات التي كان يستهدفها في حقول الدفاع والهجرة والاستيطان والانماء عامة. الا اننا من حين لآخر تعرضنا للناحية الخارجية من هذه المشكلات، ناحية الاعتماد على المعونات الخارجية في السبيل الى تحقيق المنجزات. والترابط بين هذين النوعين من المشكلات واضح وقوى ويكاد النوع الثاني يكون الشق الآخر للنوع الاول. على اننا في هذه الفقرة الاخيرة من القسم[1] سنركز النظر على حقيقة ومدى الاعتماد ومقدار الدين الخارجي الذي تجمع حتى نهاية ١٩٨٢ والاتجاهات العامة في نمو موارد القطع الاجنبي، على ان ننهي البحث بخلاصة عامة للموقف من حيث جملة المشكلات منظورا اليها كوحدة مترابطة.

سوف نشير فيما يلي الى فائض الاستيراد اي مقدار تفوق المستوردات على المصدرات (وهو العجز في الحساب الجاري بميزان المدفوعات) من السنة ١٩٤٨ الى ١٩٨٢ مما يعطي القارىء صورة عامة عن حجم رصيد الاستيراد بالارقام المطلقة ونسبته لجملة الموارد المتاحة للاستعمال وعلينا الآن ان نتعمق ببحث موضوع فائض الاستيراد قليلا فنشير اولا الى ان هذا العجز يشكل الجزء الاعظم من المعونات الاجنبية ولكنه لا يمثل كل ما ورد من معونات. فقد ورد

(١) لقد فقد الشيكل منذ سنة كانون الثاني ١٩٨٣ بالنسبة للعملة الاميركية ٧٠٪ من قيمته. من مقال للكاتبين اوجين مانوني والان غيناي منشور في مجلة «لابوان» الفرنسية سنة ١٩٨٣.

خلال السنوات المشار اليها معونات زادت في مجموعها عن فائض الاستيراد لنفس السنوات بمقدار ٢,٥ مليار دولاراً الى ٤ مليار دولاراً بدليل ان وفرا بهذا المقدار تجمع لدى اسرائيل في نهاية ١٩٨٢ فوق ما تطلبته ضرورات تمويل رصيد الاستيراد عبر السنين.

ضرورة المساعدات الخارجية:

لا يسعنا تزويد القارىء بتفاصيل دقيقة عن هذه المساعدات المالية لانها كثيرة ومتنوعة ومتعددة المصادر، اذ بلغت قيمة المعونة الاميركية - الولايات المتحدة الاميركية - نحو مليارين و ٥٠٠ مليون دولار للعام ١٩٨٢، والمعونة الالمانية (المانيا الغربية) نحو مليارين و ٢٥٠ مليون دولارا بشكل تعويضات عن الاضرار في الحرب العالمية الثانية، ولكن من الممكن ان نعطي فكرة عن حجم واهمية هذه المساعدات بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي بما توفر لدينا من احصاءات عن السنوات من ١٩٤٨ - ١٩٦٦ : وكذلك عن السنوات ١٩٦٧ - ١٩٨٢ :

الجدول (١)

ميزان المدفوعات الاسرائيلي للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٩

(ملايين الدولارات)

	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
أ) فائض الاستيراد										
١ - استيراد السلع والخدمات	٣٢٧,٦	٤٢٦,١	٣٩٣,٢	٣٦٥,٢	٣٧٣,٢	٤٢٦,٦	٥٣٤,٥	٥٥٧,٢	٥٧٢,١	٦٠٣,٦
٢ - تصدير السلع والخدمات	٤٥,٨	٦٦,٦	٨٦,٤	١٠٢,٣	١٣٥,٢	١٤٣,٩	١٧٧,٩	٢٢٢,٠	٢٣٨,٧	٢٨٧,٤
٣ - فائض الاستيراد (١ - ٢)	٢٨١,٨	٣٥٩,٥	٣٠٦,٨	٢٦٢,٩	٢٣٨,٠	٢٨٢,٧	٣٥٦,٦	٣٣٥,٢	٣٣٣,٤	٣١٦,٢
ب) صافي تمويل فائض الاستيراد										
١ - المقبوضات من التحاويل دون مقابل	٨٩,٦	١٣٦,٨	١٩١,١	١٧٢,٨	٢٦٠,٦	٢١٠,٤	٢٤٠,	٢٤٥,٤	٢٥١,٠	٢٥١,٠
- المعونة الفنية (١)	٠٠	٠٠	٢,٣	٢,٦	١,٨	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣
- المعونة الاميركية	-	١٤,٠	٨٤,٠	٤٤,٧	٣٧,٢	٢٠,٥	٦,٨	٢٤,١	١١,٢	٩,٥
- التعويضات الالمانية لاسرائيل	-	-	-	٤٠,٩	٨٣,٣	٨٧,٥	٧٩,٢	٧٧,٩	٦٩,٧	٦٦,٤
- التعويضات الالمانية الفردية	-	-	-	-	٦,١	١٨,٨	٢٥,٧	٤٥,٠	٦٥,٤	٧٠,٧
- التحويلات النقدية الخاصة	١٩,٦	٣٨,٨	٦,٩	٨,١	١٤,٨	٢٤,٣	٢٥,٥	٢١,٢	٢٥,٣	٢١,٨
- التحويلات من المؤسسات القومية	(٢) ٧٠,٠	(٣) ٨٤,٠	٤٦,٢	٤٧,٣	٨٧,٢	٤٣,١	٨٧,٦	٥٥,٧	٦٠,٨	٦٥,٥
- التحويلات العينية	(٤)	(٤)	(٥) ٥١,٧	(٥) ٢٩,٢	(٥) ٣١,٢	١٥,٨	١٥,٣	٢١,١	١٨,٣	١٦,٨

	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
٢ - المقبوضات الصافية من انتقال الرساميل	١٠٦,٤	١١٥,٦	١١٦,٤	٧٥,٣	١,٠	٧٦,٤	١٠٠,٤	٧٨,٦	٦٨,٦	٥٤,٧
- قروض طويلة ومتوسطة الاجل	٤٤,٤	٨٧,٦	١١٤,٩	٦٩,٦	٧١,٢	٧٦,٣	٧٨,٤	٦٩,٤	٩٣,٦	٨١,٢
مبيع سندات اسرائيل	-	٥٠,٤	٤٦,٣	٣٦,١	١٩,٢	٣٢,٢	٤٧,٤	٤٤,٧	٣٣,٧	٣٥,٣
قروض بنك الاستيراد والتصدير	٤٤,٤	٢٧,٧	٢٧,٥	٤,٤	١,٨	- ٢,١	- ٢,١	- ١١,٤	- ٦,٥	
قروض الولايات المتحدة										
(قانون ٤٨٠)	-	-	-	-	-	٢٥,٤	٣٢,٦	٢٠,٤	٤٣,٩	٣٢,٩
التزامات حكومية اخرى	..	٩,٥	١١,٢	٧,٢	٢١,٢	٨,٧	- ٥,٨	١,٣	- ٢,٢	
رساميل خاصة للاستثمار	..	..	٢٩,٩	٢١,٩	١٩,٠	١٢,١	٦,٣	١٤,٤	٢٤,٧	١٣,٠
قروض اخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
- تنقلات رساميل قصيرة الاجل	٦٢,٠	٢٨,٠	١,٥	٥,٧	- ٧٠,٢	٠,١	٢٢,٠	٩,٢	- ٢٥,٠	- ٢٦,٥
٣ - صافي السهو والخطأ (نفذات غير مسجلة)	٨٥,٨	١٠٧,١	- ٠,٧	١٤,٨	- ٢٣,٦	- ٤,١	١٥,٧	١١,٢	١٣,٨	١٠,٥
٤ - جملة تمويل فائض الاستيراد (١ + ٢ + ٣)	٢٨١,٨	٣٥٩,٥	٣٠٦,٨	٢٦٢,٩	٢٣٨,٠	٢٨٢,٧	٣٥٦,٦	٣٣٥,٢	٣٣٣,٤	٣١٦,٢
جـ) سعر القطع[٦]	٠,٣٥٧	٠,٣٥٧	٠,٨٥٦	١,٢٠٦	١,٥٤٣	١,٨٠٠	١,٨٠٠	١,٨٠٠	١,٨٠٠	١,٨٠٠

الجدول رقم (٢)

ميزان المدفوعات الاسرائيلي للسنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٦

ملايين الدولارات

	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
أ) فائض الاستيراد							
١ - استيراد السلع والخدمات	٦٩٣,٦	٨٢٢,٥	٩٥٧,٨	١٠١١,١	١١٨٨,٥	١٢٤٥,٧	١٢٧١,٦
٢ - تصدير السلع والخدمات	٣٥٢,٢	٤٢٠,٩	٥٠٣,٣	٦٠٦,٧	٦١٩,٢	٧١٠,٧	٨١٩,٦
٣ - فائض الاستيراد (١ - ٢)	٣٤١,٤	٤٠١,٦	٤٥٤,٦	٤٠٤,٤	٥٦٩,٣	٥٣٥,٠	٤٥٢,٠
ب) صافي تمويل فائض الاستيراد							
١ - المقبوضات من التحاويل دون مقابل	٢٩٩,٥	٣٤٦,٣	٣٣٠,٧	٣٤٦,٦	٣٥١,٣	٣٤٧,٩	٣٠٦,٣
- المعونة الفنية[١]	٠,٢	٠,١	-	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢
- المعونة الاميركية	٩,٧	١٠,٤	٨,٠	٥,٩	٨,٢	٤,٧	٣,٠
- التعويضات الألمانية لاسرائيل	٧٩,٧	٨٨,٣	٤٧,٠	٢٨,٥	١٦,٩	- ١٦,٧	٢,٠
- التعويضات الالمانية الفردية	٩٧,٨	١١٠,٥	١٣٣,٩	١٣٨,٩	١٣٤,٢	١١٢,٧	١١٠,٤
- التحويلات النقدية الخاصة	٢٨,٣	٣٦,٦	٥٧,٨	٨٢,٢	٨٩,٢	٩٢,٧	٨٥,٥
- التحويلات من المؤسسات القومية	٦٩,٨	٨٦,٤	٧١,٨	٨٢,٧	٩٥,٩	١١٥,٦	١٠٦,٤
- التحويلات العينية	١٤,٠	١٤,٠	١٢,٢	٨,٣	٦,٧	٥,٣	٢,٨

٢ - المقبوضات الصافية من انتقال الرساميل	٤٥,٨	٩٣,٤	٩٨,٤	٧٢,٧	٢٢٧,٤	٢١٨,٢	٢٣٠,٤
- قروض طويلة ومتوسطة الاجل	١٠١,٤	١٣٥,٣	٢٠٣,١	١٧٠,٤	٢٧٥,١	٢٤١,٣	١٨٧,٢
مبيع سندات اسرائيل	٢٩,١	٣٢,١	٣٣,٤	٢٣,٢	٢٤,٥	٣٣,٣	١١,٣
قروض بنك الاستيراد والتصدير	,٠)	)	-	- ١٠,٩	- ١١,٤	- ١٥,٥	٠,٨)
قروض الولايات المتحدة	)	)					
(قانون ٤٨٠)	٣١,٣)	٢٩,٨)	٣٥,٤	٤٢,٧	٥٣,٥	٦٧,٢	٣٢,٤)
التزامات حكومية اخرى	)	)		-	-	-	-
رساميل خاصة للاستثمار	٤١,٠	٥٢,٢	٨٢,٣	١٣٥,٤	١٤٢,٩	٨٢,٧	٧٤,٢
قروض اخرى	-	٢١,٢	- ٥٢,٠	٢٠,٠	٦٥,٦	٧٣,٦	٧٠,١
- تنقلات رساميل قصيرة الاجل	- ٥٥,٦	- ٧١,٩	- ١٠٤,٧	- ٩٧,٧	- ٤٧,٧	٢٣,١	٤٣,٢
٣ - صافي السهو والخطأ							
(نفقات غير مسجلة)	- ٣,٩	٨,١	- ٢٥,٥	- ١٤,٩	- ٩,٤	- ٣١,١	٨٤,٧
٤ - جملة تمويل فائض الاستيراد							
(١ + ٢ + ٣)	٣٤١,٤	٤٠١,٦	٤٥٤,٦	٤٠٤,٤	٥٦٩,٣	٥٣٥,٠	٤٥٢,٠
جـ) سعر القطع (٦)	١,٨٠٠	١,٨٠٠	١,٨٠٠)	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠
			(٣,٠٠٠				

هنالك عدد كبير من الملاحظات يمكن تقديمه في ضوء الصورة الاجمالية لميزان المدفوعات المفصل للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٩ والسنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٦ وكذلك للسنوات ١٩٦٧ - ١٩٨٢ هي:

(١) ان المقبوضات الصافية من التحاويل دون مقابل، اي الهبات التي لا يترتب على اسرائيل اي التزامات مقابلها، بلغت خلال السنوات السبعة عشر نحو ٧٠ بالمئة من جملة عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات. اي ان معظم العجز جرى تمويله بدون عبء ضخم على اسرائيل بالذات، اما العبء الواقع عليها فهو ٣٠ بالمئة من العجز وهو مدى اعتمادها على القروض. ثم تناقصت التحاويل المجانية بعد ذلك حتى بلغت خلال السنوات الأخيرة ٥٠٪ من جملة عجز ميزان المدفوعات، والتحاويل غير المجانية بلغت ٥٠٪ وأخذت تتراكم سنة بعد سنة حتى وصلت نسبة العجز في ميزان المدفوعات ٥٠٠٠٠ / مليون دولاراً اميركياً في نهاية العام ١٩٨٢.

(٢) كان لاتفاقيتي التعويضات الالمانيتين فعل الاكسير في انعاش الاقتصاد الاسرائيلي فالاولى وقد بوشر العمل بها في ١٩٥٣ ونصت على منح التعويضات لدولة اسرائيل كدولة، نصت في مجموعها على ٨٢٠ مليون دولار وقد ساعدت هذه الاتفاقية عملية التثمير اذ ان قسماً كبيراً من قيمتها جاء كسلع تثمير ووسائل نقل. والثانية، وقد بوشر العمل بها في ١٩٥٤، نصت على منح التعويضات لافراد يهود تضرروا اثناء الحكم النازي جسدياً أو مادياً. وقد وصل للافراد الاسرائيليين بموجبها ١٦٧٠ مليون دولار لنهاية ١٩٨١ ويتوقع الا تتضاءل الواردات منها بشكل ملموس الا بعد عدة سنوات. وبالنتيجة يتوقع ان تحصل اسرائيل من المانيا الاتحادية على ما مجموعه نحو ٢٢٥٠ مليون دولار عند انتهاء مفعول الاتفاقيتين مما يشكل نسبة كبيرة من جملة المعونات الاجنبية. وهكذا سيكون انتهاء مفعول هاتين الاتفاقيتين امراً خطيراً لاسرائيل. هذا وقد بدأت اسرائيل بابداء قلقها

من هذا القبيل، بل ان بعض الاقتصاديين اخذوا منذ سنوات يبحثون اثر غياب الموارد الالمانية على الاقتصاد الاسرائيلي وكيفية عمل تعديلات اساسية فيه لمجابهة الوضع المتوقع آنذاك.

(٣) اكبر مصدر خاص (غير حكومي) للمعونات دون مقابل حتى الآن هو «المؤسسات القومية» وقد بعثت بنحو ٢٢٧٦ مليون دولار لنهاية ١٩٨١. وهذا المصدر هو ثابت الى حد بعيد، بل لعله اكثر المصادر ثباتاً لان اليهودية العالمية لن تتخلى عن اسرائيل والمرجح ان تستمر بارسال المعونات الاقتصادية اليها لسنوات عديدة بعد. واذا اضفنا المعونات الواردة عن طريق المؤسسات القومية الى التحاويل النقدية الخاصة (المباشرة) والتحاويل العينية لتجمع لدينا اكثر من ٢,٧ مليار دولار سنوياً، في المتوسط وهو اكبر مبلغ ثابت تستطيع اسرائيل توقع استلامه.

(٤) ان سداد جزء من عجز ميزان المدفوعات بواسطة القروض على انواعها ليس مما يدعو لاطمئنان اسرائيل، فالقروض تحمل فوائد وهي كذلك واجبة التسديد ان عاجلا وآجلا. الا ان هناك نوعين من القروض لا يخيفان اسرائيل من هذا القبيل، الاول هو القرض الناشيء عن مبيع سندات الدين الاسرائيلي وقد بلغت جملته الصافية حتى آخر ١٩٨١ (اي بعد تصفية جزء من السندات) مبلغ ١٥٤٢ مليون دولار ومن المرجح ان معظم الذين ابتاعوا هذه السندات ينظرون الى عملية الشراء كهبة لا كدين، خاصة اذا شعروا ان اسرائيل في ضيق مادي وان سداد قيمة السندات سيرهقها بشكل خطير. اما النوع الثاني من القروض غير المرهقة فهو ما يأتي من حكومة الولايات المتحدة بموجب «القانون العام رقم ٤٨٠» اي عن طريق الحاصلات الزراعية التي تأتي لاسرائيل فتبيعها هذه في اسواقها وتحتفظ بتسعين بالمائة من اثمانها التي يعتبر جزء منها كهبة والجزء الاخر كقرض انمائي يسمح سداده بعملة محلية. ويلاحظ

بصدد قروض الولايات المتحدة وهباتها انها تركزت حول ٢,٥ مليار دولار في المتوسط سنوياً، وهذا المبلغ يمكن اعتباره ثابتاً الى حد بعيد مع الاشارة الى ان توزيعه بين الهبات والقرض قابل للتغير بين عام وآخر.

(٥) هنالك معاملات اخرى مع حكومات اجنبية لا تسجل في ميزان المدفوعات[1] وهي على المرجح معاملات شراء اسلحة مقابل قروض او اعتمادات حكومية، ومعظمها مع فرنسا واميركا الا اننا لا نستطيع تقدير قيمة هذه المعاملات.

(٦) مما تتوجب الاشارة اليه هو تحسن الوضع بالنسبة لقدوم الرساميل الخاصة للتوظيف في اسرائيل، وقد بدأت مقاديرها بالارتفاع المحسوس عام ١٩٦٠ واستمرت في التصاعد، رغم كونها لم تبلغ اطلاقاً التوقعات المغرقة في التفاؤل التي كان الاسرائيليون يصرحون بها. (هبطت التوظيفات خلال ١٩٦٥ و١٩٦٦ نسبياً (١) ثم بلغت نسبة الهبوط ٧٠٪ سنة ١٩٨١.

(٧) ان الصورة الاجمالية للالتزامات المالية على اسرائيل بنهاية ١٩٨٢ تشير الى تراكم ٥٠٠٠٠ / مليون دولار من الديون والالتزامات (على اختلاف انواعها)[2] وهذا المبلغ يفوق احتياطي الاجنبي المتوفر وهو لا شك يشكل مصدر قلق للاقتصاد الاسرائيلي.

(٨) ان نسبة فائض الاستيراد لجملة الموارد المتاحة للاستعمال ظلت مرتفعة حتى سنة ١٩٥٦ ثم هبطت بالتدريج حتى سنة ١٩٦١، لتعود الى الارتفاع

---

(١) وردت اشارات مختلفة بهذا الصدد في باتنكن وروبنر.

(٢) المصدر نفسه، تقرير بنك اسرائيل السنوي لعام ١٩٨٢ ص ٧٢.

قليلاً حتى ١٩٦٦ وقد تأرجحت النسبة بين ١٩ بالمئة لعام ١٩٧٠ و ٣٥ بالمئة لعام ١٩٨٢ مع مستوى وسطي للفترة كلها مقداره ٢٨،٧ بالمئة.

على ان ميل هذه النسبة الى الهبوط في الثمانينات عنها في السبعينات لا يعني انخفاض عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات في السبعينات: على العكس فانه ارتفع بالارقام المطلقة، (من ١٣٥٧ مليون دولار في المتوسط الى ٥٠٠٠٠ / مليون في المتوسط) وذلك لان هنالك تبايناً كبيراً بين حجم المستوردات والمصدرات في الاساس، مما يعمل على بقاء الفجوة بينهما كبيرة بل ومتسعة بالرغم من تزايد المصدرات بنسبة اكبر بكثير من تزايد المستوردات. وهكذا يظل الاقتصاد الاسرائيلي واقعاً تحت عبء ثقيل هو وجوب الحصول على معونات ضخمة قد لا تقل عن ٢،٥ مليار دولار لسنوات عديدة مقبلة ان هو اراد الاحتفاظ بمعدل من النمو يفوق معدل تزايد السكان فاذا كان الاتجاه هو صوب انخفاض هذه المعونات فان اسرائيل لن تقوى حتى على الحفاظ على معدلات التثمير والنمو الحالية ويتوجب عليها ان تقبل بتخفيضات في التثمير والنمو او في الاستهلاك (من خاص وحكومي) او في الاثنين معاً، وهو قبول لا نرى دلائله فيما عدا محاولات محدودة كان اثرها مؤقتاً.[١]

يبقى الشيء البديهي وهو ضغط الرصيد الاستيرادي عن طريق رفع قيمة المصدرات مع حفظ المستوردات على ما هي عليه، او تخفيض المستوردات مع بقاء المصدرات على ما هي عليه، او بعض هذا الاجراء وبعض ذاك: بعبارة اخرى، انقاض عجز الميزان التجاري. يتوجب الايضاح هنا ان حجم

---

(١) راجع بهذا الخصوص بحث باتنكن الفصل ٥، وروبنر الفصل ٢٧، والفرد شيرمان في مقال بعنوان «مشاكل اسرائيل الاقتصادية» في مجلة The World Today عدد اكتوبر ١٩٥٩، والتقويم العام للاقتصاد الاسرائيلي تحت باب «اقتصاد اسرائيل» في الكتاب السنوي للحكومة لعام ١٩٨٢.

المستوردات رهن بحاجات التسلح والاستهلاك والتثمير وبحاجات التصدير على السواء. وتخفيض المستوردات يتطلب الرضى بنقصان مستوى الثلاثة الاولى وهو امر لا يبدو مستحباً في اسرائيل. اما حاجات التصدير فامرها شيء آخر ذلك ان النسبة بين ما يحتاجه كل دولار مصدر من السلع المستوردة تكاد تكون ثابتة، وقد رأينا انها ظلت نحو ٥٠ بالمئة خلال سنوات طويلة في اسرائيل. ولهذا فان رفع المصدرات يؤدي بذاته الى رفع المستوردات بموجب نسبة بينهما تكاد تكون ثابتة.

× × × × × × ×

نأتي الآن الى اجراء تقويم عام للعبء الاقتصادي الذي لازم تحقيق المنجزات الاقتصادية في اسرائيل وجاء نتيجة اصرار المجتمع على السعي صوب اهدافه كلها معاً وبنفس الوقت. ولقد صار واضحاً ان اسرائيل انما تمكنت من الاستمرار في تحقيقها وسعيها بفضل المعونات الاجنبية.

وبهذا يكون العون الاجنبي السنوي الوسطي للسنوات العشرين (١٩٤٨ - ١٩٦٧) ٤٠٧ مليون دولار الذي اخذ يرتفع سنة بعد سنة حتى بلغ مجمله ٢،٥ مليار دولاراً من الولايات المتحدة الاميركية ٢،٢٥٠ مليار دولاراً من المانيا الغربية. فاذا قارنا هذا المعدل السنوي برقم السكان الوسطي للفترة كلها - وهو ٣ مليون اذا اخذنا الاقلية العربية بالاعتبار أي ١،٨ مليون - لبلغ العون الاجنبي السنوي في المتوسط ٢٠٣،٥ دولارات للفرد من جميع السكان او ٢٢٦ دولاراً للفرد اليهودي. وهذا المبلغ يفوق اضعافاً عديدة اي عون يناله أي بلد في العالم على الاطلاق.

يصح التساؤل هنا: هل استمرار عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات ضروري لاستمرار التثمير العالي وبالتالي لاستمرار النمو العالي؟ والجواب نعم

في وضع اسرائيل الخاص، مع العلم ان بلداناً اخرى كثيرة تقوم بتثميرات عالية وتحقق نمواً مرتفعاً دون اللجوء الى الفائض الاستيرادي والعجز بميزان المدفوعات. انما في تلك الحالة تضحي هذه البلدان بشيء من مستوى الاستهلاك، واسرائيل بالذات بامكانها رفع نسبة الادخار الداخلي وتخفيض مستوى الاستهلاك والاستغناء الى ذلك المدى عن قسم من فائض الاستيراد ولكنها لا تبدي الارادة على ذلك.

ان السياسة الاقتصادية الجديدة التي جرى اعلانها سنة ١٩٨١ والتي مآلها توسيع مدى حرية الاقتصاد داخلياً وخارجياً وتخفيض قيمة النقد على امل رفع المصدرات وضغط المستوردات، تعبر دون شك عن ادراك لعدم سلامة الاقتصاد الاسرائيلي في الخط الذي سار عليه حتى ذلك الحين، على ان هذه السياسة لم تنجح الا جزئياً في سنة ١٩٨١ اي فوراً بعد اعلانها، وقد عاد العجز الى الارتفاع في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ ولم ينخفض الى مدى ملموس الا في ١٩٧٩ حين اقدمت السلطات على خفض التثمير مما ادى الى انخفاض النمو وازدياد البطالة. ثم عادت الى الارتفاع في السنوات ١٩٨١ - ١٩٨٢ على ان ما يهمنا الآن من هذه السياسة الموضوعة في ١٩٨٣ هو نوع الحوار الفكري الذي سبق ظهورها. والذي يؤيد ما ذهبنا اليه من ضخامة العبء الذي نتج عن تحقيق المنجزات. وفي سبيل ايضاح هذا الحوار لا نجد افضل من ان نستشهد بما جاء في الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٨٢ في معرض شرح خطوات السياسة الجديدة[1].

« ان تنمية اقتصاد اسرائيل خلال الستينات كانت من نوع وضع الاسس وقد

---

(١) ص ١٨٦/١٨٥. راجع النص الكامل لبيان وزير المال حول السياسة الجديدة كما ورد في قسم الوثائق في عدد مارس ١٩٨٣ من مجلة **Middle Eastern Affairs**.

عنت تحقيق تنمية مادية مهما كان الثمن، بما في ذلك تنشيط الحوافز وحماية المصنوعات والخدمات المحلية حتى على حساب الكفاءة والقدرة على الربح. ان المنجزات كانت جديرة بالذكر وكان هنالك تقدم مرض، فارتفع الناتج القومي، وتحققت العمالة المليئة، واصبحت المنتوجات الصناعية والزراعية وفيرة، وجرى توسيع الصناعة والزراعة والبناء، والمواصلات من برية وبحرية وجوية، كما جرى دمج اكثر من مليون مهاجر جديد بالاقتصاد والثقافة والمجتمع.

« على اننا الآن مدعوون لتغيير خط السير ولمجابهة الامور الاقل ارضاء التي رافقت التنمية المتسارعة، مثل: الاتجاه التضخمي المتمادي وارتفاع الاسعار الذي رفع الرقم البياني لاسعار سلع الاستهلاك، ازدياد الفجوة اتساعاً في ميزان التجارة، الارتفاع المستمر في مستوى الاستهلاك الخاص والعام بحيث يرتفع الاستهلاك الخاص بمعدل سنوي فاحش هو ١٥ الى ١٦ بالمائة، ثبات مستوى الادخار العام بل بالفعل هبوط المستوى العام للادخار، ابتعاد سعر النقد الاسرائيلي عن السعر الرسمي، دفع المزيد والمزيد من المنح للمصدرين من موازنة مثقلة تعويضاً لهم عن اسعار داخلية مرتفعة وعن تزايد التباعد بين اسعار القطع الفعلية والرسمية، تكاثر التعرفات والرسوم على المستوردات لجعل سعر القطع المستعمل في المستوردات اكثر صدقاً، اضطراب وفوضى اوضاع الانتاج والتثمير والاستهلاك بسبب وجود نظام اسعار غير واقعي تسنده المنح والرسوم على المستوردات ويسنده السوق المقفل، وحماية مطلقة للمنتوجات المحلية تجاه المزاحمة الاجنبية بما يرافق ذلك من ضياع جهد في ادارة الامور ومن تصاعد اسعار ».

هذا، بايجاز، هو مدلول العبء الحقيقي الذي رافق المنجزات الاقتصادية باعتراف السلطات الاسرائيلية الرسمية ذاتها. وهو، كما يرى القارىء، عبء ثقيل الوزن، وغير ان اسرائيل لم تتردد في حمل بعضه رغبة منها في المثابرة على

السعي صوب اهدافها العسكرية والايدولوجية والاجتماعية والاقتصادية على السواء.

من واجبنا تجاه المنطق والواقع ان نقول، بعد تحليل مشكلات وأعباء الاقتصاد الاسرائيلي، ان التركيز على ناحية العبء لا يعني بالضرورة اننا نتخذ موقفاً معيناً في موضوع المنجزات مآله ان ضخامة المشكلات والاعباء تحتم التخلي عن السعي الى المنجزات.

اي اننا نصر على وجوب قيام المجتمع الاسرائيلي ـ او اي مجتمع آخر مصمم على تغيير معطياته الاقتصادية ورفع فعاليتها ـ بعمل حساب دقيق للكلفة والمردود قبل اتخاذه قراراته الاقتصادية الانمائية والتوسعية. فالمجتمعات التي تمر بتجربات خطيرة تمس نهوضها وتقدمها بل وبقاءها تضطر في فترات من حياتها الى تجاهل الاعتبارات الاقتصادية او مخالفة القوانين الاقتصادية في سبيل اغراض غير اقتصادية تعتبرها في تلك الفترات اكثر خطورة من الاعتبارات والقوانين الاقتصادية، ومن منطق الامور ان تدفع هذه المجتمعات في تلك الحال ثمن هذا التجاهل والمخالفة، وقد يكون الثمن باهظاً كما كان في حال اسرائيل. على ان من السذاجة ومن قبيل الجهل بالواقع ان يتخذ الباحث موقف المخطط لسياسة مجتمع خارجي او موقف الحكم حول صواب او خطأ مقررات هذا المجتمع اذا اختلفت المعطيات والمفترضات حول الاهداف بين نظرة الباحث ونظرة القادة. وفي سبيل التحديد نقول ان للاقتصادي الحق ان يحدد مقدار العبء الثقيل الذي نشأ عن المنجزات وان يخرج باستنتاجات تدين هذه المنجزات وتثبت انها باهظة التكاليف ضئيلة في النتيجة اذا ما قيست بالجهد والموارد المبذولة في سبيلها. لكن الاقتصادي يخرج عن دائرة صلاحياته الفكرية اذا اضاف ان المجتمع اخطأ كثيراً في اقدامه على تحقيق المنجزات بالتكاليف الباهظة التي تطلبتها. فهذا القول يفترض ان المقياس الحقيقي الوحيد لصواب

السعي صوب المنجزات هو المقياس الاقتصادي. في حين ان المجتمع المعني بالامر قد يكون محقاً ان هو وضع المقياس الاقتصادي في مرتبة ادنى من مرتبة الاعتبارات العسكرية والاجتماعية وسواها خلال فترة ما قد تطول او تقصر..!

من الواضح ان حصيلة هذه السياسة كانت فاشلة لانها لم تبلغ هدفها الرئيسي فقد كان العجز في الحساب الجاري بميزان المدفوعات ٥٠٠٠٠/ مليون دولار ولم ينخفض الى المستوى المنشود. وظل ارتفاع الاسعار يزداد بشكل عام. وان الباحث ليحتاج الى التقصي الدقيق والمفصل لامكانيات رفع المصدرات وخفض المستوردات ولمعرفة درجة امكانية الاعتماد على مصادر العون الاجنبي لكي يتوصل بالنتيجة الى التكهن بمقدار مقبول من الثقة بقدرة الاقتصاد بالتالي على خفض مدى اعتماده على العون الاجنبي في المستقبل القريب.

هذا التقصي ليس غرضنا الآن ولا مجال لايراده في الفسحة المحدودة المتاحة لنا. على اننا وقد قمنا بتقييم للوضع في مكان آخر نستطيع الآن ان نقدم حصيلة هذا التقييم، آخذين بالاعتبار سياسة اقتصادية اخرى وضعت نتيجة تفاقم الوضع في العامين ١٩٨١ و١٩٨٢ وارتفاع العجز في الحساب الجاري الى رقم قياسي تقوم على ضغط التثميرات ولو ادى ذلك الى خفض معدل النمو وازدياد البطالة.

حصيلة التقويم أن اسرائيل لا يتوقع لها النجاح في وفاية الشروط اللازمة لخفض عجز الحساب الجاري خفضاً كبيراً فذلك يتطلب تجميد الاجور والاسعار وتوجه الزيادات في الدخل صوب الادخار لا الاستهلاك والحد من الصرفيات الحكومية واهمها الدفاع والتسلح. على ان تركيب المجتمع الاسرائيلي وقوة اتحاد نقابات العمال (الهستدروت) فيه عبر حزب ماباي وحلفائه الجدد، وضرورة الاحتفاظ بجيش ممتاز التسلح والتدريب ورغبة حزب ليكود الحاكم في ان يحقق ارتفاعاً مستمراً في مستوى المعيشة ـ كل هذا يتطلب المزيد من الموارد

والمزيد من التثمير والمزيد من السلع الاستهلاكية والمزيد من السلاح وبالتالي المزيد من النمو في الناتج القومي والمزيد من عجز ميزان المدفوعات التجاري أو المزيد في الديون الخارجية.

البحث الثاني: الاخطار الحقيقية على الاقتصاد الوطني

استعرضنا في السابق الاتفاقية اللبنانية الاسرائيلية مضمونا واهدافا وركزنا على الجانب الاقتصادي الذي يعنينا منها والنصوص التي تتعلق بالعلاقات الاقتصادية المرتقبة القائلة بضرورة تطوير العلاقات المتبادلة بين لبنان واسرائيل في صورة متواصلة بما في ذلك ضبط حركة البضائع والمنتجات والاشخاص والمواصلات الخ. عندما تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول قبل مرحلة الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية وكذلك بعد الانسحاب الكامل « خلال فترة محددة بستة اشهر تلي الانسحابات وبعد عودة السلطة الحكومية اللبنانية على طول الحدود الدولية بين لبنان واسرائيل وفي ضوء انهاء حال الحرب يشرع الفريقان في اطار لجنة الاتصال المشتركة في التفاوض، بنية حسنة، بغية التوصل الى اتفاقات حول حركة السلع والمنتجات والاشخاص وتنفيذها على اساس غير تمييزي[1] وبدون اي تفرقة بين اسرائيل والدول التي يتعامل معها لبنان وتوجد بينه وبينها علاقات طبيعية وتجارية متبادلة بما فيها دول الجامعة العربية الشقيقة.

ولفتنا الى الطبيعة العدوانية والتوسعية لاسرائيل والى اطماعها التاريخية باراضي الجنوب اللبناني ومياهه الغنية، وأشرنا الى قوة الاقتصاد الاسرائيلي وصلابة بنيته ومرحلة فيض الانتاج التي بلغها ومخططه للهيمنة على الاقتصاد اللبناني الذي يتميز بأنه ضعيف البنية ولا قدرة له على أية منافسة اسرائيلية، وكذلك مصادرة

(١) البند باء من الفقرة الاولى من المادة الثامنة للاتفاقية.

دوره في المنطقة واستعماله كرأس جسر تعبر عليه المنتجات والسلع الاسرائيلية الى الاسواق العربية في الداخل، بعد ان قامت القوات الاسرائيلية الغازية بضرب وتدمير المصانع والمؤسسات الصناعية المنتشرة حول مدينة بيروت وضواحيها بشكل مركز وحتى ضمن خطة مبيتة تم وضعها وتنفيذها على يد لجنة متخصصة في الحكومة الاسرائيلية لتدمير البنية الاقتصادية اللبنانية ولاغراق الاسواق اللبنانية بالمنتجات الاسرائيلية حيث دمرت مناطق صناعية كاملة في الناعمة وحارة الناعمة والشويفات والحدث وكفرشيما، ومرافق سياحية من فنادق ومسابح ومطاعم وبساتين وثروات زراعية هامة ومرافق عامة من طرق وجسور ومرافىء ومطارات وخاصة مطار بيروت الدولي في منطقة خلدة، وذلك على طول الساحل اللبناني وفي معظم الاراضي التي وصلت اليها القوات الاسرائيلية الغازية. وقد بلغت قيمة هذه الاضرار حوالي ٧,٦ مليار ل.ل. ومن بينها ٣,٥ مليار ل.ل. قيمة الاضرار التي طالت نحو عشرة آلاف وحدة سكنية في بيروت والجبل ونتج عن ذلك تراجع وانخفاض في الناتج المحلي في لبنان بنسبة ٢٥٪ عام ١٩٨٢ تبلغ ١٢,٦ مليار ل.ل في مقابل ١٦,٨ ملياراً عام ١٩٨١.

بالاضافة إلى التعديات المستمرة على المصارف والمؤسسات المصرفية في الجنوب والجبل والاجراءات العديدة التي بدأتها اسرائيل منذ سنة ١٩٧٧ وتستهدف القطاع المصرفي في لبنان والمركز المالي الهام الذي تحتله مدينة بيروت والتي من شأنها تحويل اسرائيل الى مركز مالي رئيسي يحل محل المركز المالي لمدينة بيروت في المستقبل [١].

نلاحظ ان هذه الاخطار كثيرة ومتنوعة يمكن ان تطال الاقتصاد اللبناني

(١) تقرير للكاتب الاقتصادي الاميركي ميلتون فريدمان منشور في مجلة نيوزويك بتاريخ ١٤ ت ١ سنة ١٩٧٧.

مباشرة وتلحق به اضراراً بالغة في المدى القريب واضراراً اخرى ابلغ منها في المدى البعيد قد تؤدي الى عزل لبنان عن محيطه العربي وقطع العلاقات معه سياسياً واقتصادياً كما حصل بالنسبة للشقيقة مصر على اثر توقيع اتفاقيات كمب ديفيد في عهد الرئيس الراحل انور السادات.

اولا - مخاطر العلاقات في المدى القريب

لقد اشرنا الى قيام القوات الاسرائيلية الغازية بضرب وتدمير كل ما وصلت اليه يدها من مصانع ومؤسسات صناعية ومزارع وبساتين ومبان واملاك خاصة ومرافق عامة من طرق وجسور ومباني ومدارس ومرافىء ومطارات، والحقت بها اضراراً بلغت قيمتها مليارات الليرات (٧,٦ مليار ل.ل.) تبعها توقف المصانع عن العمل والانتاج وبطالة وكساد مواسم زراعية ونزوح وتشريد المواطنين من مناطقهم الاصلية الى مناطق اخرى غير ملائمة ادت الى زيادة حدة التفاوت الاجتماعي وخلق مشاكل اجتماعية خطيرة من فقر وعوز وفساد الاخلاق وانتشار الامراض والاوبئة وتعاطي المخدرات الخ...

والى جانب ذلك اغراق الاسواق اللبنانية وبصورة خاصة في منطقة الجنوب بالبضائع والمنتجات الاسرائيلية التي اخذت تزداد وتتسع من شهر الى آخر حتى بلغ متوسط قيمة هذه الصادرات خلال شهر نيسان ١٩٨٣ حوالي ٤٠ مليون دولار و ٦٠ مليون دولار اميركياً وهذا يعني انه اذا سحبنا هذا الرقم على مدار السنة فان متوسط قيمة الصادرات الاسرائيلية يتوقع ان يراوح خلال سنة كاملة بين ٥٠٠ مليون و ٧٢٠ مليون دولاراً.

ونلاحظ ان هذه العلاقات اقتصرت على تدفقات تجارية باتجاه واحد وليس بمبادلات في اتجاهين، وهذا الامر سوف يشكل خطراً داهماً ليس فقط في المدى القريب بل وفي المدى البعيد ايضاً لان التعامل على هذا الشكل سيعطي اسرائيل

دور المصدر ولبنان دور المستورد، وسينتج عنه كساد في تصريف المنتجات الصناعية اللبنانية التي يمكن ان تتقلص او ان تتوقف نهائياً عن الانتاج وتخلف وراءها جيشاً كبيراً من العاطلين، وهذا ما يفسر عمليات الصرف الجماعي وتعليق العقود من قبل عشرات المصانع او المؤسسات الصناعية في لبنان واحتدام الخلاف بين الاتحاد العمالي العام والنقابات الصناعية وحرب البيانات[1] التي تركز على واقع الصناعة المرير ورفضها سياسة اقفال المصانع والصرف الجماعي وتنبه الى ضرورة تدخل الدولة لحماية الصناعة اللبنانية من المنافسة الاجنبية وبصورة خاصة الاسرائيلية الخ..

بالاضافة الى انه على مدى سنة كاملة من الاحتلال الاسرائيلي شل العمل بصورة شبه كاملة في معظم القطاعات والمرافق الاخرى واصاب التعطيل الاسواق والمطار والمرفأ وتوقف العمل المصرفي في مجالات الاستثمار والتنمية واقتصر على مجالات الايداع والصرف.

بلغت الصادرات اللبنانية حسب تقديرات غرفة بيروت خلال العام المنصرم ٤٧٢٢ ل.ل. مقابل ٥٤٤٤ م.ل.ل. عام ١٩٨١ اي بنقص قدره ٣١،٢٦ بالمئة بالاسعار الجارية، ولكن اذا قدرنا الارتفاع الذي طرأ على اسعار هذه الصادرات بحوالي ١٥ بالمئة فتكون نسبة التصدير ناقص ٣٤،٥٧ بالمئة فقط بينما كانت هذه النسبة زائد ١٩,٦ بالمئة عام ١٩٨٠ و + ١٦,٢ بالمئة عام ١٩٨١.

عانى مرفأ بيروت من الشلل في فترات عديدة من العام ١٩٨٢ بسبب الحرب وخاصة خلال اشهر حزيران ولغاية ايلول، فانخفضت حركته بنسبة ٢٢,٧ بالمئة بالمقارنة مع العام ١٩٨١.

---

(١) من البيان الصادر بتاريخ ١٩٨٣/٨/١١ عن الاتحاد العمالي العام على اثر اجتماعه في مدينة بيروت.

اما حركة مطار بيروت فقد عرفت ايضاً تراجعاً ملموساً خلال الفترة ذاتها بلغ ٣٠,٤ بالمئة لحركة الطائرات و ٣٣,٦ بالمئة لحركة الركاب (اقفل المطار لمدة ١١٤ يوماً بين حزيران وايلول) ويلاحظ ان هذا المستوى هو ادنى ما وصلت اليه حركة المطار منذ عام ١٩٧٧.

تضرر ما يزيد على العشرة آلاف وحدة سكنية في بيروت وجبل لبنان، وآلاف المساكن في الجنوب والبقاع.

ثانياً - مخاطر العلاقات في المدى البعيد

ان تطور لبنان الاقتصادي مرتبط بشكل عام بتطور علاقاته مع الدول العربية المجاورة وان معظم صادرات لبنان تتوجه الى الدول العربية: السعودية والعراق والاردن وسوريا ودول الخليج، وترجع حركة البضائع في تاريخها بين لبنان وسائر الدول العربية الى عدة عوامل هامة منها اقامة شبكات تجارية معقدة وواسعة مع التجار والاوساط المعنية هناك والى اتساع حجم الانفاق في الدول العربية التي ولدها ارتفاع اسعار النفط ووجود بدايات قديمة للصناعة اللبنانية لديها كل الامكانيات لتلبية حاجات الاسواق العربية وعلى معرفة دقيقة برغباتها واتجاهاتها. وقد بلغت نسبة الصادرات الى الدول العربية نحو ٨٠٪ من مجمل الصادرات اللبنانية من اصلها ٧٠٪ من الصادرات الصناعية فبلغت بالعملة اللبنانية ٥٤٠٠ مليون ليرة لبنانية الى البلدان العربية من اصل ٥٤٤٤ مليون ل.ل. قيمة مجمل الصادرات اللبنانية الى الخارج خلال عام ١٩٨١.

جدول رقم (١)

عن تطور الصادرات الى البلدان العربية
للسنوات ١٩٤٧ - ١٩٨١

السنة	الصادرات	
١٩٧٤	١٧٤٠	مليون ل.ل.
١٩٧٧	٢٢٦٤	= =
١٩٧٨	٢١٦١	= =
١٩٧٩	٣٠٢٦	= =
١٩٨٠	٤١٦٠	= =
١٩٨١	٥٤٠٠	= =

جدول رقم (٢)

عن حركة التبادل التجاري بين لبنان والسعودية
للسنوات ١٩٦٩ - ١٩٨٢

السنة	الواردات مليون ل.ل.	الصادرات مليون ل.ل.
١٩٦٩	٣٨	١٢٥
١٩٧٠	٢٢	١٢٥
١٩٧١	٣٣	١٢٥
١٩٧٢	٥٣	١٩٠
١٩٧٣	٧٠	٢٦١
١٩٧٤	١٣١	٤٢٠
١٩٧٥	٥١٨	٩٩٩
١٩٧٦	٧٠	٥٣٢
١٩٧٧	٤٤٣	١٠٠٢
١٩٧٨	٤٩٢	٩٢٥
١٩٧٩	٩٠٤	١١١١
١٩٨٠	١٤٢٠	١٢٧١
١٩٨١	غير واضح	١٤٧٨
١٩٨٢	غير واضح	١٥٨١

جدول رقم (٣)

صادرات لبنان الى البلاد العربية خلال ١٩٨١

البلد	الصادرات مليون ل.ل	السنة
السعودية	١٤٧٨	١٩٨١
العراق	٨٠٥	١٩٨١
سوريا	١٣٦	١٩٨١
الاردن	١٣٣	١٩٨١
الكويت	١٠٦	١٩٨١

يتبين من الجداول الثلاثة السابقة اهمية وحجم التدفقات المالية المنظورة الناتجة عن تصدير البضائع الى البلدان العربية بالاضافة الى التدفقات غير المنظورة الناجة عن تحويلات اللبنانيين العاملين في السعودية ودول الخليج او التي تأتي على شكل هبات حكومية او على شكل قروض من مصارف الانماء الاقليمية او الوافدة عبر الاستثمارات العربية الخاصة المباشرة في لبنان.

ويتبين بالتالي خطر فكرة توقف هذه التدفقات المالية على الاقتصاد اللبناني في حال حصول اية مقاطعة عربية للبنان بسبب هذه الاتفاقية وما يمكن ان يحدث في حال عمليات التجارة المثلثة من اسرائيل الى لبنان ومن لبنان الى البلدان العربية الرافضة لفكرة الصلح مع اسرائيل وتطبيع العلاقات معها، وما يمكن ان يترتب من نتائج عن تسريب البضائع والسلع الاسرائيلية الى الاسواق العربية بطرق واساليب ملتوية وخادعة من مقاطعة اجماعية للبنان قد تحدث في اي ظرف او وقت من الاوقات في المستقبل، كما حصل بالنسبة للقرارات الافرادية التي اتخذتها كل من السعودية والعراق وسوريا رداً على تسريب بعض

المنتجات الصناعية والزراعية الاسرائيلية، تحت اسماء منتجات لبنانية مزورة.

١ - على صعيد الصناعة:

لقد اشرنا في السابق الى نوع العلاقات الاقتصادية التصادمية التي يمكن ان تنشأ بين الاقتصادين اللبناني والاسرائيلي نتيجة الاتفاقية وفي حال قيام علاقات متبادلة بين لبنان واسرائيل ويمكن لهذا النوع من العلاقات ان ينسحب بالضرورة على الصناعة اللبنانية ومنافستها الاسرائيلية واشرنا كذلك الى المرحلة المتقدمة التي بلغتها الصناعة الاسرائيلية من نمو وفيض في الانتاج وصناعات اكثر تعقيداً- وتركيزاً كصناعة ادوات النقل من سيارات وشاحنات وقطارات ومعداتها وصناعة الالكترونيات وغيرها من الصناعات العسكرية والجوية البالغة في التعقيد.

فيما نرى الصناعة اللبنانية في بداياتها ومرحلة النمو الاولية التي لا تعدو عن كونها صناعات تحويلية وتجميعية بسيطة مثل صناعات الدباغة والنسيج والبلاستيك والخيطان والالبسة والاغذية وصناعة المعلبات الزراعية.

ان منافسة بين صناعتين كل منهما ينتمي الى مرحلة او طور يختلف عن الاخر لا يمكن ان تكون متكافأة ولا شك ان الغلبة سوف تكون للصناعة الاسرائيلية المتقدمة جداً، هذا مع العلم بان الصناعة الاسرائيلية بلغت مرحلة الفيض من الانتاج واصبحت متحفزة لتصدير منتجاتها باسعار منخفضة لا قبل للمنتجات الصناعية اللبنانية بمنافستها، بالاضافة الى ما لحق المصانع والمؤسسات الصناعية اللبنانية من تدمير وتخريب منظم ومدروس على يد القوات الاسرائيلية الغازية في المرحلة الاولى من اجتياحها الى لبنان، وما نجم عن ذلك من قلق في النفوس وخوف على مستقبل الاقتصاد اللبناني وعدم القيام بمشاريع واستثمارات صناعية جديدة.

٢ ـ على صعيد الزراعة والري والثروة المائية:

تشير كل التوقعات الى ان الغلبة سوف تكون لصالح اسرائيل في مجالات الزراعة والري والقدرة على استغلال الثروة المائية، لانه لدى اسرائيل زراعة متقدمة جدا تعتمد على الاساليب العلمية الحديثة، وتستخدم عشرات الالوف من الجرارات الزراعية ولاقطات القطن والحفارات، وانها بلغت مرحلة فيض الانتاج واصبح بمقدورها تصدير الانتاج الزراعي الى لبنان والاسواق الخارجية باسعار مخفضة جدا قريبة من سعر الكلفة.

وقد بلغ مجمل الانتاج الزراعي هناك ٣٤٠٨,٨ الف طن في مقابل ١٠٢٨,٤ الف طن سنة ١٩٧٣.

هذا فضلا عن انتاج المواد الكيمائية التي تتطلبها الزراعة في اسرائيل.

بينما الزراعة في لبنان لا تزال في مراحل تطورها الاولية وتحتاج الى كثير من الرساميل والماكينات والمواد الكيماوية التي يستوردها لبنان من الخارج بالعملة الصعبة وباسعار باهظة.

هذا مع الاشارة الى الوضع السيء الذي تعانيه الزراعة من جراء الاجتياح الاسرائيلي حيث قامت القوات الاسرائيلية باتلاف عشرات الالوف من اشجار البرتقال والحمضيات والخضار على طول الساحل الجنوبي من مدينة صور حتى منطقة الجية في عمق وصل احيانا ٥٠ مترا وقطع اشجار الزيتون في صحراء الشويفات وعرمون وحاصبيا ومعظم المناطق الجبلية التي وصلت اليها، بالاضافة الى تدمير بيوت البلاستيك المستعملة لزراعة الخضار والتي كانت تغطي مساحة كبيرة تبلغ ٣٠٠٠ دونما تقريبا على طول الساحل الجنوبي بين الناقورة والجية وتعطي مردودا من البندورة والخيار واللوبياء والقثاء لا يقل جودة عن الانتاج الاسرائيلي ويقوى على مزاحمته في الاسواق الخارجية.

ناهيك عن قيام القوات الاسرائيلية بتدمير معظم القنوات المائية التي تتغذى من بحيرة القرعون والليطاني واقامة قنوات اخرى غيرها تحت الارض واعدادها لتصبح قابلة لنقل كمية من مياه الليطاني كانت محط اطماعها منذ تاريخ قيامها وباتت حاجة اسرائيل اليها لا تعوض ويتكلم عنها بعض المسؤولين علنا، لان الطاقة المائية الاسرائيلية التي تبلغ ١٦٠٠ مليون متر مكعب لا تكفي لتلبية حاجاتها حيث ان ثلاث ارباع المواسم الزراعية هناك تعتمد على الري. وتبلغ طاقة الليطاني السنوية نحو ٧٨٨ مليون م^{3} يستخدم منها نحو ٤٨٨ مليون م^{3} في معامل كهرباء مركبه والاولي وجون ويبقى نحو ٣٠٠ مليون م^{3} يشكل كمية ضائعة كان من المفترض توزيعها على منطقة الجنوب واستخدامها في مشاريع التنمية والعمران واستصلاح الاراضي البعلية هناك.

ومما لا ريب فيه ان اسرائيل اعربت على لسان بعض المسؤولين لديها بأنها سوف تثير هذه المسألة في المفاوضات المقبلة لاقتسام الكمية الفائضة هذا اذا تمت الانسحابات الاسرائيلية من منطقة الجنوب كما هو متفق عليه واستعادت الحكومة اللبنانية سلطتها وسيادتها هناك.

٣ ـ على صعيد الخدمات والتجارة والمصارف:

لقد نوهنا في السابق الى اهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد اللبناني حيث تبلغ نسبة مساهمته في الدخل القومي ٦٨٪ اي اكثر من الثلثين، في حين تبلغ نسبته في الاقتصاد الاسرائيلي ٥٠٪. والي ان الميزان التجاري يعاني دائما من عجز شديد ومتزايد سنة بعد سنة الا ان قطاع الخدمات الذي يتمتع بفائض دائم يقوم بالتخفيف من شدة هذا العجز وباعادة التوازن في الميزان التجاري.

واذا كان لبنان يحظى بموقع تنافسي هام في هذا المجال فانه مما لا شك فيه ان اسرائيل لديها القدرة على الاحتفاظ بالمبادرة ازاء وجود قطاع حكومي

وعمالي منظم وقوي وفعال حيث تسيطر الحكومة والوكالة اليهودية والهستدروت بينما يختلف الوضع في المقابل في لبنان.

ومن ضمن تلك الخدمات يتبوأ قطاع المصارف المركز الاول ويستأثر بالاشتراك مع قطاع السياحة والاصطياف بنسبة ٦٥٪ من قيمة الخدمات المباعة الى السوق الخارجي.

وهناك ما يزيد على ١٤٠ مصرفا عاملا في لبنان يبلغ مجموع ودائعها حوالي ٤٢ مليار ليرة لبنانية وتستقطب المصارف العشرة الاولى ٦٥٪ من مجموع الودائع. والمصارف الاخرى نسبة ٣٥٪ في حين نرى ان مصرفا واحدا في اسرائيل – مصرف هاعولم – تبلغ قيمة ودائعه مجموع الودائع المصرفية اللبنانية.

ولا يخفى علينا نوايا اسرائيل لضرب القطاع المصرفي اللبناني والاطاحة بالمركز المالي الاول الذي وصلت اليه بيروت مقابل خبرة طويلة وكثير من التضحيات والجهود المنظمة والمتواصلة، ففي ٢٠ حزيران سنة ١٩٨٢ حاول المسؤول عن الامن في الجيش الاسرائيلي التحرش بالمؤسسات المالية والمصرفية في صيدا وصور والنبطية والناقورة الخ بتوجيهه اليها مذكرات يطالبها فيها بلوائح عن اسماء الزبائن والمودعين لديها خلافا لقوانين سرية المصاريف التي تمنع على المسؤولين اعطاء مثل هذه البيانات حفاظاً على سرية حسابات عملائهم تحت طائلة المسؤولية الجزائية.

وهناك محاولات عديدة وقديمة للالتفاف على القطاع المصرفي في لبنان كانت تبوء كلها بالفشل بالنظر لما يتمتع به هذا القطاع من قوة وتنظيم وفعالية ورجاله من مهارة وثقافة وكفاءات عالية.

خاتمة:

هنا نصل الى نقطة الخطر، حيث يعجز المنطق الاقتصادي عن معرفة مستقبل الاقتصاد الاسرائيلي، او التهكن بماهية السياسة التي يرجح ان تتبناها اسرائيل حين تتحقق من عجزها عن خفض حاجتها الى الدعم الاجنبي خفضا يذكر ومدى الخطر والاذى الذي سيلحق بالاقتصاد الاسرائيلي في حال وقف الدعم الخارجي عنها والتدفقات المالية. علينا اذا ان نكتشف السبل غير الاقتصادية التي قد تسلكها اسرائيل لتؤمن لنفسها ذلك السيل من الدعم الاجنبي الذي تتطلبه لحاجات مجتمعها واقتصادها وجيشها في الاغراض الاقتصادية وغير الاقتصادية.

ان التكهنات تقع في اطار تحليل استراتيجية اسرائيل المرجحة في الحقول السياسية والعسكرية والدعائية، وهنا لا نرغب في بحثها الا انها تلامس الحقل الاقتصادي بل وتتداخل معه بحيث يتعذر على الباحث في موقف كموقفنا الاحجام عن التهكن بما قد يجرى خارج الاقتصاد ان هو شاء ان يخرج باستنتاجات اقتصادية.

اما تكهناتنا – وهي خاتمة هذا البحث فهي الآتية:

نرجح ان يستمر تزايد المصدرات وجني العملات الاجنبية عن طريق مبيع السلع والخدمات الاسرائيلية، وان تلجأ الحكومة الاسرائيلية الى اتباع سياسة تقشف قاسية فتقدم على ضغط استهلاكها العام ضغطا قويا. ويقدم الاسرائيليون على ضغط استهلاكهم الخاص، خاصة بالنظر لتصاعد التسلح كمية ونوعا وغلاء الاسلحة الحديثة وسرعة التبدل التكنولوجي فيها وهي سرعة باهظة التكاليف.

كذلك فان التثمير يتوقع ان ينخفض انخفاضا واضحا يرافقه تراجع في الناتج القومي ونقص في تلبية حاجات التصدير المتزايد وتزايد السكان المتوقع وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات.

لسنا نرى سبيلا لخفض عجز ميزان المدفوعات خفضا واضحا خاصة لاستحقاق المزيد من اقساط الديون وذلك فان حاجة اسرائيل للدعم الاجنبي ستظل مرتفعة، ولا نرى انها ستنخفض الى اقل من ثلاثة مليارات دولار في العام ولمدة سنوات. ولا يبدو لنا في المستقبل القريب ان هناك جالية يهودية ما ترغب في النزوح الاجمالي الى اسرائيل وتقدر عليه كذلك. وانه ليس في مقدور اسرائيل استغلال ازمة هجرة كبيرة من اجل استدرار المزيد من المعونة مما يجعل عملية الاستدرار اكثر صعوبة في الظروف العادية.

لن يكون من الميسور لاسرائيل الحصول على المعونات الضخمة دون وجود تهديد عسكري (أو سياسي) فعال يجابهها تستطيع استغلاله وقد يكون هذا التهديد (أ) فعليا أو مداها (ب) مصطنعا تدعيه هي لاغراضها.

واعتمادنا على اختبار السنوات الماضية فاننا لا نرى اي تغيير في ميزان القوى في الافق القريب، ولا اي تهديد فعال ضد اسرائيل، لذلك فانها تصطنع حملة دعائية ضخمة عن خطر مزعوم يتهددها من الجنوب اللبناني لتبرير اعادة انتشارها وتمركزها بعد مجرى النهر الاولي وان امتناعها عن تسليم المناطق التي تخليها الى الجيش اللبناني وفقا للاتفاقية. يدل على وجود نية عدوانية مباشرة لديها على الجنوب ومياهه الغنية.

وان اسرائيل سوف تستغل الاتفاقية لتبقى في الجنوب بصفة مشروعة، حيث تتوقع من خلال وجودها هناك اما اخضاع المواطنين والسيطرة على الارض وسلخها عن لبنان وضمها اليها نهائيا واما على الاقل زيادة الدعم الاميركي والتدفقات المالية الخارجية اليها.

وانه لا بد في نهاية الامر من التأكيد على انه لا يمكننا مجابهة الموقف الاسرائيلي واطماعه في الجنوب اللبناني الا بوحدة وطنية متراصة وبموقف داخلي

موحد من جهة، وباستراتيجية عربية شاملة ودعم خارجي كامل من الدول الصديقة من جهة ثانية. وان الرهان على المبادرة الاميركية والارتهان لاميركا أو لغيرها من الدول الكبرى لا يزيد الازمة الا تعقيدا ولا يكون الا في خدمة مصالح هذه الدول واهدافها في لبنان والمنطقة كلها، واننا نشك بمصداقية الادارة الاميركية التي تظل عاجزة وغير قادرة على مواجهة المخططات الصهيونية واللوبي اليهودي داخل الولايات المتحدة الاميركية نفسها. ويخشى أن يؤدي ذلك بالنتيجة الى صراع الشرق والغرب على ارضنا. وفضلاً عن ذلك لقد عودتنا الادارة الاميركية ان تقف دائما الى جانب الكيان الاسرائيلي في كل مرة تتعارض مصالحه مع مصالحنا الوطنية والقومية لاعتبارات كثيرة اتينا على ذكرها في السابق، وبصورة خاصة في الوقت الراهن بعد أن أبرمت فيما بينها معاهدة التفاهم (٢٧/٣/١٩٧٩) والتي ضمنت فيها الولايات المتحدة الاميركية المحافظة على سلامة وامن الكيان الاسرائيلي والتدخل العسكري السريع والفعال في كل مرة يتعرض هذا الكيان لخطر خارجي. كما تعهدت بالامتناع عن بيع الاسلحة الاميركية الى اية دولة على خلاف واسرائيل او في حالة عداء معها.

ملحق

النصوص والوثائق الرسمية

النص الحرفي للاتفاقية

١٧ أيار عام ١٩٨٣

هذا النص الحرفي الرسمي لمشروع الاتفاق بين لبنان واسرائيل لسحب القوات الاجنبية من لبنان كما وزع امس على النواب:

اتفاق بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة دولة اسرائيل.

ان حكومة جمهورية لبنان وحكومة دولة اسرائيل.

اذ نستذكر ان اهمية وتعزيز السلام الدولي المرتكز على الحرية والمساواة والعدالة واحترام حقوق الانسان الاساسية.

انطلاقاً من ايمانهما باهداف شرعة الامم المتحدة ومبادئها واقراراً بحقهما وواجبهما في العيش بسلام مع جميع الدول وبعضهما مع البعض داخل حدود آمنة ومعترف بها.

اتفاقاً منهما على اعلان انهاء حال الحرب بينهما.

رغبة منهما في اقامة امن دائم لبلديهما وفي تلافي التهديد واستعمال القوة في ما بينهما.

رغبة منهما في انشاء علاقاتهما المتبادلة بالطريقة المنصوص عليها في هذا الاتفاق.

وبعدما رودتا مندوبيهما المفوضين الموقعين ادناه بصلاحيات مطلقة لتوقيع هذا الاتفاق، بحضور ممثل الولايات المتحدة الاميركية.

اتفقتا على الاحكام الآتية:

المادة ١

١ - يتعهد كل من الفريقين احترام سيادة الفريق الآخر واستقلاله السياسي وسلامة اراضيه. وهما يعتبران الحدود الدولية القائمة بين لبنان واسرائيل غير قابلة للانتهاك.

٢ - يؤكد الفريقان ان حال الحرب بين لبنان واسرائيل انهيت ولم تعد قائمة.

٣ - عملاً باحكام الفقرتين الاولى والثانية، تتعهد اسرائيل ان تسحب قواتها المسلحة من لبنان وفقاً لملحق هذا الاتفاق.

المادة ٢

يتعهد الفريقان، مسترشدين بمبادىء ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي، تسوية خلافاتهما بالوسائل السلمية وبطريقة تؤدي الى تعزيز العدالة والسلام والامن الدوليين.

المادة ٣

في سبيل توفير الحد الاقصى من الامن للبنان واسرائيل، يقيم الفريقان ويطبقان ترتيبات امنية، بما في ذلك انشاء منطقة امنية، وفقاً لما هو منصوص عليه في ملحق هذا الاتفاق.

المادة ٤

١ - لا تستعمل اراضي اي من الفريقين قاعدة لنشاط عدائي او ارهابي ضد الفريق الآخر، او ضد شعبه.

٢ - يحول كل فريق دون وجود او انشاء قوات غير نظامية او عصابات مسلحة، أو منظمات او قواعد او مكاتب هيكليات يشغل اهدافها او غاياتها الاغارة على اراضي الفريق الآخر او القيام بأي عمل ارهابي داخل هذه الاراضي، او اي نشاط يهدف الى ان يهدد او يعرض للخطر امن الفريق الآخر او سلامة سكانه. لهذه الغاية، تصبح لاغية غير ملزمة جميع الاتفاقات والترتيبات التي تحول، ضمن اراضي اي من الفريقين، وجود وعمل عناصر معادية للفريق الآخر.

٣ - مع الاحتفاظ بحقه الطبيعي في الدفاع عن النفس وفقاً للقانون الدولي، يمتنع كل من الفريقين:

أ - عن القيام او البحث او المساعدة او الاشتراك في تهديدات او اعمال حربية او هدامة، او تحريضية او عدوانية ضد الفريق الآخر، او ضد سكانه او ممتلكاته، سواء داخل اراضيه او انطلاقاً منها، او داخل اراضي الفريق الآخر.

ب - عن استعمال اراضي الفريق الآخر لشن هجوم عسكري ضد اراضي دولة ثالثة.

ج- عن التدخل في الشؤون الداخلية او الخارجية للفريق الآخر.

٤ - يتعهد كل من الفريقين اتخاذ التدابير الوقائية والاجراءات القانونية في حق الاشخاص والمجموعات التي ترتكب اعمالا مخالفة لاحكام هذه المادة.

المادة ٥

انسجاماً منها مع انهاء حال الحرب يمتنع كل فريق، في اطار انظمته الدستورية، عن اي شكل من الدعاية المعادية للفريق الآخر.

المادة ٦

يحول كل فريق دون ان تدخل ارضه او تنتشر فيها او تعبرها، بما في ذلك مجاله الجوي وبحره الاقليمي، في ما عدا حق العبور البريء وفقاً للقانون الدولي، قوات عسكرية أو معدات او تجهيزات عسكرية لأية دولة معادية للفريق الآخر.

المادة ٧

باستثناء ما هو منصوص عليه في هذا الاتفاق، لا يكون هناك ما يحول دون ان يجري بناء على طلب الحكومة اللبنانية وموافقتها، نشر قوات دولية على الارض اللبنانية، لمؤازرة الحكومة اللبنانية في تثبيت سلطتها. ويتم اختيار الدول الجديدة التي تساهم في المستقبل في هذه القوات من بين الدول التي تقيم علاقات ديبلوماسية مع الفريقين.

المادة ٨

١ ـ أ ـ حالما يسري مفعول الاتفاق، ينشىء الفريقان لجنة اتصال مشتركة تبدأ ممارسة وظائفها من وقت انشائها وتكون للولايات المتحدة فيها صفة المشارك. يعهد الى هذه اللجنة في الاشراف على تنفيذ هذا الاتفاق في جميع جوانبه وفي الشؤون التي تدخل فيها الترتيبات الامنية. تعالج هذه اللجنة المسائل غير المفعول بها والمحالة عليها من قبل لجنة الترتيبات الامنية المسماة

بموجب الفقرة (ج) ادناه. تتخذ اللجنة قراراتها بالاجماع.

ب ـ تهتم لجنة الاتصال المشتركة في صورة متواصلة بتطور العلاقات المتبادلة بين لبنان واسرائيل. بما في ذلك ضبط حركة البضائع والمنتجات والاشخاص، والمواصلات، الخ...

ج ـ في اطار لجنة الاتصال المشتركة تنشأ لجنة الترتيبات الامنية. تشكيلها ووظائفها محددة في ملحق هذا الاتفاق.

د ـ يمكن انشاء لجان فرعية للجنة الاتصال المشتركة في لبنان واسرائيل مداورة.

هـ ـ تجتمع لجنة الاتصال المشتركة في لبنان واسرائيل مداورة.

و ـ لكل من الفريقين، اذا رغب في ذلك، وما لم يحصل اي اتفاق على تغيير الوضع القانوني، ان يقيم مكتب اتصال على ارض الفريق الآخر، لأجل القيام بالمهمات المذكورة اعلاه في اطار لجنة الاتصال المشتركة وللمؤازرة في تنفيذ هذا الاتفاق.

ز ـ يكون على رأس اعضاء كل فريق في لجنة الاتصال المشتركة موظف حكومي كبير.

ح ـ تكون جميع الشوؤن الاخرى المتعلقة بمكاتب الاتصال هذه. وبموظفيها، وكذلك بالموظفين التابعين لأي من الفريقين والموجودين على ارض الفريق الآخر لسبب ذي صلة بتنفيذ هذا الاتفاق، موضوع بروتوكول يجري عقده بين الافرقاء ضمن لجنة الاتصال المشتركة. في انتظار عقد هذا البروتوكول تعامل مكاتب الاتصال والموظفون المشار اليهم وفقاً للاحكام المتصلة بهذا الموضوع الواردة في معاهدة البعثات الخاصة تاريخ ٨ كانون الاول

١٩٦٩، بما فيها الاحكام المتعلقة بالامتيازات والحصانات. ولا يلغي ما سبق اي تحفظات ممكنة للافرقاء على تلك المعاهدة.

٢ ـ خلال فترة الستة الاشهر التالية لانسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من لبنان وفقاً للمادة الاولى من هذا الاتفاق، وبعد الاعادة المتزامنة لبسط السلطة الحكومية اللبنانية على طول الحدود الدولية بين لبنان واسرائيل، وفي ضوء انهاء حال الحرب، يشرع الفريقان، في اطار لجنة الاتصال المشتركة، في التفاوض، بنية حسنة، بغية التوصل الى اتفاقات حول حركة السلع والمنتجات والاشخاص، وتنفيذها على اساس غير تمييزي.

المادة ٩

١ ـ يتخذ كل من الفريقين، في مهلة لا تتعدى عاماً واحداً من بدء سريان هذا الاتفاق، جميع الاجراءات اللازمة لالغاء المعاهدات والقوانين والانظمة التي تعتبر متعارضة مع هذا الاتفاق، وذلك وفقاً للاصول الدستورية العائدة الى كل من الفريقين وتعهداتها.

٢ ـ يتعهد الفريقان عدم تنفيذ اي التزامات راهنة تتعارض مع هذا الاتفاق، كذلك عدم الدخول في اي التزام وعدم تبني قوانين او انظمة تتعارض مع هذا الاتفاق.

المادة ١٠

يتم ابرام هذا الاتفاق من قبل الفريقين طبقاً للاصول الدستورية لدى كل منهما، ويسري مفعولها من تاريخ تبادل وثائق الابرام، وتحل محل الاتفاقات السابقة بين لبنان واسرائيل.

٢ ـ كل المرفقات بهذا الاتفاق (اي الملحق، والذيل، والخريطة،

والمحاضر التفسيرية المتفق عليها) تعتبر جزءاً من الاتفاق لا يتجزأ.

٣ ـ يمكن تعديل هذا الاتفاق او تنفيذه او استبداله برضى الفريقين.

المادة ١١

١ ـ الخلافات الناجمة عن تفسير هذا الاتفاق او تطبيقه تجري تسويتها بطريقة التفاوض ضمن لجنة الاتصال المشتركة. وكل خلاف من هذا النوع يتعذر تسويته بهذه الطريقة يجري اخضاعه للتوفيق، واذا لم يحل، فيتم اخضاعه لاجراء متفق عليه بغية الفصل فيه في صورة نهائية.

٢ ـ على رغم احكام الفقرة الاولى، يفصل في اطار لجنة الترتيبات الأمنية في الخلافات الناجمة عن تفسير الملحق أو تطبيقه، واذا تعذر ذلك فتحال هذه الخلافات، بناء على طلب احد الفريقين، على لجنة الاتصال المشتركة لحلها بالتفاوض.

المادة ١٢

يبلغ هذا الاتفاق الى امانة الامم المتحدة لتسجيلها وفقاً لاحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الامم المتحدة.

وضع هذا الاتفاق في خلدة وكريات شمونة في اليوم.... من ايار ١٩٨٣، على ثلاث نسخ باربعة نصوص رسمية باللغات العربية والعبرية والفرنسية والانكليزية، في حال اي اختلاف في التفسير يعتمد على حد سواء النصال الانكليزي والفرنسي.

عن حكومة الجمهورية اللبنانية

عن حكومة دولة اسرائيل

بشهادة عن الولايات المتحدة الاميركية.

ملحق

الترتيبات الامنية

١ ـ **المنطقة الامنية:**

أ ـ تقام منطقة امنية تتعهد الحكومة اللبنانية ان تنفذ ضمنها الترتيبات الامنية المتفق عليها بموجب هذا الملحق.

ب ـ يحد المنطقة الامنية وفقاً لما هو مرسوم على الخريطة المرفقة بهذا الملحق من الشمال خط يشكل «الخط أ» على الخريطة المرفقة ومن الجنوب والشرق خط الحدود اللبنانية الدولية.

٢ ـ **الترتيبات الامنية**

تتخذ السلطات اللبنانية تدابير امنية خاصة لكشف النشاطات العدائية ومنعها، كما لكشف ومنع ادخال او تحرك المسلحين غير المسموح لهم وكذلك ادخال او تحرك التجهيزات العسكرية غير المسموح لها في المنطقة الامنية او غيرها، في ما عدا المستثنات المنصوص عليها، تطبق على حد سواء في المنطقة الامنية كاملة الترتيبات الامنية الآتية:

أ ـ القوات والعناصر المسلحة المنظمة الوحيدة المسموح لها في المنطقة الامنية هي الجيش اللبناني، والشرطة اللبنانية، وقوى الامن الداخلي والقوات اللبنانية المساعدة (الانصار) المنشأة تحت سلطة الحكومة اللبنانية المطلقة، وذلك باستثناء ما هو مبين في مكان آخر من هذا الملحق.

للجنة الترتيبات الامنية ان توافق على ان تتمركز في المنطقة الامنية عناصر مسلحة لبنانية اخرى مشابهة للانصار.

ب ـ لا حدود عددية لقوى الشرطة اللبنانية وقوات الامن الداخلي والانصار المتمركزة في المنطقة الامنية. وتزود هذه القوات والعناصر بالاسلحة الاوتوماتيكية الخفيفة والفردية، كما يجهز الامن الداخلي ايضاً بمصفحات الاستطلاع او مصفحات المغاوير وفقاً لما هو مبين في الذيل.

ج ـ يتمركز في المنطقة الامنية لواءان اثنان من الجيش اللبناني، يكون احدهما لواء اقليمياً منطقة عمله هي البقعة الممتدة من الحدود اللبنانية ـ الاسرائيلية حتى «الخط ب» المرسوم على الخريطة المرفقة، ويكون اللواء الثاني نظامياً اعتيادياً متمركزاً في البقعة الممتدة من «الخط ب» حتى «الخط أ»، ولهذين اللواءين ان يحملا الاسلحة العضوية والتجهيزات المدرجة في الذيل، ويمكن تبعاً لتنسيق تضع اصوله لجنة الترتيبات الامنية، لنشر وحدات اضافية، مجهزة طبقاً لذيل هذا الاتفاق، في المنطقة الامنية لاعراض تدريبية، بما في ذلك تدريب المجندين، او في الحالات العملانية الطارئة.

د ـ تدمج الوحدات المحلية القائمة حالياً، كما هي، في الجيش اللبناني، وفقاً لانظمة الجيش اللبناني المرعية الاجراء، كما يدمج الحرس المدني المحلي القائم حالياً في «الانصار» ويمنح الصفة المناسبة، بموجب القوانين اللبنانية، لتمكينه من متابعة حراسة القرى في المنطقة الامنية، تبدأ عملية بسط السلطة اللبنانية على هذه الوحدات وعلى الحرس المدني، تحت اشراف اللجنة، فور بدء سريان مفعول الاتفاق، وينتهي قبل اتمام الانسحاب الاسرائيلي من لبنان.

هـ ـ لوحدات الجيش اللبناني ان تحتفظ، ضمن المنطقة الامنية، باسلحتها العضوية المضادة للطائرات، وفقاً لما هو مبني في الذيل، اما خارج المنطقة الامنية

و ـ التجهيزات الالكترونية العسكرية في المنطقة الامنية هي تلك المبينة في

ذيل هذا الاتفاق، ويخضع نشر الرادارات الارضية ضمن عشرة كيلومترات من الحدود اللبنانية ـ الاسرائيلية لموافقة لجنة الترتيبات الامنية، اما في مجمل المنطقة الامنية فتنتشر هذه الرادارات بحيث لا يتجاوز قطاع استكشافها الحدود اللبنانية ـ الاسرائيلية، لا يطبق هذا الشرط على الرادارات الخاصة بمراقبة الطيران المدني او النقل الجوي.

ز ـ يسري الشرط المذكور في الفقرة (هـ) على الصواريخ المضادة للطائرات المحمولة على مراكب المنطقة الامنية، للبنان ان ينشر وحدات بحرية، وان يقيم ويصون القواعد البحرية او الانشاءات الساحلية الاخرى التي يقتضيها انجاز المهمة البحرية، تحدد انشاءات الشواطىء في المنطقة الامنية وفقاً لما هو مبين في ذيل هذا الاتفاق.

ح ـ تلافياً لامكان وقوع حوادث ناجمة عن التباس في الهوية، نعطي السلطات العسكرية اللبنانية اشعاراً مسبقاً بجميع الرحلات الجوية من اي نوع كانت فوق المنطقة الامنية، وذلك وفقاً لاصول تضعها لجنة الترتيبات الامنية، لا تشترط الموافقة على هذه الرحلات.

ط ـ (١) ان القوات والاسلحة والتجهيزات العسكرية التي يمكن ادخالها، او مركزتها او تخزينها في المنطقة الامنية او نقلها عبر هذه المنطقة هي تلك المذكورة في هذا الملحق وذيله.

(٢) لا يمكن اقامة او الاحتفاظ بانشاءات مساعدة او تجهيزات او هيكليات في المنطقة الامنية من شأنها ان تساعد على اعداد اسلحة غير مسموح لها بموجب هذا الملحق او ذيله.

(٣) يعمل هذا التحديد ايضاً حيثما يكون في هذا الملحق شرط يتعلق ببقع خارج المنطقة الامنية.

٣ ـ لجنة الترتيبات الامنية:

أ ـ تنشأ لجنة ترتيبات امنية في اطار لجنة الاتصال المشتركة.

ب ـ تتألف لجنة الترتيبات الامنية من مندوبين لبنانيين واسرائيليين متساوين في العدد برئاسة ضباط قاده، يشترك مندوب الولايات المتحدة في اجتماعات اللجنة بناء على طلب اي من الفريقين.

تتخذ قرارات لجنة الترتيبات الامنية باتفاق الافرقاء.

جـ ـ تشترط لجنة الترتيبات الامنية على تنفيذ الترتيبات الامنية إضافة الى البرنامج الزمني والصيغ وسائر التدابير المتعلقة بالانسحابات المبنية في الاتفاق وفي هذا الملحق.

لهذه الغاية، وباتفاق الافرقاء، تتولى اللجنة.

(١) الاشراف على تنفيذ تعهدات الافرقاء طبقاً للاتفاق ولهذا الملحق.

(٢) انشاء اللجان المشتركة للتحقق وادارتها كما هو مفصل أدناه.

(٣) الاهتمام والسعي لحل اي مشكلة ناجمة عن تنفيذ الترتيبات الامنية الواردة في الاتفاق وفي هذا الملحق، ومناقشة اي انتهاك ترفع اللجان المشتركة للتحقق تقريراً له اليها، أو اي شكوى يقدمها احد الافرقاء في صدد انتهاك ما.

د ـ تعالج لجنة الترتيبات الامنية اية شكوى تقدم اليها في فترة لا تتعدى ٢٤ ساعة من وقت تقديمها.

هـ ـ تعقد لجنة الترتيبات الامنية اجتماعاتها مرة على الاقل كل اسبوعين في لبنان واسرائيل مداورة، في حال طلب احد الفريقين عقد اجتماع خاص، فان

الاجتماع يعقد خلال ٢٤ ساعة من الطلب، ينعقد اول اجتماع في خلال ٤٨ ساعة من بدء سريان مفعول الاتفاق.

و ـ اللجان المشتركة للتحقق:

(١) تنشىء لجنة الترتيبات الامنية لجاناً مشتركة للتحقق (لبنان ـ اسرائيل) نكون تحت امرتها وتتألف من عدد متساو من الممثلين عن الفريقين.

(٢) تتحقق اللجان في صورة دورية من تنفيذ احكام الترتيبات الامنية، ترفع اللجان فوراً الى لجنة الترتيبات الامنية تقريراً بأي انتهاك مؤكد كما تتثبت من ان الانتهاك قد صحح.

(٣) عندما يطلب منها ذلك، تكلف لجنة الترتيبات الامنية، لجنة تحقق مشتركة، تفحص الترتيبات الامنية الحدودية المتحايدة طبقاً للمادة الرابعة من هذا الاتفاق، في الجانب الاسرائيلي من الحدود الدولية.

(٤) تتمتع اللجان المشتركة للتحقق بحرية التنقل على الارض وفي البحر والجو حسب الضرورة اللازمة لانجاز مهماتها ضمن المنطقة الامنية.

(٥) تحدد لجنة الترتيبات الامنية جميع الترتيبات التقنية والادارية المتعلقة بتأدية لجان التحقق المشتركة لوظائفها، بما في ذلك اصول عملها وعددها وتشغيلها واسلحتها، وتجهيزاتها.

(٦) لدى تقديم تقرير الى لجنة الترتيبات الامنية او لدى تثبت لجان التحقق المشتركة من صحة شكوى احد الفريقين، يقوم الفريق المعني فوراً وعلى اية حال في مدة اقصاها ٢٤ ساعة من تاريخ التقرير او التثبت، بتصحيح المخالفة، وبابلاغ ذلك فوراً الى لجنة الترتيبات الامنية حالما يصلها الابلاغ، تتأكد لجان التحقق المشتركة من ان المخالفة صححت.

ر ـ تعمل لجنة الترتيبات الامنية على اقامة اتصالات عملية وسريعة بين الفريقين على طول الحدود، وذلك تفادياً للحوادث عبر التنسيق بين القوات الموجودة على الطبيعة.

٤ ـ من المتفاهم عليه ان الحكومة اللبنانية قد تطلب من مجلس الامن في الامم المتحدة اتخاذ التدابير المناسبة لوضع وحدة من «اليونيفيل» في منطقة صيدا، وذلك لمساندة الحكومة اللبنانية والقوات اللبنانية في تثبيت سلطتها، وتأمين الحماية اللازمة في مناطق المخيمات الفلسطينية، طوال مدة ١٢ شهراً، يكون من حق الوحدة المتمركزة في منطقة صيدا، ان ترسل، بناء على طلب الحكومة اللبنانية وبعد ابلاغ لجنة الترتيبات الامنية، مجموعات من عناصرها لتفقد ومراقبة مناطق المخيمات الفلسطينية في جوار صيدا وصور. وتبقى السلطات اللبنانية مسؤولة وحدها عن الامن ووظائف الشرطة، كما تعمل الحكومة اللبنانية على تطبيق احكام هذا الملحق في صورة كاملة، في هذه المناطق.

٥ ـ بعد انقضاء ثلاثة اشهر على انجاز انسحاب جميع القوات الاسرائيلية من لبنان، تجرى لجنة الترتيبات الامنية تقويماً شاملاً لملاءمة الترتيبات المبينة في هذا الملحق، لقصد تحسينها.

٦ ـ انسحاب القوات الاسرائيلية:

أ ـ في خلال مهلة تراوح بين ثمانية اسابيع واثني عشر اسبوعا من سريان مفعول الاتفاق، تكون جميع القوات الاسرائيلية قد انسحبت من لبنان، انسجاماً مع هدف لبنان الرامي إلى انسحاب جميع القوات الخارجية من لبنان.

ب ـ تؤمن القوات المسلحة اللبنانية وقوات الدفاع الاسرائيلية اتصالا مستمراً في اثناء الانسحاب وتتبادلان جميع المعلومات عبر لجنة الترتيبات الامنية، كما تتعاون قوات الدفاع الاسرائيلية في اثناء انسحابها مع القوات

المسلحة اللبنانية وذلك لتسهيل عودة وتوطيد سلطة الحكومة اللبنانية فيما القوات المسلحة الاسرائيلية تجري انسحابها.

المحاضر التفسيرية المتفق عليها

المادة الرابعة: الفقرة ٤

يؤكد لبنان ان القانون اللبناني يتضمن كل التدابير الضرورية لتأمين تطبيق هذه الفقرة.

المادة السادسة:

من دون المساس بما ينص عليه الملحق في صدد المنطقة الامنية، من المتفق عليه ان الطائرات العسكرية غير المقاتلة التابعة لدولة اجنبية التي تقوم بمهمة غير عسكرية، لن تعتبر من التجهيزات العسكرية.

المادة السادسة:

من المتفق عليه انه، في حال قيام اي اختلاف حول ما إذا كانت تعتبر دولة معينة «معادية»، وفق ما ورد في المادة السادسة من الاتفاق، فان المخطورات المفروضة في المادة السادسة تطبق على اي دولة ليست لها علاقات ديبلوماسية مع الفريقين.

المادة الثامنة: (أ ـ ب)

من المتفق عليه ان لجنة الاتصال المشتركة، ستبدأ، بناء على طلب اي من الفريقين، في بحث مسألة حقوق الملكية التي يطالب بها مواطنو اي من الفريقين في اراضي الفريق الآخر.

المادة الثامنة: (أ ـ ج)

من المتفاهم عليه ان على كل فريق ان يقدم اثباتات للفريق الآخر حول ما إذا كان احد عناصره يقوم بمهمة رسمية او يؤدي وظائف رسمية في اي وقت معين.

المادة الثامنة: (٢)

من المتفق عليه ان المفاوضات ستختتم بالسرعة الممكنة.

المادة التاسعة:

من المتفاهم عليه ان هذه الاحكام ستطبق، مع تغيير ما يتوجب تغييره، على الاتفاقات التي تتم بين الفريقين وفقاً للمادة الثامنة، الفقرة الثانية.

المادة الحادية عشرة:

من المتفق عليه ان يطلب الفريقان من الولايات المتحدة الاميركية ان تساعد على الحل السريع للخلافات الناجمة عن تفسير هذا الاتفاق او تطبيقه.

من المتفق عليه ان عبارة «اجراء متفق عليه للفصل في صورة نهائية» معناها الدور المتفق عليه الذي يتولاه فريق ثالث والذي يؤدي الى حل للخلاف يكون ملزماً للافرقاء.

الملحق

الفقرة (أ ـ ب)

من المتفق عليه انه، في ذلك الجزء من جبل الباروك، المشار اليه على الخريطة المرفقة بالملحق، لا تقام سوى انشاءات المواصلات اللاسلكية المدنية، كالمعدات

التلفزيونية والرادارات الخاصة لمراقبة الملاحة الجوية.

تطبق على هذه المنطقة القيود نفسها المطبقة على العتاد والاسلحة المفصلة في الذيل المرفق بالملحق.

الفقرة (٢ - د)

تؤكد الحكومة اللبنانية قرارها ان يحتوي اللواء الاقليمي، الذي انشىء في ٦ نيسان ١٩٨٣ والمذكور في الفقرة الفرعية «ح»، الوحدات المحلية القائمة التي شكلت في حجم قريب من حجم لواء، اضافة إلى عدد من الجيش اللبناني مستخرج من سكان المنطقة الامنية، وذلك بما يتفق مع انظمة الجيش اللبناني المرعية الاجراء، يتولى هذا اللواء الاقليمي شؤون الامن في المنطقة الممتدة من الحدود اللبنانية - الاسرائيلية الى «الخط ب» المرسوم على الخريطة المرفقة بالملحق. وتخضع لسلطة قائد اللواء كل القوات والعناصر المسلحة اللبنانية والانصار، يعاد النظر في تنظيم الوحدات المحلية القائمة، تحت اشراف لجنة الترتيبات الامنية بما يتفق مع الجدول التنظيمي للواء الاقليمي الوارد في الملحق.

الفقرة (٢ - ز)

١ - يستمر لبنان في فرض الحظر القائم حالياً على الملاحة المدنية في منطقة تمتد من ٣٣ درجة و ١٥ دقيقة شمالاً و ٣٥ درجة و ١٢,٦ دقيقة شرقا إلى ٣٣ درجة و ١٥ دقيقة شمالا و ٣٥ درجة و ٨,٢ دقائق شرقاً، والى ٣٣ درجة و ٥,٥ دقائق شمالا و ٣٥ درجة و ٥,٥ دقائق شمالا و ٣٥ درجة و ١,٤ دقيقة شرقاً.

٢ - بغية تفادي الاشكالات تكون هناك اتصالات مستمرة بين القيادة الجنوبية للبحرية اللبنانية والبحرية الاسرائيلية لتبادل المعلومات حول السفن

المشتبه فيها. وتحدد لجنة الترتيبات الامنية اسلوب تبادل هذه المعلومات.

٣ - تتدخل البحرية اللبنانية بسرعة للتأكد من هوية تلك السفن المشتبه فيها. وفي الحالات الطارئة، تتم اتصالات مباشرة بين القطع البحرية.

الفقرة (٣ - و)

١ - تقوم لجان التحقق المشتركة بمهماتها وهي على بينة من ان المسؤولية عن العمليات العسكرية وعمليات الشرطة وسائر عمليات المراقبة والتفتيش هي من صلاحيات القوات المسلحة اللبنانية والشرطة وسائر المؤسسات اللبنانية المختصة، وليست من صلاحيات لجان التحقق المشتركة.

٢ - على لجان التحقق المشتركة اذا كشفت عن دلائل وجود مخالفة او احتمال مخالفة للترتيبات المتفق عليها، ان تتصل بالسلطات اللبنانية غير «مراكز التحقق من الترتيبات الامنية» المنشأة وفقاً للمحضر التفسيري للفقرة الثالثة (و - ٥) من الملحق الثاني ان تتخذ السلطات اللبنانية في الوقت المناسب التدبير الملائم لتفادي المخالفة وقمعها.

تتأكد لجان التحقيق من ان الاجراءات المتخذة قد صححت المخالفة وتقدم تقريراً بالنتائج الى لجنة الترتيبات الامنية.

٣ - تبدأ لجان التحقق المشتركة نشاطات محدودة في اقرب وقت ممكن بعد بدء العمل بالاتفاق بغية مراقبة تنفيذ ترتيبات انسحاب جيش الدفاع الاسرائيلي، أما سائر نشاطات التحقق والمراقبة التي يسمح الملحق للجان بممارستها، فانها تبدأ مع الانسحاب النهائي لجيش الدفاع الاسرائيلي.

٤ - تقوم لجان التحقق المشتركة بتحققات يومية اذا دعت الحاجة، وذلك ليل نهار، وتتم اعمال التحقق في البر والبحر والجو.

٥ ـ يتولى ضابط لبناني قيادة كل لجنة من لجان التحقق المشتركة، ويأخذ الضابط في الاعتبار الطابع المشترك خلال القيام بمهمات التحقق.

٦ ـ خلال القيام بمهمة ما، يتمتع قائد لجنة التحقق المشتركة بسلطة استنسابية هي مواجهة اية حال غير متوقعة تتطلب عملا فورياً، ويفيد قائد اللجنة عن اية حال كهذه وعن التدبير المتخذ.

٧ ـ لا تستخدم لجان التحقق المشتركة القوة الا في حال الدفاع عن النفس.

٨ ـ من الامور التي تقررها لجنة الترتيبات الامنية نمط عمل لجان التحقق المشتركة، وتسليحها وتجهيزها، وسائل نقلها، والبقاع التي ستعمل فيها، وذلك وفق احكام المنطق والاعتبارات العملية وتحدد لجنة الترتيبات الامنية نمط العمل العام مع الاخذ في الاعتبار ضرورة تفادي كل ما من شانه ان يلحق خللا بالحياة العادية للمدنيين، وكذلك ضرورة تفادي جعل اللجان اهدافاً للهجوم.

٩ ـ لا يمكن ان يتجاوز الحد الاقصى لعدد اللجان المشتركة العاملة في آن واحد الثماني لجان.

الفقرة (٣ ـ و (٥))

١ ـ تقيم لجنة الترتيبات الامنية ضمن المنطقة الامنية مركزين للتحقق من الترتيبات الامنية. تعين لجنة الترتيبات الامنية الموقع المحدد للمركزين، مع مراعاتها لمبدأ ان يكون المركزان في جوار حاصبيا وميفدون وخارج المناطق الآهلة.

٢ ـ تحت الاشراف العام للجنة الترتيبات الامنية، يكون هدف كل من المركزين ما يأتي:

أ ـ مراقبة وتوجيه لجان التحقق المشتركة العاملة في القطاع المعين للمركز في المنطقة الامنية، والاشراف عليها.

ب ـ ان يستخدم كمركز اتصالات مرتبط بلجان التحقق المشتركة وبمراكز القيادة المعنية.

جـ ـ ان يستخدم كمحل اجتماع في لبنان للجنة الترتيبات الامنية.

د ـ يقوم، من قبل لجنة الترتيبات الامنية، بتلقي وتحليل وبلورة كل المعلومات الضرورية لعمل لجان التحقق المشتركة.

٣ ـ الترتيبات العملانية:

أ ـ يكون المركزان بقيادة ضباط من الجيش اللبناني.

ب ـ يعمل المركزان على مدى ٢٤ ساعة في اليوم من دون انقطاع.

ج ـ تقرر لجنة الترتيبات الامنية العدد المحدد للعاملين في كل مركز.

د ـ يتمركز الاسرائيليون العاملون في المركزين ضمن الاراضي الاسرائيلية خارج اوقات عملهم.

هـ ـ تتولى الحكومة مسؤولية تأمين الامن والدعم اللوجستي للمركزين.

و ـ تنطلق لجان التحقق المشتركة في مهماتها اعتيادياً من المركزين بعد تلقي التعليمات المناسبة، ثم ينهي مهماتها بتقديم تقريرها الى المركزين.

ز ـ يشتمل كل مركز على غرفة اوضاع، ومعدات اتصال، وتسهيلات لاجتماعات لجنة الترتيبات الامنية، وغرفة لاعطاء التعليمات وتلقي تقارير لجان التحقق.

الفقرة (٣ ـ ز)

من أجل تفادي الحوادث وتسهيل التنسيق بين القوى على الارض تشمل « الاتصالات العملية والسريعة » اتصالات مباشرة بالراديو والهاتف بين القادة العسكريين المعنيين واركانهم في منطقة الحدود المباشرة، وكذلك المقابلات الوجاهية.

ذيل

يمكن القوات المسلحة اللبنانية، طبقا لاحكام الملحق ان تحمل او تدخل او تمركز او تخزن او تنقل عبر المنطقة الامنية جميع الاسلحة والعتاد العضوي لكل لواء اعتيادي من القوات المسلحة اللبنانية. لا تكون محظرة بموجب هذا الذيل الاسلحة الفردية والاجالية، بما في ذلك الاسلحة الاوتوماتيكية الخفيفة، التي توجد عادة في حوزة وحدة المشاة المؤللة.

١ ـ انظمة الاسلحة المدرجة ادناه والعضوية حالياً لكل لواء في المنطقة الامنية، يكون مسموحاً بها وفقاً للاعداد المبينة:

دبابات:

- دبابة عدد (٤٠) اربعين.
- عربة اخلاء متوسطة عدد (٤) اربعة.

سيارات مصفحة:

- ا م ل ـ ٩٠ / سلادين / الخ عدد (١٠) عشرة.

حاملات جند مصفحة:

- م ١١٣ أ ١/ف س س ـ ل عدد (١٢٧) مابة وسبع وعشرين حاملة. زائد (٤٤) اربعا واربعون حاملة من صنف م ١١٣.

مدفعية / هواوين:

- قذائف مقطور ١٥٥ ملم عدد (١٨) ثمانية عشر (ايضاً ١٠٥ ملم/١٢٢ م ١م).
- هاون ١٢٠ ملم عدد (١٢) اثني عشر.
- هاون ٨١ ملم عدد (٢٧) سبعة وعشرين (محمولة على حاملات هاون مشرفة م ١٢٥).

اسلحة مضادة للدروع:

- أر.ب.ج. عدد (١١٢) مابة واثني عشر.
- اسلحة مضادة للدروع عدد (٣٠) ثلاثين (مدافع ١٠٦ ملم عديمة الارتداد / صواريخ تو / صواريخ ميلان).

اسلحة الدفاع الجوي:

- مدافع عيار ٤٠ ملم وما دون عدد (١٢) اثني عشر (غير موجهة بواسطة الرادار).

٢ ـ عتاد الاشارة في اللواء

- جهاز أن / ح.ر.ت. ـ ١٦٠ عدد (٤٨٢) اربعماية واثنين وثمانين.

- جهاز ان / ف.ر.ت ـ ٤٦ عدد (٧٤) اربعة وسبعين.

- جهاز ان / ف.ر.ت. ـ ٤٧ عدد (١٦) ستة عشر.

- جهاز ان / ف.ر.ت. ـ ٤٩ عدد (٩) تسعة.

- جهاز ح.ر.أ ـ ٣٩ عدد (٤٣) ثلاثة واربعين.

- جهاز ت.أ ـ ٣١٢ عدد (٥٣٩) خمسماية وتسعة وثلاثين.

- موزع س.ب. ـ ٢٢ عدد (٢٧) سبعة وعشرين.

- موزع س.ب. ـ ٩٩٣ عدد (٨) ثمانية.

- جهاز ان / ج.ر.ت. ـ ١٠٦ عدد (٤) اربعة.

٣ ـ **عتاد الرصد في اللواء:**

- رادارات تحديد مكان الهاون.
- رادارات تحديد مكان المدفعية.
- رادارات رصد الارض.
- اجهزة المراقبة الليلية.
- اجهزة التجسس الارضية غير المدارة عن قرب.

٤ ـ انسجاما مع تدابير الملحق، تكون السيارات المصفحة التابعة لقوى الامن الداخلي وفقاً للآتي:

سيارات مصفحة مدولبة ذات مدافع عيارها حتى الـ ٤٠ ملم عدد (٢٤) اربع وعشرين.

٥ ـ انسجاماً مع تدابير الملحق لن تكون هناك تحديدات على المنشآت الساحلية في المنطقة الامنية باستثناء ما يعود الى الفئات الاربع الآتية:

- رادار ساحلي لمراقبة البحر عدد (٥) خمسة.

- مدافع دفاع ساحلي عدد (١٥) خمسة عشر من عيار ٤٠ ملم او ادنى.

- مدافع ساحلية للدفاع الجوي عدد (١٥) خمسة عشر من عيار ٤٠ ملم او ادنى. (غير موجهة بواسطة الرادار).

- صاروخ بر / بحر لا شيء.

٦ ـ ان تنظيم كل من لواء المشاة واللواء الاقليمي في المنطقة الامنية هو كالآتي:

قيادة اللواء وسرية القياة ضباط ١٤ رتباء وافراد / ١٧٣.

ثلاث كتائب مشاة ضباط ٣١ في كل كتيبة رتباء وافراد ٦٥٤ (في كل كتيبة).

كتيبة مدفعية ضباط ٣٩ رتباء وافراد ٦٧٢.

كتيبة مدرعات ضباط ٣٧ رتباء وافراد ٥٧٩.

(ثلاث سرايا مدرعات رائد سرية استكشاف).

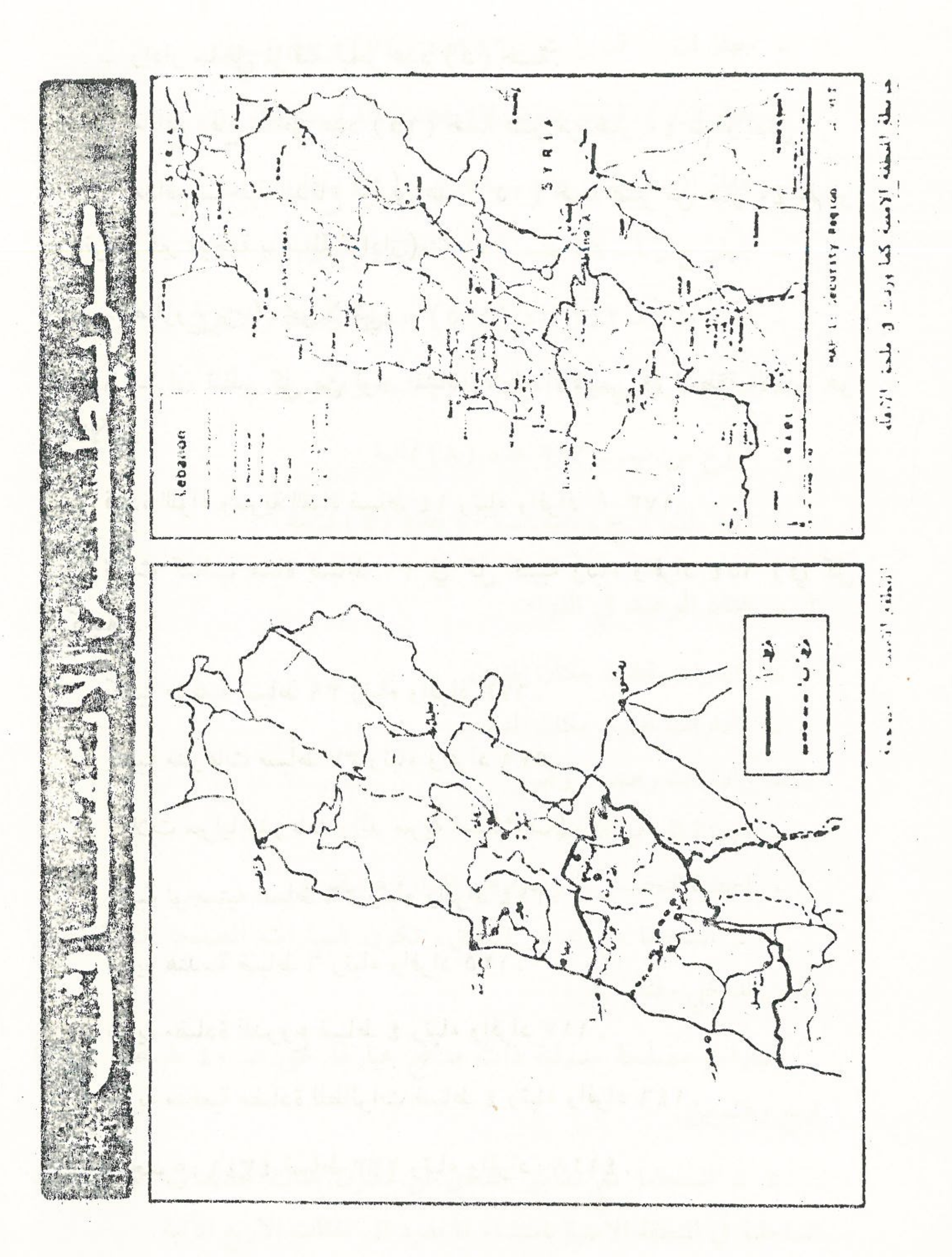
كتيبة لوجستيه ضباط ٢٦ رتباء وافراد ٣٤٤.

سرية هندسة ضباط ٦ رتباء وافراد ١٢٥.

سرية مضادة للدروع ضباط ٤ رتباء وافراد ١١٧.

سرية مدفعية مضادة للطائرات ضباط ٤ رتباء وافراد ١٤٦.

المجموع: ٤٣٤١ ضباط ٢٢٣ رتباء وافراد: ٤١١٨.



احتفالات التوقيع على الاتفاقية
ونصوص الكلمات المتبادلة فيما بين
رؤساء الوفود: السفير الدكتور انطوان فتال
(لبنان) والدكتور ديفد كيمحي (اسرائيل)
والسفير موريس درايبر (أميركا)

في بلدة خلدة اللبنانية، وفي بلدة (كريات شمـونة) أو (الخالصة) الفلسطينية المحتلة.

توقيع الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي

بشهادة اميركية، في خلدة وكريات شمونة

في خلدة وكريات شمونة جرى أمس (١٩٨٣/٥/١٧) توقيع الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي. بشهادة اميركية وحملت التواقيع على النصين العربي والفرنسي في خلدة، والعبري والانكليزي في كريات شمونة اسماء رؤساء الوفود الى المفاوضات التي دامت اربعة اشهر وعشرين يوماً. السفير الدكتور انطوان فتال، السفير الاميركي موريس درايبر، ومدير عام الخارجية الاسرائيلية ديفيد كيمحي.

كلمة كيمحي

وبعدما بدأت عدسات المصورين تلمع مثل برق متلاحق، أعلن الدكتور فتال افتتاح الجلسة، واعطى الكلمة لرئيس الوفد الاسرائيلي الدكتور كيمحي الذي قرأ بالانكليزية النص الآتي:

أن اسرائيل ولبنان وصلا اليوم الى نهاية مفاوضات طويلة وصعبة، اذ ان بمساعدة الولايات المتحدة الاميركية الفاعلة، حاولا ان يخلقا بينهما علاقات سلمية جديدة. وخلال اكثر من اربعة اشهر، كنا نتقدم ببطء ولكن حتماً وبالتأكيد نحو هدف مشترك هو هدف السلام، مكان الحرب، وهدف الصداقة مكان العداوة، والامن مكان هدم الاستقرار والعنف. كانت هذه هي

الاهداف التي حركت توجهاتنا وقادتها طول فترة المحادثات بين خلدة وكريات شمونة وناتانيا.

واليوم ونحن نلتقي للمرة الاخيرة بصفة وفود متفاوضة، أشعر بأننا خدمنا هذه الاهداف جيداً. وأنا اعلم ان التواقيع التي سنقدم عليها اليوم في هذا الاتفاق ليست الا بداية صفحة جديدة في تاريخنا. وان هناك عوائق كثيرة في طريقنا، وان هناك من يأمل في تفريغ الاتفاق من معانيه.

أشك ان اقول اليوم لكل من يقف في وجه هذا الاتفاق ويجد في السلام خيانة لقضيته لا تستطيع ان تسير عكس ارادة الشعب. ان شعب لبنان الذي أثبت قوة تصميمه من خلال الشخصية المميزة منذ أيام الفينيقيين، لدعم هذا الاتفاق تماماً مثلما يدعمه شعبنا.

الشعب اللبناني يعلم اكثر من غيره كيف كانت عليه الحال في هذه قبل عام على الاقل. كانت العاصمة مقسمة قسمين يفصل بينهما خط الموت. والشعب يعاني نير قوى الاحتلال الغريبة. ولا أمل له في التحرر من القهر الذي كان يتعرض له. وكانت هناك منظمة ارهابية تؤلف دولة ضمن دولة. وكان وجودها يؤدي إلى عدم الاستقرار والى العنف، والموت والدمار.

هذا تغير الآن. ونحن كنا اول من يتمنى للبنان استعادة سيادته واستقلاله من حكومة قوية في ادارة الرئيس الجميل تفرض وجودها على كل اراضيها. وهذه العودة الى الاستقرار لا تتحقق الا اذا احترمت بصراحة بنود هذا الاتفاق الذي نوقع. اذ ان البديل يكون مأسوياً.

ان بلدنا ملتزم سياسة سلام مع جيراننا وكم من مرة قال رئيس حكومتنا من على منبر الكنيست ودعا جيراننا الى التفاوض والى البحث عن السلام. شرطنا الوحيد هو ان نتفاوض من دون شروط سابقة، وقد اكدنا واثبتنا التزامنا السلام

في السنة الماضية عندما انسحبنا من سيناء في ٢٥ نيسان واتممنا تعهداتنا على رغم كل الشكوك.

ونحن اليوم نؤكد التزاماتنا مرة جديدة في احتفال التوقيع هذا. سبق لنا ان قلنا مراراً أننا لا نطمع بأي شبر من الاراضي اللبنانية، وأننا نريد ان نسحب قواتنا في اسرع وقت ممكن. مرة اخرى هناك شكوك، ولكن فيما نحن نتكلم هنا، ماذا يفعل الآخرون؟

ياسر عرفات في زيارته للبقاع هذا الاسبوع اعلن ان الطريق الوحيدة للانطلاق الى الامام هي الحرب. حرب تشنها الدول العربية لتغيير الخريطة السياسية في منطقتنا.

وعلى الرئيس السوري حافظ الاسد ان يظهر اهتمامه بالشعب اللبناني وباستقلال لبنان وسيادته بسحب جيشه من لبنان واتاحة المجال ليسود السلام مرة اخرى على هذه الارض.

وأريد ان أقول للبنانيين والاميركيين هنا: لا تسمحوا للمعرقلين واعداء السلام بأن ينجحوا في تخريبهم ويجرحوا جمال بلاد الارز. نحن نتوقع منكم ان تعبئوا كل جهدكم كي تقطعوا عليهم الطريق.

لدينا كلنا جهوداً كثيرة وجبارة للوصول الى هذا الاتفاق معاً. وقد أخذنا على عاتقنا كل المخاطر. لكي لبنان واسرائيل معاً يربحان كثيراً من هذا الاتفاق. وأنا على ثقة بأن لا أحد منا سيجد سبباً للندم على ما فعل اليوم.

وأحب هنا ان اقول كلمة عن الدولة الاسرائيلية الممثلة هنا. على الولايات المتحدة الاميركية. بأن اعبر عن امتناننا للجهود المضنية التي قام بها السفير درايبر وفريق عمله. والسفير حبيب والوزير شولتز وهم جميعاً ساهموا في وصول محادثاتنا الى خاتمة ناجحة.

نعلم كم أنكم تمنيتم الوصول الى هذا الاتفاق. وكم عملتم من أجل ان يتحقق. نحن ندين لكم بالكثير. وأضيف هنا أني اعتبر شرفاً كبيراً ان أكون مثلت بلدي في هذه المفاوضات.

ويا سيدي الرئيس (متوجهاً الى الدكتور فتال) كنت مسروراً بالعمل معك شخصياً ومع أعضاء الوفد اللبناني. الاجتماعات الكثيرة التي عقدناها معاً قوت مشاعر الاحترام والاعجاب التي كنا نكنها للبنان اصلا.

نأمل ان يكون العمل الذي قمنا به معاً قاعدة لعلاقات صداقة قوية ومتينة ودائمة. وان تترجم هذه العلاقات عملياً على رغم انتقادات بعض السياسيين اللبنانيين.

تعلمون اننا شعب قديم في التاريخ يعي ارث الماضي الذي يعيش فينا. وكما تعلمون أيضاً، كانت لنا علاقات ممتازة في الماضي مع احيرام ملك صور ومع لبنان عموماً. وأحب ان أنهي كلمتي بمقطع من سفر الملوك الذي اراه ملائماً اليوم:

«وأتى الرب سليمان الحكمة كما كلمه. وكانت بين حيرام وسليمان مسالمة..»

ثم قرأ الناطق الرسمي الاسرائيلي ليفي بارنر الخطاب مترجماً إلى الفرنسية.

كلمة فتال

وبهدوء واتزان قرأ رئيس الوفد اللبناني الدكتور انطوان فتال الخطاب الذي اعده بالفرنسية:

«ان الاتفاق الذي لي شرف توقيعه اليوم باسم حكمومة الجمهورية اللبنانية هدفه الاساسي وضع حد لثماني سنوات من الحرب والفوضى. انه يرمي الى تأمين انسحاب جميع القوات الاجنبية من لبنان التي دخلت ارضنا في أوقات وظروف مختلفة. لكل امر اوان. ولكل عرض تحت الشمس وقت كما جاء في سفر الجامعة. أفلم يحل الاوان بعد لترتب الامور في بلادنا؟

لقد كاد لبنان ان يهتك في العاصمة اكثر من مرة منذ ١٣ نيسان ١٩٧٥. الآثار نفسها أضحت كما قال لوفان عندما شاهد ما بقي من طروادة. الاثار نفسها في لبنان زالت على حد ما يمكننا قوله مع الشاعر. فالاحداث علمتنا ان وطننا، مهما كانت روعته، ومهما كان حبنا له، ليس كياناً مطلقاً بل انه كائن ارضي معرض للدمار. اذ ليس هناك اكثر من الوطن سرعة في العطب. فديمومته ليست في الغالب أطول من حياة الانسان. فالدول، مثل الحضارات، معرضة للموت، ويخطىء البشر في معظم الاحيان. فالوطن كما تقول سيمون فيل: «يجب ان نحبه حباً بسيطاً منسوجاً من العطف والرعاية والسهر».

هكذا حبنا للبنان. الحب الوحيد الصادق والمحق. الحب الذي يغمره بنظرة واحدة مثقلة بالحنان، شواطئنا وسهولنا وكل هضبة حفرها اجدادنا في الصخر وكل شبر فيها وكل حبة تراب من هذه الارض التي امتدت اليها سواعد آبائنا، قبل ان يخلدوا فيها الى النوم الاخير. هذه الارض نحبها من كل قلوبنا، من كل ارواحنا وبكل قوانا. فهي خطيبة نشيد الاناشيد. ولن نقبل بأن يشاركنا في حبها أحد.

اذا كنا نوقع هذا الاتفاق معكم، فلان لبنان في حاجة ماسة الى الهدوء والنظام. فاستمراره رهن بذلك. فانعدام الامن، وحالة الحرب وحتى مجرد حرب الاعصاب تضعف كل مجهود عنده. ولذا فان عليه ان يكون لديه نظرة واضحة بعيدة قدر الامكان عن العاطفة، بالنسبة الى واجبات التضامن الاقليمي والدولي. وممارسة سياسة هادئة، مرنة ومعتدلة، وديبلوماسية يكون دورها لا سلبياً ولا طاغياً، وانما مكملا. فلبنان مصمم على المحافظة على مجموعة المصالح التي تربطه بجيرانه، فهو بلد صغير من ١٠٤٥٢ كلم٢. بامكانات محدودة، غير ساع لا الى المجد ولا الى العظمة، وليس في امكانه ان يفاخر بالانتصارات في ساحات المعارك. فدوره المجرد من المطامع، يريد متابعته بعيداً عن الاستفزازات، وعن تهديدات العاصفة، وضجيج السلاح، فاذا كانت المنافسات الحادة تنجح مع الآخرين، فهي مهلكة بالنسبة اليه. فالاعتدال بالنسبة الى لبنان فضيلة رئيسية، لا بل هي احدى دعائم وجوده.

ان هذه الفسيفساء من الطوائف التسع عشرة، المسيحية والمحمدية واليهودية التي تؤلف الشعب اللبناني، والتي حاولوا تدميرها بكل الوسائل. يزمع لبنان على توطيدها من جديد على بناء تيار قوي من المواطنية الصادقة. فاذا كانوا مختلفين في عاداتهم وفي معتقداتهم وفي قوانينهم. فان لبنان، بدلا من ان يميز في ما بينها، يقدم نفسه حارساً على تنوعها بقدر ما يرمي هذا التنوع الى الهدف المشترك الذي هو السلام في العدل والانتظام.

ان لبنان مصمم على البقاء وفياً لتطلعاته العربية، على ما ينطوي عليه ذلك من محاذير، وعلى رغم انهاء حالة الحرب مع اسرائيل. فهو لا يرى في ذلك اي تناقض، فالدول العربية الاخرى، بجغرافيتها البشرية والدينية، تقدم مظهراً آحادياً، تقرر مسيرتها وتحدد لها توجهات لا يمكن لبنان، المتنوع والتعددي، ان ينتهجها فالتضامن العربي لا يفرض عليه اطلاقاً ان يفقد تعرفه على جيرانه.

ان العالم العربي الذي ينتمي اليه لبنان شبيه بالشجرة، فهي عندما تكبر وتتشعب، تبعد اغصانها بعضها عن بعض وتتخذ اشكالا مختلفة. منها ما يتجه صوب الشمس المشرقة، ومنها صوب الجنوب، ومنها ما يقاوم ريح الشمال. وهي تبدو كمن لا يعرف احدها الآخر، لان كلا منها يتطلع الى اتجاه مختلف. ومع ذلك فهي تنتمي الى الجذع نفسه، ومنه تتغذى. تأخذ شبابها ورونقها. فاذا ما انفصلت عنه، فلكي تموت. ان نبل الشجرة هو في لدونة اشكالها. فنحن لسنا من اولئك الذين بسبب رغبتهم في النمط الواحد، يتغنون بكمال الاعمدة.

ان الاتفاق الذي نوقعه اليوم «ليس اتفاق سلام، فهو خطوة نحو السلام العادل والدائم». اني استعير هذا التعبير من اتفاق فصل القوات الموقع في ٣١ ايار ١٩٧٤ بين سوريا واسرائيل. فاذا كنا قد قبلنا الالتزام معكم، فليس ذلك لكي نحرر ارضنا من الاحتلال، وليس ذلك بسبب رغبة في السلام والامن. انما نحن شغوفون بالحرية، وننبذ كل انواع الاكراه. فاللبنانيون هم جبليون مونتسكيو قال «ان في بلاد الجبال، الحرية هي الشيء الوحيد الجدير بالدفاع عنه». وسوف ندافع عنه.

لقد قالوا ان هذا الاتفاق غير كامل. أنا اقول انه معقول، وحده الازلي هو كامل. كان لا بد من ان يتغلب العقل على المشاعر التي خربتنا كثيراً. «هنالك ما هو اعظم من الحرب، انه السلام»، كما قال كلوديل. وهي حقيقة ساطعة يؤمن بها كل لبناني بقدر من القوة لا يترك مجالا لاي نوع من الشك. فنحن نريد ان نكون صانعي سلام.

بعد ايام يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ. على اللبنانيين والاسرائيليين ان يبرهنوا على احساس حاد بالمسؤوليات في سبيل تأمين تنفيذه، وتجاوز العقبات التي بدأت تلوح في الافق.

ولا يسعني ان اختم هذه الكلمات من دون توجيه الشكر باخلاص الى السفيرين كيمحي ودرايبر، لما اظهراه من ذكاء ولطف وحسن تصرف خلال هذه الاشهر الخمسة من المفاوضات الشاقة. اني اعرب عن تقديري ايضاً للولايات المتحدة الاميركية، لرئيسها ولممثليها الحاضرين او الغائبين كان لتعاونهم ولصداقتهم اثر كبير. باسم حكومة الجمهورية اللبنانية، اوجه اليهم شكري الحار، كما اوجه اخيراً مشاعر العرفان الى كل من ساهم في هذه الاعمال الصعبة».

وتولت مساعدة الدكتور فتال السيدة منى جريج كنانة قراءة الخطاب مترجماً الى الانكليزية.

فيما مرر عضو الوفد الاسرائيلي السفير صموئيل ديفون ورقة صغيرة الى الدكتور فتال جاء فيها: «خطاب كبير. رجل كبير. رسالة كبيرة. وأمل كبير.»

كلمة درايبر

وأعطيت الكلمة للسفير درايبر الذي قال:

«اليوم السابع عشر من ايار ١٩٨٣ هو يوم تاريخي. هذا اليوم يسجل الخاتمة الناجحة لاشهر من المفاوضات الصعبة بين حكومتي لبنان واسرائيل اللتين دخلتا المفاوضات بارادة حرة ولكن بتطلع واقعي.

تشرشل قال مرة: «اذا فتحنا نزاعاً يصل الماضي بالحاضر، سنجد اننا خسرنا المستقبل».

الوفدان هنا، وضعا نزاعاتها القديمة في اطارها الصحيح. تطلعا الى المستقبل ولم يخسراه.

نجاح هذه المفاوضات لم يكن ليتحقق في غياب النية الحسنة والرؤية التي وضحت لدى اللبنانيين والاسرائيليين. ان ممثليهم هنا كانوا اختصاصيين قادرين وامناء على مطالب حكومتيهم اللتين وضعتا امامهم خطوطاً عريضة قاسية. كلا من الفريقين الممثلين في المفاوضات وضع اهداف السياسة الوطنية في الاولوية. اللبنانيون من جهتهم، سعوا في الاتفاق الى تحقيق انسحاب كل القوات الغريبة من ارضهم لكي يتمكن لبنان مرة اخرى من استعادة استقلاله وسيادته ووحدته الوطنية ومؤسساته.

الاسرائيليون من جهتهم، سعوا عملياً وعبر الترتيبات المدروسة، وبالتعاون الكامل مع لبنان، الى تحقيق امنهم من اي تهديد يشكله هجوم في المستقبل من الاراضي اللبنانية.

في هذا السباق المعقد لجمع الاهداف المهمة في تفاهم مشترك، تحققت اهداف اخرى. اذ ان الحكومتين اكتشفتا ان بينهما مثل مشتركة ليس اقلها الديموقراطية التي يمارسان. واكثر من ذلك، حكامها يؤمنون بقدرة الانسان بمساعدة الله على تحقيق بيئة افضل.

احدى النتائج المؤثرة لهذه المفاوضات كانت وضع اساس لعلاقة صداقة دائمة بين الدولتين الجارتين. هذه العلاقة قائمة على احترام متبادل وتصميم مشترك على عدم العودة الى عنف السنوات الماضية واضطرابها. الدولتان كانتا صحبتين، والشعبان قدما عبر سنوات تضحيات جمة من الدماء والممتلكات ليس من احد هنا، في الوفدين اللبناني والاسرائيلي، من لم يتأثر من مآسي الماضي. انهما يستحقان الافضل.

ان ممثلي الحكومتين اظهروا شجاعة اياماً طويلة، كانوا مصممين على مواجهة المخاطر والتعامل مع الانتقادات غير العادلة من قريب او بعيد.

واستيحاء من الزعامة في لبنان واسرائيل التي كانت فاعلة، كلنا هنا ننوي التغلب على العقبات التي قد تعترضنا.

ان وجود الولايات المتحدة الاميركية شاهداً على توقيع هذا الاتفاق المهم، أمر مناسب. الولايات المتحدة صديق حميم للدولتين يمكنهما الاعتماد عليه. انها ليست شاهداً على الاتفاق فحسب، بل انها ستبقى الداعم الثابت للتفاهم الذي تم التوصل اليه والمدافع الامين عن الاهداف المشروعة لكل من الحكومتين.

اني شخصياً، مع جميع اعضاء الوفد الاميركي، وطبعاً مع الوزير شولتز والرئيس ريغان، نشعر برضا غامر لاحداث اليوم.

نشارك اصدقاءنا، شعب لبنان وشعب اسرائيل بكلمات لداغ همرشولد في «التطلع الى الافق البعيد».

التوقيع

وما ان انتهى رؤساء الوفود الثلاثة من القاء كلماتهم حتى بدأت مراسم التوقيع. ثلاثة ملفات للدول الثلاث يضم كل منها نص الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي باللغات الاربع: الانكليزية والفرنسية والعربية والعبرية. الاوراق بيض وغلاف المجلدات اسود. بدأ الدكتور فتال والدكتور كيمحي معاً التوقيع، ثم تبادلا الوثائق، وبدأ دورانها على الاطراف الثلاثة مع الشريك الثالث السفير درايبر الشاهد على الاتفاق.

وقد وقع رؤساء الوفود الثلاثة النصين العربي والفرنسي، في الملفات الثلاثة،

على ان يستكمل التوقيع في كريات شمونة. ثم قام الدكتور كيمحي من مكانه وسار في اتجاه الدكتور فتال الذي وقف وصافح نظيره بحرارة معتدلة.

وانضم اليهما السفير درايبر وما لبث ان اختلط الحابل بالنابل وتصافح جميع اعضاء الوفود وسط حلبة المصورين والصحافيين.

الى كريات شمونة

ثم بدأت الاستعدادات للانتقال الى كريات شمونة لاستكمال التوقيع هناك. اذ بعد استراحة قصيرة... ومرطبات غادر الوفد الاسرائيلي خلدة في طائرة هليكوبتر ما ان اقلعت حتى حطت مروحية اميركية اقلت الوفد الاميركي ثم حطت تباعاً ثلاث مروحيات لبنانية ونقلت الوفد اللبناني الرسمي والصحافيين.

في كريات شمونة انتقلت الوفود الثلاثة الى المركز الاجتماعي ايد لشتاين حيث كانت تعقد المفاوضات. وهناك تحلق اطفال المدارس بالبالونات وهم يغنون اناشيد السلام.

والقى رئيس البلدية كلمة بالعبرية رحب فيها بالحاضرين عشية عيدي «الكافوعوب»، وهو ذكرى اول التوراة على اليهود في سيناء والبكوريم» وهو يوم قطاف الفاكهة الاولى. وقال «اليوم نقرأ في التوراة مرتين ليكن خير، ليكن خير، مرة لاسرائيل ومرة للبنان».

غرفة التوقيع لم تكن تلك التي دارت فيها المفاوضات سابقاً بل القاعة الكبرى التي كانت مخصصة للصحافة. هناك توزعت اعلام لبنانية (كانت للمرة الاولى طبق المقاييس الصحيحة) واسرائيلية واميركية... وجلست الوفود الثلاثة الى الطاولات التي اعدت للمناسبة. وتوزع الصحافيون والمصورون الذين كانوا ايضاً حشداً كبيراً.

فتال

وطلب الدكتور كيمحي من رئيس الوفد اللبناني كلمة فارتجل الآتي:

« قبل قليل اشرت في خلدة الى ان الاتفاق الذي نوقع معاً اليوم خطوة نحو سلام عادل ودائم، مع انه ليس معاهدة سلام واضفت اننا نريد ان نكون صناع سلام هو الاصعب بين كل الصناعات. اذ يتطلب كثيراً من الصبر والحكمة والمرونة، وفوق كل ذلك، التواضع. انه سهل نسبياً على الديبلوماسي والقانوني معاً ان يضعا نصاً يكون ملائماً لكلا الطرفين بقدر ما هناك مدافع فكري لعمل كهذا واختبرنا ذلك طوال خمسة اشهر.

ومهارة صناع السلام تصبح صعبة عندما يكون عليه ان يعطي حياة لنص، ويتجنب ان ينتهي النص الى تعارض مع وعود لم تحفظ قط.

اعتقد ان مهمتنا ومهمتكم ستكونان من الآن وصاعداً اكثر صعوبة مما كانتا عليه في المرحلة الاولى. في اي حال، آمل بصدق في ان يطبق الاتفاق وان تتحقق الاهداف التي حاولنا ان نحققها.

واعتقد ان العمل الذي تم كان عملا ضرورياً ليس بفعل العاطفة بل بفعل المنطق. ومتى تخطينا العقبات التي سنواجه في طريقنا، ستضاف العاطفة الى المنطق.

لاحظتم البارحة ان مجلس النواب وافق على الاتفاق باجماع ٨٠ عضواً حاضراً. هذا مجلس اعطى بكل تياراته وطوائفه وميوله اجماعاً في تفهمه لهذا العمل. انه نتاج المنطق. آمل في أن نتبادل في الايام المقبلة وثائق الابرام وان تبدأ الفرق التي أوكل اليها تنفيذ الاتفاق العمل فوراً.

أود ان استغل هذه المناسبة لاشكركم ولمساعديكم اللياقة التي اظهرتموها في

هذه المفاوضات الصعبة. وكذلك اود ان أشكر لصديقتنا الولايات المتحدة الاميركية وخصوصاً السفير درايبر الذي نذر نفسه لهذه المهمة، وايصال هذه المفاوضات الى النجاح. وأود ايضاً ان اعبر عن امتناني لرئيس الولايات المتحدة الذي لم يخذلنا قط.

وأريد ان أضيف كلمة شكر لممثلي وسائل الاعلام، في بلدينا، هؤلاء الذين عطوا عملنا بكل كفاية على رغم صمتنا ورفضي الادلاء بأي تصريحات. وكان عملهم على رغم كل شيء نافعاً جداً ».

وترجمت السيدة منى جريج الكلمة الى الانكليزية.

كيمحي

وتلاه الدكتور كيمحي، قال: « عندما جئتم الى كريات شمونة للمرة الاولى منذ أربعة أشهر استقبلكم اطفال هذه البلدة على طول هذه الطريق بكلمة شالوم. وقدم اليكم الخبز والملح اللذان هما تحية تقليدية لضيوف الشرف.

واليوم عبر اهالي كريات شمونة تستقبلكم كل اسرائيل مجدداً بكلمة شالوم. ذلك هو السلام الذي نرغب فيه خصوصاً مع شعب لبنان الذي اظهرنا دوماً حياله مشاعر طيبة.

انه دلالة رمزية ان يوقع في هذه المدينة بالذات التي عانت الكثير في الماضي، هذا الاتفاق الذي يضع نهاية لحال الحرب في ما بيننا ويرسي الاسس لمرحلة جديدة من السلام وحسن الجوار بين بلدينا. الا ان علي ان اعبر بجدية عن مشاعر القلق لسكان هذه المدينة الذين يعرفون اكثر من أي شخص آخر لماذا اضطررنا الى دخول لبنان منذ ما يقارب سنة لوضع مرة واحدة ونهائية للخطر المستمر الذي كان يهدد سكان الجليل.

في الوقت الذي نوقع اتفاق السلام علينا ان نتذكر الاسباب التي دفعتنا الى القيام بعملية سلامة الجليل، والى طاولة المفاوضات.

ونحن في اسرائيل علينا ان نتذكر التضحية الكبيرة التي كان علينا ان ندفعها لاقتلاع الآلة العسكرية لمنظمة ارهابية نذرت نفسها لتدميرنا.

لن نسمح ابداً بأن يتعرض مجدداً سكان كريات شمونة أو أية بلدة أخرى من بلادنا لتهديد كهذا، ونأمل في ان تحفظ بنود هذا الاتفاق الذي نوقع اليوم امكان السلام مستقبلا، ونصلي من أجل ذلك.

نحن في اسرائيل ابدينا حسن نيتنا ورغبتنا في سلام وفي رؤية لبنان جاراً قوياً مستقلا، ولكن ماذا عن السوريين؟ هل يتبعون هذه الطريق، أم يحاولون البقاء قوة احتلال في لبنان ويواصلون مع منظمة التحرير الفلسطينية اضطهاد الشعب؟ هنا الامتحان الحقيقي الذي يظهر الارادة الحسنة لدى سوريا وكل العالم العربي حيال لبنان.

اننا ننادي جميع الذين يرغبون في السلام في منطقتنا والسلام في لبنان ان يستعملوا كل تأثيرهم لتحقيق انسحاب شامل للمخربين والقوات السورية. ونحن من جهتنا نضمن انسحابنا من لبنان فور تسليمنا سجناءنا والمفقودين وجثث جنودنا الذين سقطوا، وفور مغادرة منظمة التحرير الفلسطينية والسوريين الاراضي اللبنانية. والافضل ان يكون ذلك في اسرع وقت ممكن.

فكلما طال بقاء الارهابيين من منظمة التحرير والسوريين طال الوقت الذي يحتاج اليه لبنان لاستعادة نفسه. وستقع المسؤولية كلياً في هذا على عاتق منظمة التحرير وسوريا.

لا بد ان اقول لنظرائنا اللبنانيين أننا ننحني لتصميم ولشجاعة الصورة اللذين أبداهما الرئيس أمين الجميل في وجه الضغوط والتهديدات السورية.

ان تصويت البرلمان اللبناني بالاجماع لمصلحة الاتفاق يثبت بوضوح ان الشعب اللبناني يؤيد اقامة علاقات مع اسرائيل. انه أملنا في ان يستمر ثابتاً في وجه تهديدات الذين يفضلون الحرب على السلم، والعنف على الاستقرار، ويفضلون لبنان مقسماً ومدمراً على ان يكون بلداً قوياً موحداً.

اريد ان انهي توجهي الى سكان كريات شمونة والى شعب اسرائيل والى الشعب اللبناني بهذه العبارة من سفر العدد التي ستتلى السبت المقبل في كل كنيس: «يضيء الرب بوجهه عليك ويرحمك: يرفع الرب وجهه نحوك ويمنحك السلام».

وفي ختام كلمته شكر وسائل الاعلام التي غطت المفاوضات.

درايبر

ثم أعطي السفير درايبر الكلمة فقال: «في وقت سابق من هذا اليوم وفيما كنت اعبر احد شوارع بيروت لاحضر حفلة التوقيع في خلدة تأثرت بتصميم الشعب اللبناني واندفاعه من خلال رؤيتي لعمال يرفعون انقاض الدمار الذي خلفته السنوات الماضية من الحرب. ثم عندما مررت اليوم في شوارع كريات شمونة ادركت مغزى ما نقوم به هنا. رأيت الملاجىء والمخابىء التي كان يمضي فيها اطفال البلدة ليالي مخيفة.

البلدان، اسرائيل ولبنان، عانا كثيراً. وممثلو هاتين الدولتين هنا يحملون معهم المشاعر الوطنية واقتناعهم بوجوب عدم تكرار مآسي الماضي.

الاتفاق بين اسرائيل ولبنان، الذي وقع اليوم يضع حجر الاساس لمستقبل اكثر اماناً واشراقاً. يؤمن لاسرائيل الا تهاجمها قوات تأتي من لبنان. ويؤمن للبنان انسحاب القوات الغريبة عن ارضه، ويؤكد بالتالي استقلاله وسيادته ووحدته الوطنية».

وأضاف: « ان الاتفاق انهى حال الحرب التي كانت قائمة بين الدولتين، وباتتا تقيمان الآن علاقات حساسة ومقنعة. ونحن مقتنعون بان هذه العلاقات ستتطور قبل كل شيء تطوراً ايجابياً وان اي معارضة وعقبات اخرى سيكون ممكناً التغلب عليها اذا ما اخذنا في الاعتبار الشجاعة والنية الحسنة والارادة التي لمسنا لنقل ما قاله الرئيس كينيدي: « لنبدأ ».

وأعرب عن تقديره لشعبي لبنان واسرائيل والاهداف المشروعة للشعبين. وقال ان الولايات المتحدة « لن تأخذ مسؤولياتها بلا مبالاة. بل ستضع كل جهودنا وطاقاتنا لتحقيق بنود الاتفاق واهدافه ».

وشكر لكيمحي وفتال وفريقي عملهما التعاون للتوصل الى الاتفاق وقال انه لن ينسى شخصياً تلك الاوقات التي كانت فيها المفاوضات تراوح بين السخونة والبرودة واثمرت علاقة شخصية وصداقة بين اعضاء الوفود الثلاثة.

استكمال التوقيع

واحضرت المجلدات الثلاثة واستكمل التوقيع على النصين العبري والانكليزي.

ومرة ثانية توجه الدكتور كيمحي نحو الدكتور فتال وصافحه من « بيت ايدلشتاين » الى « فندق الشمال »، وتناولت طعام الغداء، ولم يسمح للمصورين بالتقاط الصور اثناء تبادل الانخاب.

ومع خروج الوفود قرابة الثالثة سئل درايبر عن الاتفاق، فأجاب: « انه اتفاق قوي ».

وهل من ضمان لانسحاب السوريين؟ اجاب: « نعمل خطوة خطوة ».

وقال كيمحي « نحن نريد ان ننسحب ».

وعن السوريين قال: « سننتظر ونرى ».

الصايغ

وأدلى الناطق الرسمي اللبناني الدكتور داود الصايغ بعد التوقيع بالآتي:

« لقد تم اليوم التوقيع على اتفاق بين لبنان واسرائيل، واصبحت في متناولنا وثيقة دولية قانونية لتحقيق الانسحابات وتأمين جلاء القوات الاجنبية من لبنان، ولكن مع املنا في ألا نشهد في المرحلة التالية عقبات تحول دون التنفيذ، لان كل شيء رهن بالتنفيذ كما لمح الى ذلك رئيس الوفد.

نرى ان لبنان في هذا الحدث الكبير حقق انجازاً وطنياً كبيراً لان تحرير الارض هو أنبل الاحداث الوطنية فالانسحابات لا تعيد السيادة فقط بل انها تعزز استقلال لبنان وكيانه وتقوي حضوره الاقليمي والدولي ودوره الفاعل في العالم.

ان الفضل في ذلك يعود الى القرار اللبناني القوي الذي جعله فخامة الرئيس الشيخ أمين الجميل عنواناً لمسيرة الحكم ومسيرة الانقاذ. ويعود ايضاً الى الجبهة الداخلية التي كانت ولا تزال موحدة متماسكة تقف وراء الحكم ووراء المفاوض الذي، على رغم صعوبة المفاوضات وعلى رغم ان بلاده محتلة، لم يشعر مرة بأنه مستضعف، بل تصرف دائماً بكونه صاحب حق متحسساً التأييد الشعبي والوطني من كل الفئات في سبيل تحرير الارض.

وهكذا استطاع المفاوض اللبناني ان يحافظ في ظروف صعبة ودقيقة على

خيارات لبنان ومصالحه وعلى مصالح أشقائه ايضاً. وقد أبدى معظم الاشقاء تفهماً وتأييداً. كما كان معنا ايضاً اصدقاؤنا وفي طليعتهم الولايات المتحدة الاميركية التي كان لجهود ممثليها في المفاوضات اثر ليس في تقريب وجهات النظر بين الفريقين فقط، بل في تدعيم القيم والمثل العليا التي يؤمن بها لبنان كونه بلداً يحرص على استمرار انتمائه الى العالم الحر.

ان هذا الاتفاق سيدخل حيز التنفيذ من النواحي القانونية بعد تبادل وثائق الابرام».

وسئل الصايغ عن موعد تبادل الوثائق، فأجاب: «هذه هي المرحلة النهائية التي تسبق التنفيذ من النواحي القانونية والدستورية، وهذا ما يتعلق بتبادل الوثائق. والاهم هو التنفيذ. وهذا ما نأمله وما لمح اليه الجميع في خطبهم اليوم، وهو اننا نتمنى الا تكون ثمة عقبات في التنفيذ على رغم تحسبنا لذلك».

وهل يعتبر سوريا مصدر العرقلة؟ اجاب: «انا اتكلم عموماً ولا اقصد احداً بالتحديد. اقصد فقط الا يصبح الاتفاق، كما قال رئيس الوفد اللبناني في كلمته في كريات شمونة في مقبرة الاتفاقات غير القابلة للتنفيذ».

وما هي الخطوة المقبلة؟ اجاب: «نحن الان في صدد معالجة الوضع مع سوريا على المستويات السياسية المطلوبة ونعتقد ان ذلك سيتم وان جميع القوات غير اللبنانية ستنسحب من لبنان»... وهكذا انتهى كل شيء، واسدل الستار على يوم تاريخي لم يعكر صفوه احد.

كلمة وزير خارجية لبنان الدكتور ايلي سالم أمام المجلس النيابي عن الاتفاق مع اسرائيل

سالم : الاتفاق ليس نهاية المآسي..
لكنه بداية استعادة السيادة

نقف اليوم امامكم ولبنان على وشك ان يجتاز ادق واخطر مرحلة في تاريخه الحديث. مرحلة الديمومة او التشرذم والفناء. ولن يجتاز هذه المرحلة الصعبة الا بتعاضدكم وتأييدكم للخطوات التي خطوناها وللمواقف المحقة التي اتخذناها اننا مدعوون في هذه اللحظات الحاسمة ان نتخلى عن كل اعتبارات هامشية. وان نضع نصب أعيننا مصير لبنان وحق شعبه في العيش بكرامة. بعد سنوات من القهر والخوف والخراب. انني لا اتوجه في كلمتي اليوم الى عواطفكم، بل الى ضمائركم. وانتم ضمير الامة. والى عقولكم وانتم الذين جسدتم وحدة لبنان وصموده.

ان مشروع الاتفاق المعروض عليكم يؤمن لبنان ما افتقده من استقلاله وامنه ويعيد اليه عزته وسيادته، ان ثقتي كبيرة بان هذا المجلس الذي وضع الحجر الاساسي في بناء صرح استقلال للبنان ورفع رايته عاليا لن يبخل اليوم في تركيز دعائم هذا الاستقلال وتثبيت مقوماته وتحرير شعبه من جميع اشكال الاحتلال والقهر والخوف والتبعية اننا نتطلع الى غد مشرق يعود فيه لبنان الى اهله ويعود فيه اللبناني الى اصالته. وانتم ونحن مدعوون اليوم لنكون بمستوى هذه المسؤولية التاريخية.

يتألف مشروع الاتفاق المعروض عليكم للاطلاع اليوم من مقدمة ومن اثني

عشر بنداً. وملحق يعني بالترتيبات الامنية. وجدول للاسلحة. من خريطة عسكرية ومن محضر يشرح بعض البنود الغامضة تعبر مقدمة الاتفاق، بشكل عام، عن حق الدول في المنطقة بالعيش بسلام تمشياً مع شرعة هيئة الامم، ومع قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ تاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ الذي حظى باجماع نادر عربياً ودولياً.

القرار ٢٤٢ والهدنة

اما مبادىء القرار ٢٤٢ فهي:

١ - العمل من اجل سلام عادل ودائم في المنطقة يخول كل دولة فيها من العيش بامان.

٢ - انهاء حالة الحرب واحترام سيادة ووحدة واستقلال كل دولة في المنطقة مع حق كل منها في العيش بسلام دون خوف او تهديد من الخارج.

٣ - المحافظة على وحدة اراضي كل من دول المنطقة وذلك بواسطة ترتيبات امنية بما فيها ايجاد مناطق منزوعة السلاح.

ترتكز بنود الاتفاق الى حد كبير على مبادىء اتفاقية الهدنة المعقودة بين لبنان واسرائيل في ٢٣ اذار ١٩٤٩ كما سيتبين لاحقاً مع الأخذ بعين الاعتبار ان الهدنة كانت في ذلك الحين بين جيشين متحاربين على الحدود الفلسطينية اما هذا الاتفاق فهو لتأمين انسحاب الجيش الاسرائيلي من اعماق الاراضي اللبنانية، وانه من المفيد اذ نستعرض بنود الاتفاق ان نبقى نصب اعيننا مبادىء اتفاقية الهدنة. حتى نرى كيف تتخلل هذه المبادىء الاتفاق الحالي.

اما مبادىء اتفاقية الهدنة فهي التالية.

عدم اللجوء الى القوة، عدم القيام باعمال عدائية سواء من قبل القوات المسلحة النظامية او من قبل قوات شبه نظامية، حق كل من الفريقين بالعيش بامن وحرية، منع الاعمال العدائية من اراضي اي من الفريقين ضد الآخر، اقامة منطقة امنية محدودة السلاح، اقامة لجنة مشتركة تسمى لجنة الهدنة المختلطة مؤلفة من خمسة اعضاء اثنين من كل فريق برئاسة ممثل عن هيئة الامم. اجتماعات اللجنة في لبنان وفي اسرائيل على التوالي، حق اللجنة بتعيين مراقبين عسكريين من الفريقين للاشراف على الترتيبات الامنية، اشراف لجنة الهدنة المختلطة على تفسير الاتفاقية وتنفيذها، حق اعضاء لجنة الهدنة المختلطة والمراقبين العسكريين بحرية التحرك في المناطق المحددة بالاتفاقية، انهاء الاوضاع التي تهدد السلام وتأمين الانتقال من وضع الهدنة الى وضع افضل.

هذه هي مبادىء الهدنة، وهذه هي ايضاً مبادىء مشروع الاتفاق.

بنود الاتفاق

ابدأ الآن عرض بعض بنود الاتفاق التي قد تحتاج الى شرح والتعليق عليها حسب الحاجة.

ينص البند الاول على عدم انتهاك الحدود الدولية بين لبنان واسرائيل، وهذا شرط لبناني بقدر ما هو شرط اسرائيلي ويمكننا القول بعد كل الذي جرى عندنا. وبعد الاعتداءات المستمرة على ارضنا. ان هذا البند هو بالاساس ضمانة للبنان، لأن الخاسر الاكبر من الوضع السائب بين لبنان واسرائيل هو لبنان فاذا كانت هناك من دولة في العالم العربي تحتاج الى ضمانات خاصة حتى لا تنتهك حدودها ولا تمس سيادتها، فتلك الدولة هي لبنان.

وينص ايضاً على انهاء حالة الحرب بين لبنان واسرائيل بعد ان تنسحب

القوات الاسرائيلية المسلحة كلياً من لبنان، عندما نعلن انهاء حالة الحرب لا نعني بذلك اننا على وشك اعلان حالة السلم، فهاتان مختلفتان لقد حددت بعض الدول العربية الفرق بين انهاء حالة الحرب وبين السلام كما يأتي.

يمكن لدولة عربية محتلة من قبل اسرائيل ان تعلن انهاء حالة الحرب معها اذا انسحبت اسرائيل من ارضها اما حالة السلام فهذا قرار تتخذه الدولة عندما تكون بكامل سيادتها وبكامل استقلالها فيأتي هذا القرار معبراً عن ارادتها الحرة وليس خاضعاً لضغوط الاحتلال.

لقد بادلنا في هذا الاتفاق انسحاب اسرائيل من لبنان باعلاننا ان حالة الحرب بيننا وبينها قد انتهت ولم نجعل قيام سلام بيننا، ولم نعلن قيام علاقات طبيعية، لأنه لا يمكن ان نخطو مثل هذه الخطوة الا بالتعاون والتشاور مع الدول العربية المعنية في موضوع الحرب والسلم في هذه المنطقة، ان العلاقات اللبنانية ـ الاسرائيلية تبقى بعد ابرام هذا الاتفاق، علاقات معلقة تنتظر السلام العادل في المنطقة اننا شعب يتوق الى السلام والى الاستقرار والى العيش الكريم، اننا شعب حر، سيد، ابي يتخذ القرار الذي يريد، ولكننا في الوقت ذاته شعب له مصالح متشابكة ومترابطة في المجتمع العربي الكبير ولن نفرط بها او ننتقص منها.

ان مبادىء البند الرابع هي بالاساس مبادىء اتفاقية الهدنة التي عرضناها اعلاه والتي تتلخص بعدم قيام احد الطرفين باعمال عدائية ضد الآخر.

وقد سبق للبنان، شعبا وحكومة بعد السبعينات ان قرر الا تكون ارضه مسرحاً او منطلقاً للعمل الفدائي ادى الى هجمات اسرائيلية عنيفة ليس على الشعب اللبناني الذي تشتت وتهجر، ودمرت مؤسساته، وهدمت مدنه وقراه، كما سبق لمنظمة التحرير الفلسطينية وقررت الا يكون لبنان بعد اليوم مسرحاً

لعملياتها العسكرية ضد اسرائيل.

ان لبنان هو البلد الوحيد الذي اعطى المقاومة فرصة لاختبار تكتيك الحرب المباشرة مع اسرائيل ففشل هذا التكتيك وادى بالتالي الى فشلها هي والى خراب لبنان.

ان لبنان الحريص على سلامة ارضه حريص بنفس الوقت على سلامة جيرانه، ولذلك اصررنا على ان يضم هذا البند. ايضاً فقرة تمنع اياً من الفريقين دخول اراضي الآخر او اجوائه او مياهه الاقليمية بغية الاعتداء على فريق ثالث وكان هدفنا من ذلك جعل لبنان ارضاً محرمة على اسرائيل لمهاجمة سوريا.

ويمتنع كل من الفريقين حسب البند الخامس، عن القيام بحملات اعلامية ضد الآخر ان التزامنا في هذا البند هو التزام حكومي ولذلك ينتظر من الاعلام الرسمي الا يقوم بحملات اعلامية ضد اسرائيل او يحرض الشعب ضدها ولكن لبنان، كبلد ديموقراطي يكفل فيه الدستور الحريات، لا يمكنه ان يتدخل بحرية الافراد او الاحزاب او الاديان او حرية الكلمات ولذلك لا يمس هذا البند الحريات الدستورية للافراد والجماعات.

ان لبنان بقبوله البند السادس يقرر أنه ليس مستعداً ان يكون بعد اليوم ساحة للصراعات وممراً لخلافات الغير مع الغير ولذلك فهو يرضى طوعاً الا تستعمل ارضه ولا مياهه الاقليمية ولا اجواؤه من قبل اية دولة او مجموعة قد تعتبرها اسرائيل معادية لها حتى لا يبقى ضحية صراع الآخرين، ولكن لا يمنع هذا البند العبور البري لمعدات او تجهيزات عسكرية.

كما ان اتفاقية الهدنة اوجدت لجنة الهدنة المختلطة للاشراف على تنفيذ تلك الاتفاقية وتفسيرها كذلك اوجد البند الثامن لجنة اتصال مشتركة للاشراف على تنفيذه، والفرق بين اللجنتين، هو ان الفريق الثالث في اتفاقية الهدنة هو ممثل من

هيئة الامم، واما الفريق الثالث فهو ممثل عن الولايات المتحدة، وكما ان لجنة الهدنة المختلطة كانت تجتمع في لبنان وفي اسرائيل على التوالي. كذلك تجتمع هذه اللجنة وكما ان حرية اعضاء لجنة الهدنة المختلطة كانت مؤمنة حتى تتمكن من القيام بمهماتها كذلك تؤمن هذه الاتفاقية حرية اعضاء لجنة الاتصال المشتركة في البلدين حتى يتمكنوا من القيام بمهماتهم.

وينص هذا البند على ان بعد ستة اشهر من انسحاب القوات الاسرائيلية الكامل من لبنان، تلتئم لجنة الاتصال المشتركة وتباشر في دراسة امكانية عقد اتفاقات بالنسبة لتحرك الاشخاص والبضائع عبر الحدود الدولية بينهما لقد كانت اسرائيل تصر في المفاوضات على ادخال بنود في الاتفاق تحدد بالتفصيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين، كما كانت تصر على ان العلاقات يجب ان تكون طبيعية، وعلى ان الحدود يجب ان تبقى مفتوحة كما هي الآن، وان يشجع كل من الفريقين تنقل الاشخاص بكثافة بينهما.

ولكننا اصررنا، بدورنا، على ان هذا الاتفاق هو بالاساس اتفاق ترتيبات امنية وليس معاهدة سلام تنظم العلائق الطبيعية بين البلدين، فعلنا ذلك على رغم الضغوطات المتواصلة لاقامة علاقات اقتصادية، ان لم تكن طبيعية، فعلى الاقل شبه طبيعية، وتمكننا من الحصول على هذه الصيغة مرجئين بذلك امر اقامة علاقات اقتصادية الى مرحلة مقبلة وذلك على ضوء الاجواء السياسية في المنطقة وبالاخص الاجواء التي ستسيطر في المستقبل على العلاقات العربية ـ الاسرائيلية، فاذا كان هناك موقف عربي موحد بالنسبة الى اقامة علاقات مع اسرائيل فلبنان يكون عندئذ قسما من هذا الموقف، ولم ينفرد عن المجموعة العربية او يعرض اوضاعه الاقتصادية للمخاطر، لأنه ليس مستعداً لان يفتح حدوداً مع اسرائيل ويقفل بالتالي حدوده الجغرافية والاقتصادية والسياسية مع احدى وعشرين دولة عربية وكما يحق لاسرائيل ان تتريث في اتخاذ مواقف حساسة وحرجة بالنسبة

لعلاقاتها مع شعوب المنطقة كذلك يحقق لنا ان نتريث في ما يمس علاقاتنا مع العالم العربي ويؤثر على اقتصادنا يتعهد الفريقان حسب هذا البند بالغاء الاتفاقات والقوانين التي تتعارض مع بنود هذه الاتفاقية، وهذا طبيعي اذ ان اي اتفاق يأخذ الصفة الشرعية يستدعي تعديلاً في قوانين او انظمة سابقة قد تتعارض معه وسأبين في ما بعد ان هذا البند لا يتناقض مع التزامات لبنان العربية.

وقد اتفق الفريقان في البند العاشر على تعديل هذا الاتفاق او ابداله باتفاق آخر عندما تدعو الحاجة لذلك. نحن نعتبر ان كل اتفاق بين دولتين يضع قيوداً على الاثنين، ونحن نجد في هذا الاتفاق قيوداً عدة كنا نفضل الا تكون موجودة، ولكنها كانت الثمن الذي اضطررنا ان ندفعه حتى نحرر لبنان. وعند التحرير، وعند استعادة وحدتنا ومصداقيتنا، سنطلب من لجنة الاتصال المشتركة ان تعقد اجتماعات مكثفة من اجل تعديل او ازالة القيود المفروضة علينا في هذا الاتفاق، ان الوطن سيكون لمرحلة من الزمن في مفاوضات مستمرة حتى يستعيد بالحكمة والدبلوماسية ما خسره بالتهور والفوضى واللامبالاة.

ويشرح البند الحادي عشر الاجراءات التي يجب اتباعها عند الاختلاف على تفسير محتويات الاتفاق وتنص المحاضر التفسيرية المرفقة على ان الولايات المتحدة ستساعد على الحل السريع للخلافات، ولكن تنص المحاضر ايضاً انه في حال استمرار الخلاف يحال الخلاف الى فريق ثالث اي لمحكمة العدل او لغيرها من المؤسسات الدولية ويكون قرار هذا الفريق ملزماً.

الترتيبات الامنية

ان الترتيبات الامنية الواردة في الملحق هي ايضاً، كما يتبين لكم تطوير لبنود الهدنة على ضوء مستجدات الاحتلال اما الاسس التي عليها ترتكز

الترتيبات الامنية الواردة في الملحق فهي الآتية.

تمتد المنطقة الامنية من خط يمر جنوب نهر الاولي وجنوبي جبل الباروك وحتى دير العشائر، وكلكم تعلمون ان اسرائيل كانت تطالب بالحاح بمنطقة امنية تمتد من الدامور وشمالي جبل الباروك.

تتحمل الدولة اللبنانية وحدها مسؤولية الامن في المنطقة الامنية من دون الاستعانة بقوات الطوارىء او القوات المتعددة الجنسية ويحدد وجود الجيش اللبناني في المنطقة الامنية بلواءين لواء جنوبي نهر الزهراني والآخر بين الزهراني والاولي، ويمكن للجيش ان يقيم تدريبات عسكرية للواء آخر فيكون بذلك عدد الجنود اللبنانيين المتواجدين في المنطقة الامنية حوالي ١٢,٠٠٠، وهذا هو العدد الذي يحتاجه جيشنا للقيام بمهماته على اكمل وجه في هذه المنطقة.

وكانت اتفاقية الهدنة تسمح بوجود ١٥٠٠ جندي لبناني فقط في المنطقة الامنية التي كانت محصورة بجنوب الزهراني اما عدد قوات الامن الداخلي والشرطة والانصار فهو غير محدد لهذا الاتفاق والشرط الاساسي الذي يضعه الاتفاق على عتاد قوتنا البرية والبحرية هو لاستخدام في المنطقة الامنية صواريخ متطورة ضد الجويات او معدات الكترونية متطورة وهذا الشرط نظري بالنسبة لنا لانه ليس بنية جيشنا ان يعتمدها في المستقبل القريب.

تشرف على الترتيبات الامنية وضمن لجنة الاتصال المشتركة لجنة الترتيبات الامنية التي تضم كلجنة الاتصال المشتركة ممثلين عن لبنان والولايات المتحدة واسرائيل وتشرف لجنة الترتيبات الامنية على لجان مشتركة للتحقق التي تعمل براً وبحراً وجواً، من اجل التأكد من سلامة الترتيبات الامنية لقد كانت اسرائيل نصر منذ البداية. على دوريات تجوب المنطقة الامنية وتقيم الحواجز على الطرقات الدولية وتفتش البيوت. وتستجوب الاشخاص وتداهم المجموعات المشبوهة.

كانت اسرائيل لذلك نصر على وجودها بكثافة في تلك المنطقة حتى يتبين للجميع انها لم تزل موجودة بشكل فعال وميداني في الجنوب اللبناني الا اننا عارضنا ذلك باعتبار ان مبدأ الدوريات يتناقض مع السيادة اللبنانية.

لا يختلف اثنان بان وجود اسرائيليين في اللجان المشتركة للتحقق هو شيء غير مستحب ولكن الخيار هو بين وجود ٥٠ الف جندي اسرائيلي محتل وبالتالي ضياع الجنوب، وبين وجود ٥٠ مراقبا منهم يعملون مع ٥٠ مراقبا لبنانياً تحت قيادة لبنانية ولمدة سنتين فقط اننا حرصنا على ان تكون مدة لجان التحقق محدودة لان الظهور الاسرائيلي في المنطقة الامنية على رغم انه محضور لا بد ان يكون موضع انتقاد وسببا للمشاكل.

لقد حاولنا تحديد منطقة امنية داخل اسرائيل تحدد فيها القوات العسكرية فرفضت اسرائيل هذه المحاولة بقوة معتبرة انها هي التي ربحت الحرب وانها هي التي تضع الشروط وهي المتضررة من العمل العسكري غير النظامي في الجنوب ثم تمكنا بعد مشادة طويلة من وضع بند في الملحق يخول لبنان ارسال لجنة تحقق الى شمال اسرائيل للتأكد من ان ليست هنالك حشود عسكرية او اي عمل من شأنه ان يهدد سلامة الاراضي اللبنانية طالبنا بالحاح بابقاء قوات الطوارىء الدولية في جنوب لبنان الا ان اسرائيل رفضت ذلك لانها تعتبر هذه القوات بمثابة ستار تعمل المنظمات الفدائية من ورائه ولكننا تمكنا من التوصل الى نص يؤمن وجود بعض قوات الطوارىء الدولية في ضواحي صيدا مع حقها بقيام دوريات في ضواحي المخيمات الفلسطينية في صيدا وصور.

وسيطلب لبنان من مجلس الامن توسيع مهمة قوة الطوارىء حتى يتسنى لنا الافادة منها بشكل لوجستي في بيروت وفي الشمال وفي البقاع اما القوات المتعددة الجنسية فيسعى الى نشرها على الطرق اللبنانية الدولية حتى يتفرغ جيشنا للقيام بالمهمات الميدانية الصرفة.

الانسحاب

تتعهد اسرائيل حسب الملحق بالانسحاب كلياً من الاراضي اللبنانية في فترة تتراوح بين ثمانية اسابيع واثني عشر اسبوعاً ولكنها في مذكرة قدمتها الى الولايات المتحدة وضعت شروطاً أخرى لانسحابها من لبنان وهذه الشروط هي الآتية

١ - الانسحاب الكامل للمقاتلين الفلسطينيين الموجودين في لبنان.

٢ - الانسحاب الكامل للجيش السوري من لبنان.

٣ - تسليم الاسرى الاسرائيليين الموجـودين في حـوزة الفلسطينيين والسوريين.

ولذلك ان هذا الاتفاق لا يعتبر ساري المفعول حتى بعد ابرامه الا عندما تقرر سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية سحب قواتها من لبنان ونحن لا نشك قط بان سوريا والمنظمة ستتعاون مع لبنان من اجل تنفيذ اهداف الاتفاق.

لقد اعلنت سوريا في قمة الرباط في ايلول ٨٢، وفي قمة عدم الانحياز في نيودلهي، عن استعدادها للانسحاب من لبنان وقد اكدت لنا منظمة التحرير ايضاً، في نيودلهي، وفي ما بعد، عن استعدادها هي ايضاً لجلاء قواتها عن لبنان.

وهناك ايضاً قرار مجلس الامن الرقم ٥٢٠، تاريخ ١٧ ايلول ٨٢، الذي يدعم لبنان في موقعه باخراج جميع القوات غير اللبنانية من لبنان وباعطاء الجيش اللبناني وحده حق الاشراف على امن جميع الاراضي اللبنانية ولكننا في علاقاتنا مع سوريا لن نلجأ الى القرارات الدولية بل ستعمل معها وننسق معها مباشرة

حتى تؤكد لها ان الاتفاق بين لبنان واسرائيل لا يمكن ان يؤثر قط على امن سوريا وعلى سلامة الحكم فيها.

ان هدف لبنان هو ان يقيم اطيب واعمق العلاقات مع سوريا ولذلك قرر مجلس الوزراء في جلسته الاخيرة تأليف فريق عمل رفيع المستوى للقيام بمباحثات مكثفة مع سوريا بغية تحقيق اهدافنا الوطنية لبنانياً وسورياً.

ان سوريا تعارض هذا الاتفاق ولكنها تؤيد استقلال لبنان وسيادته على كل ارضه فعلينا ان نبين لسوريا ان الوسيلة الوحيدة التي تعرفها او يعرفها الغير لاستعادة السيادة هي بواسطة المفاوضات التي ادت الى هذا الاتفاق ولكن الاتفاق هذا معقد ويستدعي تنفيذه تجاوز عقبات كثيرة. وقد وضعنا نحن ايضاً شروطاً برسالة موجهة الى الولايات المتحدة بانه اذا لسبب من الاسباب لم تنسحب اسرائيل من لبنان فان لبنان يعتبر هذا الاتفاق معلقاً او ملغى.

لقد قبلنا في هذا الاتفاق شروطاً كنا نفضل الا نقبلها ولكننا اخذنا في المقابل ارض الجنوب وشعب الجنـوب وامنـا لاول مـرة في تـاريـخ الحروب الاسرائيلية العربية استرجاع الارض من دون اقامة سلم او علاقات طبيعية وكل الشروط هي شروط مؤقتة ومقبولة ومعقولة اما المخاطر التي كانت قائمة والتي كانت ستستمر على رغم ان لبنان في مرحلة المفاوضات هو بلد محتل ومجزأ وضعيف فهو يتحلى في الوقت ذاته بارادة قوية ورؤية واضحة وينعم بقيادة سياسية شابة تجمع عليها ولاول مرة في تاريخ لبنان كل العائلات اللبنانية على رغم ظروف المناطق التي نعيش فيها والاحتلالات التي ترزح تحتها والمآسي اليومية الناجمة عنها.

لاءات

وهذا كل لبنان المفاوض في الوقت الذي يقبل بما يعتبره معقولاً كان يقول. لا . بكل اباء وعناد لما هو غير مقبول وعلى سبيل المثال لا الحصر قلنا .

- لا لعقد المفاوضات في مدينة القدس تلك المدينة المقدسة التي يعتبرها لبنان ملكاً للاديان الثلاثة والتي كان قد طالب بان تكون تحت اشراف دولي .

- لا لمفاوضات سياسية على مستوى الوزراء .

- لا لاقامة محطات انذار مبكر .

- لا لمحطات مراقبة تؤمن بقاء ما يزيد على الف جندي اسرائيلي في جنوب لبنان.

- لا لتعيين ضباط ارتباط اسرائيليين في كل وحدة من وحدات الجيش اللبناني في المنطقة الامنية، ولما يترتب على ذلك من اشراف عسكري غريب على جيشنا الفتي. ومن انتهاك للكرامة اللبنانية التي رفضت، ولم تزل ترفض على رغم كل العذاب والمآسي ان تمس او ان تنتهك.

- لا لاعطاء اسرائيل حق الموافقة على لضباط اللبنانيين العاملين في اللواء المتواجد جنوب نهر الزهراني.

- لا للاعتراف السياسي المتبادل بين البلدين.

- لا لاعتبار الباروك ضمن المنطقة الامنية على رغم انها تحظى، مثل باقي المناطق اللبنانية، بالأمن اللبناني وحده، وذلك كي لا يقال ان اسرائيل. عبر لجان التحقق تشرف من اعالي جبل الباروك على الاراضي السورية والتركية والعراقية والاردنية والمصرية.

- لا لفرض اسرائيل ضابطا معينا يكون مسؤولا عن اللواء الجنوبي.

- لا لطلب اسرائيل حق المطاردة عبر الاراضي اللبنانية. اي حق مطاردة اية مجموعة تدخل من لبنان الى اسرائيل للقيام باعمال عدائية هناك، والتسلل بعد ذلك الى لبنان لان هذا الشرط يعطي الجيش الاسرائيلي حجة الدخول الى ارضنا ساعة يشاء وبالاعداد التي يرتأيها.

ولم تكن هذه الشروط مجرد افكار عابرة عرضت في المفاوضات، ولكنها كانت شروطاً جدية تباحثنا فيها اشهراً.

في الوقت الذي توقع هذا الاتفاق يجب ان نتكلم بصراحة مع اخواننا في العالم العربي ونؤكد لهم ان الاتفاق مثل اتفاقية الهدنة لا يؤثر قط على علاقات لبنان العربية وبالاخص علاقاته مع سوريا. اللهم الا ليزيدها متانة وانصهاراً ان دورنا المستقبلي في الجامعة العربية سيكون كبلد مستقل حر اقوى بكثير من دورنا ونحن بلد مشتت محتل ان دورنا كعضو في معاهدة الدفاع المشترك سيكون اقوى بكثير ونحن بلد سيد قوي موحد من دورنا ونحن بلد موزع على الغير مرتهن لارادته. اذا كانت مصر التي عقدت السلام مع اسرائيل لم تنسحب من معاهدة الدفاع المشترك فلماذا يخطر على بال احد بان لبنان. وهو بصدد اتفاق يغلب عليه الطابع الامني هو على وشك ان ينسحب من هذه المعاهدة او من غيرها من الالتزامات العربية الكبرى.

ان لبنان مصمم على القيام بكل التزاماته ضمن الجامعة العربية وضمن معاهدة الدفاع المشترك ويلتزم لبنان بالاضافة بكل المواقف الخلقية والوطنية التي هي أهم من النصوص واشمل واثبت لكل الذين ينتظرون دوراً رياديا من لبنان او دوراً مسانداً في الازمات. او دوراً خلاقاً في مستقبل المجتمع العربي يقول اليوم اعطوا لبنان فرصة اسمحوا له ان يكون دعوة يتقشع طريقه وتقوا به وبشعبه وبمؤسساته وبقيادته.

لقد كنا خلال هذه المفاوضات نتباحث مع اسرائيل ومع اميركا وعيننا على مصالح سوريا تلك الدولة العربية التي تحملت اكثر من اية دولة اخرى اعباء التعبئة العسكرية دفاعاً عن الحقوق العربية الوطنية الكبرى، ويمكننا القول اننا باجلاء اسرائيل عن لبنان نحقق لسوريا الامن الحقيقي ونجعل ارض لبنان حراما كممر لهجوم اسرائيلي على سوريا نخفف الكثير من المخاطر التي قد تواجهها سوريا في معادلتها العسكرية مع اسرائيل.

البدائل

لقد استمعنا منذ بدء المفاوضات الى بدائل تجنبنا عقد اتفاق جديد مع اسرائيل الا انه من واجبنا ان نصارحكم من موقع المسؤولية باننا درسنا جميع البدائل وقررنا متابعة المفاوضات بواسطة اللجنة الثلاثية على اعتبار انها الوسيلة الافعل واليكم على سبيل المثال من اعتبره البعض بدائل.

اقترح البعض ان يعلن الحكم المقاومة الشعبية المسلحة في الجنوب ان هذا البديل يفترض مسبقاً تهيئة سياسية وعسكرية تخلق وحدة فعالة تتجاوز بها ما خلقته ثماني سنوات من الحرب ولا شك عندنا بانه اذا قرر الحكم المقاومة المسلحة ضد اسرائيل فان هذا القرار يكون بمثابة حجة تتذرع بها اسرائيل بألتها الحربية المتفوقة للسيطرة على ما تبقى من الاراضي اللبنانية وبتهديد للوجود السياسي اللبناني الموحد.

واقترح البعض الآخر اللجوء الى مجلس الامن والواضح لدى الجميع ان مجلس الامن لا يمكن ان يكون فعالاً إلا إذا كان هنالك توافق تام بين اميركا والاتحاد السوفياتي وكلكم يعلم ان مثل هذا التوافق هو شبه مستحيل وكفانا في لبنان ما تعلمناه من امثولة الاخرين ولا نريد ان نزيد عليها امثولة اخرى

فنخسر وطناً ونربح قضية او ان تكون في حوزتنا عشرات القرارات الصادرة عن مجلس الامن وعلى الجمعية العمومية تؤيد حقنا ونحن بالمقابل بلا وطن ولا ارض ولا مأوى نحن عمليون ونعرف كيف نعالج كل معضلة بالدواء المناسب لها ومعروف ان المؤتمر الاقوى على اسرائيل هو الولايات المتحدة الاميركية ومعروف كذلك ان حروب العرب واسرائيل لم تؤدِ الا الى احتلال المزيد من الاراضي العربية ونحن اليوم في لبنان بأشد الحاجة الى تضميد الجروح وللملمة النتف والى الاستقرار والسلام حتى نستعيد الوطن ونبدأ من جديد مسيرتنا الفاعلة في التاريخ.

واقترح علينا البعض ان نحيل القضية اللبنانية الى الجامعة العرية او الى قمة عربية مستعجلة لايجاد الحل المناسب لقد حاولت القمم العربية السابقة معالجة القضية اللبنانية وفشلت فشلاً دريعاً كما اصارحكم بأنني استشرت كل وزير خارجية عربي لقيته منذ تسلمي مسؤولياتي وبحثت معه في امكانية اللجوء الى قمة عربية فكان جواب كل واحد منهم سلبياً ولبنان يأسف ان تكون الجامعة العربية التي كانت تعقد عليها الآمال الكبار قد تناسته لا بل عاملته في كثير من الاحيان. وكأنه عضو غريب فيها ولكن لبنان يبقى على رغم هذا التجاهل وهذا الصمت العربي الرهيب مؤمناً بالافكار الاساسية التي تجسدها الجامعة ويتطلع الى وقت قريب يمكنه فيه ان يلعب الدور الملائم الذي من شأنه ان يقوى الجامعة ويعزز دوره فيها.

واقترح علينا آخرون استعمال الورقة الاوروبية لان لاوروبا بنظرهم علائق طيبة مع اسرائيل تمكنها من التأثير الفعال عليها ولما ذهبنا الى الدول الاوروبية وتباحثنا معها في هذا الامر قالت لنا هي نفسها ان اميركا هي الدولة الوحيدة التي يمكنها ان تؤثر في النهاية على اسرائيل.

واقترح البعض ان نعمل مع الاتحاد السوفياتي لاخراج اسرائيل من لبنان على اساس انها هي الدولة الكبرى التي تدعم النضال العربي ضد اسرائيل وقد يذكر بعضكم ان الحكومة اللبنانية طلبت عند بدء الاجتياح الاسرائيلي للبنان من الاتحاد السوفياتي التدخل السريع لوقف العدوان وكان رد السوفيات انهم ليسوا قادرين ان يؤثروا على اسرائيل.

وقيل لنا انه لا يمكن لاسرائيل ان تنسحب من لبنان لان اسرائيل معسكر متحرك يهدف الى ضم جميع الدول العربية المتاخمة اليه. وان المشكلة القائمة هي مشكلة تاريخية خطيرة، ولا بأس حسب هذا الزعم من ان نضطر في هذه المرحلة الى ان نخسر مناطق وأوطاناً ولوقت طويل، ولكن المهم الا نخسر الكرامة ولا الارادة ولا التصميم على استعادة الحق الذي هو بجانبنا والمؤسف المؤلم في هذا القول ان التاريخ ليس مبنياً على الحق. بل على القوة وليس مرتكزاً على العدالة بل على مهارة الشعوب في تحين الفرص وانتزاع الممكن من عوالم المطلق ونحن في لبنان لسنا مستعدين ان نضحي بالجنوب لعشرين سنة او لخمسين سنة. على امل ان نستعيده فيالمستقبل البعيد الى وطن لا يعلم عندها الا الله ما هو اسمه وما هي حدوده. ما هي معالمه وما هي مقوماته اذ ماذا يفيدنا ان نربح كرامة فارغة ونخسر الجنوب ماذا يفيدنا ان نضحي بالجنوب ونخسر معه البقية الباقية من لبنان ماذا يفيدنا ان نعرض الجنوب الى السيطرة الاسرائيلية فنعرض بالتالي المجتمع اللبناني كله الى الاحتلال والاقتتال والزوال.

وقيل لنا ان اسرائيل لن تنسحب من الجنوب لانها بالاساس دولة توسعية فاذا كان الموقف كذلك فماذا ينتظر منا هؤلاء البعض ان نفعل ان نبقى مكتوفي الايدي وتقول اسرائيل لن تنسحب لانها توسعية او ان نتقبل هذا الواقع وننتظر التطورات السياسية الكبرى ان في آخر هذا القرن أو في القرن المقبل على أمل ان يحتل ميزان القوى العالمي فتزول دول وتقع دول اخرى وتتغير

المقاييس على امل ان نكون نحن او ما تبقى منا من الرابحين نحن لا يمكن من موقع المسؤولية ان تقبل الحتمية السياسية بل كبلد عاقل ومتحضر سنلجأ دائماً الى العقل الى السياسة الى الدبلوماسية الى الاقناع الى تعبئة مصادر القوة عندنا وعند اصدقائنا لاستعادة الحق ولتأمين وحدة لبنان واستقلال لبنان وسيادة لبنان فنحن لم نفاوض من اجل استرجاع منطقة من لبنان وحسب بل لاسترجاع كل لبنان فلذلك عندما يكون الكل هو الهدف لا يجوز لنا ان نؤخر او نماطل او نعامر.

المخاطر على الجنوب

لقد دخلنا هذه المفاوضات وامامنا خبرة ستين سنة بين الحركة الصهيونية وبين الفلسطينيين وبين اسرائيل وبين الدول العربية المجاورة لها فاصبحنا نعرف الكثير عما يحدث لارض تحتلها اسرائيل واصبحنا نعرف الكثير عن الشهية الاسرائيلية بعد الاحتلال كما حدث في الضفة والقطاع والجولان ولذلك. وامام مسؤوليتنا التاريخية تجاه الاجيال اللبنانية الطالعة. لا يحق لنا ان نضيع الجنوب كما ضاعت مناطق عربية اخرى ارضاء لشعارات فارغة وكلمات جوفاء ومواقف عنجهية نحن نخشى على الجنوب ان يصبح كالضفة ليس قياساً لما جرى في الماضي بل لما يجري الآن وما يقال وما يفعل وما يخطط له.

لقد بدأنا نسمع منذ بضعة اسابيع تصريحات من قبل بعض الاسرائيليين تقول ان الجنوب قسم من ارض اسرائيل وبدأنا نسمع شعارات خطيرة عن الجنوب ولا حاجة لبحثها الآن لأننا لا نريد اليوم ان نفتح جروحاً نفضل كلنا ان نضمدها ولا ان نكشف اوراقاً تأمل جميعاً ان نطويها الى الابد لقد شاهدنا بأعيننا المطارات والمرافىء تنشأ في الجنوب والثكنات العسكرية تعزز ولكنها

تقام بشكل دائم وقرأنا عن الحرس الوطني، وعن القواعد اللوجستية بدأنا نقرأ بدأنا نفكر بدأنا نرى بدأنا نضطرب.

ان الاحتلال الاسرائيلي للجنوب ليس كما يظن البعض عملية عض اصابع بالنسبة لها لان اسرائيل تجني من الاحتلال ارباحاً اقتصادية هائلة واذا تمكنت من السيطرة على الجنوب كما سيطرت في الماضي على سيناء وكما تسيطر اليوم على الضفة، فان الارباح التي تجنيها دولار في السنة ولا يغفل على بال احد ان اسرائيل تحتاج الى الليطاني الذي يمكن ان يؤمن لها ٥٠ بالمائة من المياه التي تحتاجها في المستقبل القريب.

ان اسرائيل تمشياً مع ايديولوجيتها السياسية تتوق الى الارض والى الزراعة والى المياه والجنوب اللبناني وهو اخصب ارض لبنان يمكن اذا لم تستعمل الحكمة والجرأة في الوقت المناسب ان ينزلق ويصبح بين ليلة وضحاها قسما من اسرائيل.

لقد اصبحت الضفة الغربية ملقطة لتصدير العمال الى اسرائيل ويمكن ان يصبح الجنوب كذلك واصبحت الضفة متكلة كلياً على صادرات اسرائيل ويمكن للجنوب ان يصبح كذلك ان المخططات والدراسات بتحويل مياه الليطاني بواسطة اقنية وانفاق تمر بالقرب من مرجعيون ومنها الى قرية بيت نتوفة، في شمال اسرائيل حيث تتصل بجهاز الري الاسرائيلي القائم مكتملة ولا ينقصها الا الامر بالتنفيذ ولا يمكن لاسرائيل ان تستفيد كلياً من مياه الليطاني الا اذا حافظت على المنطقة التي تحتلها الآن وذلك للدفاع عن مجرى هذا النهر والحصول على المياه من المنطقة الاقرب الى البحر لانه تستحيل الاستفادة بشكل فعال من الليطاني من المنطقة التي يمر فيها على مقربة كليومترين من الحدود الاسرائيلية، وقد راجت شائعات في سباق الاحتلال الاسرائيلي عن قيام دويلات طائفية على اشلاء العائلة اللبنانية الواحدة واخذنا نقرأ في الصحف

ونطالع في المذكرات عن فوائد توزيع الوطن اللبناني على اوطان منها الوطن الدرزي ومنها الوطن الشيعي ومنها الوطن المسيحي كما تخطت هذه الشائعات لبنان، وتكلمت عن قيام الوطن العلوي.

وقد يأخذ الغير هذه الشائعات بروح لا مبالية ولا يكترث لها اما نحن الذين شهدنا مآسي التجزئة وما يمكن للغير ان يفعله في اعضاء العائلة اللبنانية فلا يجوز لنا الا نأبه لهذه الشائعات فلقد لمسنا شيئاً من حقيقتها واكتوينا بشيء من نارها.

واريد الآن ان اصارحكم برأي قد لا يعجب بعض الذين لهم مواقف مطلقة من اسرائيل انا لا اؤمن بحتمية ضم الجنوب الى اسرائيل صحيح ان الحركة الصهيونية قدمت في مؤتمر السلام في باريس خرائط عدة لاسرائيل المستقبل توصل حدود اسرائيل الشمالية الى نهر الليطاني الى نهر الاولي.

ويذكر بعضكم المراسلات بين كبار سياسي اسرائيل والمشاحنات في الكنيست التي كانت تدور من وقت الى آخر حول لبنان ولكن اسرائيل لم تحاول سنة ١٩٦١ احتلال الجنوب وكان بامكانها ان تجد الحجج الملائمة لذلك. ولم تحاول ان تحتل الجنوب سنة ١٩٧٣. وكان بامكانها ان تجد الحجج الاستراتيجية لذلك ولكنها اجتاحت الجنوب سنة ١٩٧٨ واحتلته في حزيران ١٩٨٢ لان الوضع في جنوب لبنان تدهور بشكل سهل معه لاسرائيل ان تصوره خطراً على امنها واذا لم تستعمل الحكمة اليوم وتوقع هذا الاتفاق قبل ان تغير اسرائيل رأيها وتخرج الجيش الاسرائيلي من لبنان ستجد اسرائيل وجودها في لبنان مريحاً وستجد في التعنت اللبناني حجة لبقائها الدائم فيه.

المفاوضات

لقد كانت مسيرة المفاوضات في السنة أشهر الماضية صعبة للغاية حيث كانت اسرائيل تعرض علينا شروط الغالب على المغلوب وكان المفاوض الاميركي يحاول تقريب وجهات النظر واقناع الطرفين بتقديم التنازلات لولا التدخل الاميركي لما تمكنا من التوصل الى اتفاق يؤدي الى الجلاء الاسرائيلي الكامل من دون عقد معاهدة صلح ومن دون اقامة علاقات اقتصادية طبيعية ومن دون بقاء اسرائيلي عسكري مكثف في الجنوب فكثيراً ما كنا نجد أنفسنا بين مطرقتين ولكننا صمدنا وحافظنا على خطوط وطنا الحمر على رغم اننا لا نملك من القوة سوى قوة الحق وقوة الموقف وقوة الرفض.

ولا يمكننا ان ننسى ان المفاوضات كانت تجري في ظل الاحتلال وتجري معها احداث على الارض واقتتال ومذابح فكان المفاوض اللبناني عينه على الموقف وعينه على شعب يقتل وبلد يتفكك ووطن على شفير الهاوية.

لقد حرصنا منذ بداية المفاوضات ان نضعكم ونضع الدول العربية المعنية وجميع الدول الصديقة بجو تطور هذه المفاوضات وقد عقدنا كما تعلمون اجتماعات دورية مع السفراء العرب واطلعناهم على كل ما نفعل وتباحثنا معهم في البدائل ويجب ان نقول امام اللبنانيين وامام جميع الشعوب العربية، اننا ما كنا نسمع بعد عرض مسهب وبعد تدارس البدائل الا التأكيد الكامل للموقف اللبناني المفاوض كما يجب ان نذكر العالم العربي اليوم بان الوفود البرلمانية التي زارت الملوك والرؤساء العرب شارحة موقفنا عادت كلها بالتأكيد الكامل وغير المشروط للمنهجية التي يتبعها لبنان من اجل جلاء الجيش الاسرائيلي عن اراضيه خاصة واننا احترمنا المبادىء الاساسية التي انطلقنا منها في مفاوضاتنا مع اسرائيل، وهي الاجماع الوطني، الانسحاب الكامل، السيادة اللبنانية، وعلاقات

لبنان العربية والآن وقد قطفنا ثمار هذه الجهود المكثفة وحصلنا على افضل ما يمكننا الحصول عليه فاننا ننتظر اجماعاً عربياً داعماً لاننا في صدد تحرير ارضنا من الاحتلال وفي صدد ابعاد وطننا عن مخاطر الضم والشرذمة وفي صدد انقاذ شعبنا من الغربة والتهجير ومن الدماء والدموع والمآسي.

فاذا كان للبنان العضو المؤسس في جامعة الدول العربية حق مثل باقي الدول الاعضاء في هذه الجامعة فهو حق تأييده في وقفته المصيرية وهو ينتشل نفسه بنفسه من مخالب الموت والهلاك.

نحن لسنا اول دولة في العالم العربي تستعين بالولايات المتحدة لاجلاء القوات الاسرائيلية عن ارضها ان كل دولة عربية حاربت اسرائيل اضطرت منذ اوائل السبعينات للتعاون مع الاميركيين من اجل فك ارتباط بين الجيوش ومن اجل تأمين انسحابات معينة ومن اجل تأمين انسحاب كلي ونحن لسنا أول من يطلب من اميركا وجوداً معيناً على اراضينا بواسطة لجنة ترتيبات امنية من اجل تأمين التنفيذ الكامل للترتيبات الامنية المعقودة بين اسرائيل وبيننا.

ان كل الدول العربية التي تحاربت مع اسرائيل قبلت بقيام ترتيبات امنية على ارضها ذات الخصائص الآتية:

١ - مناطق محدودة السلاح

٢ - مناطق عازلة.

٣ - مراقبين دوليين او اميركيين.

٤ - اتفاقات امنية ثنائية.

٥ - تبادل رسائل مع الاميركيين بالنسبة لبعض التفاصيل العائدة الترتيبات الامنية.

٦ - تعهد علني وضمني بابعاد المنظمات العسكرية الفلسطينية مسافات

معينة عن الحدود الاسرائيلية.

اننا ندرك ان هذا الاتفاق ليس نهاية مآسي لبنان ولكنه، ومن دون شك بداية استعادة لبنان لسيادته ولوحدته وعندما يتحرر لبنان كلياً من جميع الجيـوش والقوات غير اللبنانية المتواجدة على ارضه. تبدأ عندئذ المسيرة لتحرير المواطن اللبناني من رواسب الحرب ولاعادة بناء الوطن اللبناني الواحد الموحد غير القابل للانتكاسات الجديدة على رغم العواصف السياسية التي تهب به من هنا وهناك.

ولا يلومن احد لبنان اذا انكفا على ذاته في السنوات المقبلة حتى يرص صفوفه الداخلية ويتعرف على نفسه من جديد بعد طول غربة ويصهر مقوماته السياسية الوطنية.

اننا نتطلع الى يوم قريب يتعرف على حدودنا وعلى قرانا المنتشرة على هذه الحدود من الناقورة الى يارون عيترونا، دير ميماس، شبعا، دير العشاير، عنجر، بريتال، نحلة القاع، وادي خالد والعريضة ومنها الى المدن الساحلية المثقلة بالتاريخ والحضارة.

نجيء الى مجلسكم مرفوعي الرأس لان ايماننا قوي وقناعتنا صلبة باننا في هذا الاتفاق نضع لبنان على الطريق الصحيح من اجل تحرير كل اراضيه.

وكلنا ثقة بانكم ستباركون خطواتنا وتؤيدون انجازاتنا وتشدون عزائمنا للمضي في العمل لما فيه نصرة لبنـان وعزة لبنان وكرامة لبنان.

بعد ذلك ألقى الرئيس سلام كلمة جاء فيها نحن اليوم نجابه مخاطر جسيمة على كل الصعيد من احتلال من وجود مسلحين على ارض لبنان من تمزق داخلي. من تزمر معيشي من شكاوى ضد الحكم كان هذا يتراكم فيجعل من نفسية المواطن اللبناني نفسية تقرب الى الرفض من الظهور. ولاكن صريحاً في هذا اننا تجاه الوضع التاريخي الذي نمر فيه تعود هذا المجلس الكريم ان تكون له

وقفات تاريخية واول بادرة لوقفاته التاريخية اليوم هذا الاكتظاظ من الحضور من النواب الكرام.

لا يمكننا الا ان نقدر للحكم وللحكومة ما قاموا به من عناء في هذه الاشهر الطوال ولا يمكننا ألا أن ننظر في ضوء ذلك ان ما مقبلون عليه في الاشهر المقبلة يرتكز على الماضي الذي هو متعلق بالمستقبل والذي يعلق عليه ما وصلنا اليه في هذا الماضي على امرين لا ثالث لهما.

الامر الاول: جبهتنا المتراصة التي عبر عنها هذا المجلس في جلسته اليوم وامس.

الامر الثاني: هو ما وضعناه من اول الطريق من حدود لا نسمح لانفسنا ان نتجاوزها؛ حدود داخلية لا مجال للمفاوضة بها محافظة على الكرامة محافظة على السيادة محافظة على الارض، وحدود خارجية تتعلق وترتبط باشقائنا واخواننا العرب من حولنا وبصورة خاصة مع الشقيقة الاقرب والملاصقة سوريا والدليل ان البند الخاص الذي ورد في هذا البيان ينص على ان الفريقين لا يتقيدان بهذا المشروع الا اذا وافقت سوريا على سحب جيشها من لبنان.

اذن فالعامل الاول يجب ان نحرص عليه نحن ومن خلال هذا المجلس الكريم بتكرار الاجماع اللبناني الصامت وراء الحكم والحكومة اليوم على رغم ما لكم او لبعضكم ولي شخصياً اكثر من اي واحد منكم من مأخذ على تصرفات وما وراء الحكم ومن مع الحكم انما هذا ليس وقتاً للحساب في هذا المجلس ويجب ان نكون متضامنين موحدين لبنانيين بكل ما يعترينا من مصاعب امامنا.

نأتي الى اخواننا العرب ولا اعتقد بان الحكومة قد قصرت بل هي سعت سعياً حثيثاً وباستمرار للاتصال بكل اخ عربي بعيد او قريب شارحة موقف

لبنان ووضع لبنان. بما فصّله الآن وزير الخارجية بدقة وعناية وسعي لتأييد موقف لبنان في هذا الظرف التاريخي هنالك الشقيقة سوريا التي كان لها موقف كما سمعتم وكما نشر واذيع ولكن لي من معلومات ما يؤكد لي ان الباب مفتوح للتفاوض اذن علينا ان نسير بطريق التفاوض اذن علينا ان نسير بطريق التفاوض كما قلت تجاه العدو لم يكن لنا سلاح غير تضامننا والاسلوب الدبلوماسي المقنع وتجاه اخواننا في سوريا يجب ان يكون ذلك اقوى مما كان مع العدو مضافاً اليه عنصر المحبة التي يجب ان نفاوض بها سوريا.

لا يمكننا ان ننام على عداء او حقد ونقول اننا يمكن ان تثمر مفاوضات مع الشقيقة سوريا ارجو ان يكون هذا واضحاً. اننا ندعو الى ان يكون موقفنا صامداً وراء الحكم جامعاً مانعاً ممثلاً للرأي العام اللبناني وان يكون مضافاً لي ذلك بتوصية خاصة وليس الضروري ان تعلن بان تكون المفاوضة مع سوريا بمحبة الاخوة مهما قوبلنا به من رفض او تشبث بالاساليب السلبية.

لبنان قام في نظري على مرتكز المحبة ولولا المحبة التي تغطي بعض المساوىء على ما يصدر من هذا الفريق وذاك لكنا في شر وضعنا لبنانياً وبصورة خاصة اليوم ولاكن صريحاً اقول ان المسلمين اليوم يتحملون ما لا طاقة للجبال ان تتحمله مقابل ان ينقذوا بلدهم.

ليسمعني اخواننا بمحبة ووضوح وليدركوا هذا نحن لا نقول هذا واجبنا هذا وطننا هذا ما يدفعنا الواجب ان الحرص عليه ولكن الفت النظر الى هذا. لأنه من الاولويات التي تعرض الجبهة الداخلية الى التفكك لا سمح الله ويجب ان يكون هذا الحرص من الجميع. المسلمون كانوا من صناع هذا البلد ليس علي ان افيض واتعرض الى من يذكر كانوا في لبنان منذ ٦ آلاف و ٧ آلاف سنة ان اخواننا الموارنة لم يكونوا هنا مما يزيد عن الف سنة لبنان هذه الاشجار

والاطياب والانهار والاثمار هذا نعمة من ربنا هو اعطانا اياه إنما لبنان هذا ولبنان البلد الدولة المستقلة الحرة هو لبناننا جميعاً لبناننا نحن ويجب أن نقول ان للمسلمين عنصراً تأسيسياً هكذا كان سنة ١٩٤٣ وهكذا يجب ان يكون اليوم.

مذكرة لقاء زغرتا: الاتفاق معاهدة صلح واللبنانيون مدعوون الى الوقوف بثبات ضده

«المسؤولية المصيرية يتحملها الرئيس والمجلس والحكومة»

أعلن الرئيس سليمان فرنجية عن رفضه للاتفاقية التي تم توقيعها أمس بين لبنان واسرائيل وعدم التزامه بها وقال: ما عجزت عنه خطة «السيء» الذكر كيسنجر لترحيل المواطن اللبناني لكي يحل محله الفلسطيني تقدم اليوم وعلى صينية من ذهب الى صديق عدونا اميركا.

كما أذاع نص المذكرة التي جرى وضعها خلال لقاء زغرتا يوم السبت الماضي بحضوره والرئيس رشيد كرامي وقادة الاحزاب الوطنية، والتي تم تسليمها الى رئيس الجمهورية أمس الاول. والتي توجهت الى الحكم لكي يتبين المخاطر التي تترتب عن توقيع هذا الاتفاق وتصديقه.

وقال الرئيس فرنجية انه لا يحب لغة الانقسام ولا عبارة الجبهة العريضة.

كما طالب الحكومة بالغاء توقيعها على الاتفاقية مفترضاً اجراء حوار لبناني - سوري على مستوى القمة.

جاء هنا خلال الندوة الصحافية الاسبوعية للرئيس فرنجية والتي عقدها في قصره بزغرتا بحضور حشد من الصحفيين والمراسلين.

استهل الرئيس فرنجية ندوته باذاعة نص المذكرة وهي الآتية:

نص المذكرة

بوعي من التطورات الخطيرة والمتسارعة ونتائجها وابعادها وتفاعلاتها على كل صعيد من حياتنا الوطنية سياسياً وأهلياً واقتصادياً وحضارياً والتي يجسدها مشروع الاتفاق مع العدو الاسرائيلي.

وازاء كل هذه المخاطر نرى بأن المسؤولية التاريخية تحتم علينا ان نبين موقفنا منذ اليوم في ضوء ما نراه من مضاعفات تحتم لفت النظر اليها للمسؤولين وللرأي العام اللبناني والعربي والدولي، آملين الوصول الى موقف يحفظ سيادة لبنان ووحدة ابنائه ودوره وعلاقاته مع محيطه العربي.

ان هذه المبادىء التي نتمسك بها هي التي وردت في اكثر من خطاب لفخامة الرئيس امين الجميل نذكر منها خطاب القسم في ٢٣ ايلول ١٩٨٣، وخطاب الاستقلال في ٢٢ - ١١ - ١٩٨٢ والرسالة الى اللبنانيين في بداية العام ١٩٨٣، والحديث الى نقابة الصحافة في ٢٣ - ٤ - ١٩٨٣، والخطاب في حفل تخريج الضباط الجدد في ٦ - ٥ - ١٩٨٣.

وكان اكثر هذه الاقوال تحديداً تلك التي وردت في خطاب نيودلهي في ١٠ - ٣ - ١٩٨٣ اذ ورد فيها كمبادىء مسلمات للمفاوضات ما وصف ايضاً في حينه بالخطوط الحمر وهي التالية:

أولا: المحافظة على التوافق الوطني والتزام المواقف النابعة من ارادة الشعب اللبناني.

ثانياً: عدم التفريط بالسيادة اللبنانية فلا يمنح احداً امتيازاً ولا يكون على الارض اللبنانية اي وجود عسكري غريب.

ثالثاً: عدم التفريط بمصداقية لبنان العربية وبانتمائه الى اسرته حتى يستمر على القيام بدوره الخلاق.

فبالنسبة للمبدأ الاول نسأل هل ان لقاء زغرتا بمن تسنى له الحضور لا يعبر عن حقيقة، وهي ان اللبنانيين منقسمون حول مشروع الاتفاق وان اكثريتهم تعارضه، من هنا نأمل من الحكم الانسجام مع المبدأ الاول، وذلك بعدم الاقدام على ما يناقض هذا المبدأ ويضرب التوافق الوطني.

اما بالنسبة لعدم التفريط بالسيادة اللبنانية، فهل ان الاتفاق وما ورد فيه من بنود تتضمن اجراءات وترتيبات تعطي العدو امتيازات في البر والبحر والجو، وتبقي على ارض لبنان وجوداً عسكرياً غريباً يتغطى بنص شرعي، هل كل ذلك لا ينقض ما ورد في المبدأ الثاني؟

وفي موضوع «التفريط بمصداقية لبنان العربية وبانتمائه الى اسرته» يكفي ان نسجل مواقف الدول العربية الشقيقة التي رفضت لغاية اليوم مشروع الاتفاق لنتبين المخاطر على علاقات لبنان العربية، وعلى انتمائه ومصالحه الاساسية ومصيره. ويكفي ايضاً ان نتساءل عن البند التاسع في المشروع الذي يعطي هذا الاتفاق المشؤوم مع العدو والافضلية على اي معاهدات واتفاقات وقوانين وأنظمة اخرى عقدها لبنان في السابق. فمن هنا يمكن تصور مدى الخطورة المترتبة على ذلك بانسلاخ لبنان نهائياً عن محيطه وقومه واسرته.

أما الدور الخلاق الذي تحدثت عنه المبادىء - المسلمات الرئاسية فماذا يبقى منه عندما ينسلخ لبنان عن محيطه وينغلق داخل دائرة الهيمنة الاسرائيلية بما عبر عنه وزير خارجيتنا خير تعبير عندما قال: «ما فائدة لبنان ان يفتح باباً على اسرائيل ويغلق ٢٢ باباً»؟

ان ذلك كله يحملنا على العودة الى ماهية المشروع الذي يتبين انه في الواقع معاهدة صلح منفردة في لباس آخر. ونريد ان نؤكد هنا على الاضرار التي لحقت بلبنان وخصوصاً على الصعيد الاقتصادي والمالي مما أخذ يشعر بوطأته

وبنتائجه الجميع وباتت تهدد سلامة اوضاعنا ومجتمعنا. والاخطر ما ورد من نص يعطي اسرائيل المجال بعد ستة اشهر لفرض المزيد من المكاسب التطبيعية والاقتصادية.

كذلك نرى بأنه نتيجة مثل هذا الاتفاق الذي تم التفاوض عليه تحت وطأة الاحتلال، سيسقط لبنان حتماً في دائرة الاطماع الاسرائيلية ونفوذها سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً وحضارياً مما يقضي على دوره ورسالته في محيطه وفي العالم. ويدخل المشروع، في نظرنا، ضمن المؤامرة المستمرة والهادفة الى التقسيم والتوطين وهذا اكثر ما يقلقنا لانه قضاء نهائي على الكيان والوطن.

ومن هنا تفسيرنا لما يجري من قتال واستفزازات في الجبل والجنوب والبقاع والشمال وغير منطقة من لبنان في سياق محاولات فرض سلطة الحزب الواحد، وكذلك التدابير الهادفة الى السيطرة الحزبية الفئوية على مؤسسات الدولة مما يتنافى مع العهد المقطوع في خطاب القسم، بأن يبقى الحكم «فوق صراعات الاحزاب والطوائف».

وكل ذلك يصب في النهاية في مخطط اسرائيل ويخدم غاياتها.

ويخطيء من يظن ان ذلك سيحقق لمن يريدون اخضاع لبنان وحكمه الى مشروع الهيمنة الفئوية الطائفية لان تقدم لبنان وسر تطوره يكمن في الحفاظ على الديمقراطية والحريات وعلى صيغة العيش المشترك بين مختلف فئاته وطوائفه.

وبعد ذلك نجد في القرارين ٥٠٨ و٥٠٩ الصادرين عن مجلس الامن المنطلق الصحيح عن مجلس الامن المنطلق الصحيح لتحرير لبنان دون قيد او شرط اضافة الى ان قوة لبنان الاساسية في وحدة ابنائه هذه الوحدة التي طالما نادينا بها كسبيل لانقاذ الوطن من المؤامرة المحاكة هذه.

وحسبنا ان نذكر بقول الرئيس: «نحن نفضل الا نوقع او الا نصل الى اي

اتفاق وان يظل الوضع كما هو على ان نسجل على انفسنا اننا سلمنا بحقوق لاية قوات غير لبنانية على ارضنا».

ففي ضوء كل هذه الاعتبارات نتوجه الى اللبنانيين بمختلف قواهم ومؤسساتهم الخاصة والرسمية داعين الى الوقوف بحزم وثبات ضد مشروع الاتفاق نخص بهذا التوجه فخامة الرئيس والحكومة والمجلس النيابي كي يتبينوا المخاطر التي تترتب على توقيع هذا الاتفاق وتصديقه محملينهم المسؤولية المصيرية امام الله والشعب والتاريخ.

وان هذا هو الموقف الوطني المعبر عن ارادة الشعب اللبناني الذي نطلب على اساسه من الدول العربية والدول الصديقة والمحافل الدولية الوقوف الى جانبنا فيه.

اهم المؤشرات الاقتصادية الاسرائيلية، ١٩٦٦ - ١٩٦٩

في جداول بيانية

(النسب المئوية)

جدول رقم ١

	الزيادة أو النقصان (–) بالنسبة الى السنة السابقة			
	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
الموارد واستعمالاتها				
(بالاسعار الثابتة)				
اجمالي الاستعمالات المحلية	– ٠,٨	٣,٧	١٧,٨	١٢,٢
المنتوج القومي القائم	١,١	٢,٠	١٥,٤	١٠,٩
المنتوج القومي القائم الفردي	– ١,٥	–١,٢	١١,٦	٨,٢
الاستهلاك الخاص	٣,١	١,٤	١٢,٠	١١,٧
الاستهلاك الخاص الفردي	٠,٥	١,٧	٨,٣	٩,٠
الاستهلاك العام	٨,٣	٣٦,١	١٤,٩	١١,٣
الاستثمار القائم	– ١٦,١	– ٢٢,٠	٤٥,٩	١٥,١
ميزان المدفوعات				
الواردات (٢)	٣,٨	١٢,٤	٢٩,٥	١٥,٣
الصادرات (٢)	١٦,٥	٨,٩	٢٦,٣	٩,٩
الرصيد الاستيرادي (٢)	– ١٤,٥	١٩,٣	٣٥,٣	٢٤,٤
واردات رؤوس الاموال المتوسطة والطويلة الاجل	– ١٤,٧	٧٣,٥	– ١٥,٧	٠,٠
احتياطي النقد الاجنبي (٢٢)	– ٣,٤	١٥,١	– ٧,٣	– ٣٧,٩

	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
السكان والعمالة				
معدل عدد السكان	٢,٦	٣,٢	٣,٤	٢,٥
عدد العاملين	– ٠,٦	– ٤,٣	٩,٠	٣,٨
عدد العاطلين عن العمل (المعدل اليومي)	١٢٦,٨	٥٨,٠	– ٥٦,٣	– ٥٤,٥
الاسعار والدخل القومي				
المعدل الشهري للاجور للعامل الواحد	١٩,١	٠,٤	٣,٢	٤,٦
الاجور مقابل ساعة واحدة من العمل	١٩,٨	٣,٣	– ٠,٣	٣,٢
أسعار المنتوج القومي القائم	٨,٠	٠,٧	٢,٢	٣,٥
المعدل السنوي للرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية	٨,٠	١,٦	٢,١	٢,٥
الدخل القومي	٩,٠	٤,١	١٨,٣	١٢,٨
الدخل القومي الفردي	٦,٢	٠,٩	١٤,٤	١٠,٠
المال				
المعدل السنوي لعرض النقد	٧,٣	٢٠,٣	١٩,٠	٧,١

جدول رقم (٢)

(بالآلاف)

	١٩٦٧(٭)	١٩٦٨(٭)	١٩٦٩(٭)
معدل عدد السكان	٢٧١٥,٣	٢٨٠٦,٤	٢٨٧٧,٧
السكان القادرون على العمل	١٨٥٥,٩	١٩٢٩,١	١٩٧٧,٦
القوة العاملة المدنية (٭٭)	٩٣٢,٨	٩٦٩,٩	٩٩٠,١
نسبة القوة العاملة المدنية الى اجمالي السكان	٣٤,٤	٣٤,٦	٣٤,٤
نسبة القادرين على العمل	٥٠,٣	٥٠,٣	٥٠,١
العمال الذين يعملون بأعمال مجزية	٨٣٦,٠	٩١٠,٠	٩٤٥,٨
عدد العاطلين عن العمل	٩٦,٨	٥٩,٠	٤٤,٣
نسبة عدد العاطلين عن العمل الى القوة العاملة المدنية	١٠,٤	٦,١	٤,٥

وتبين الارقام الرسمية الصادرة عن مكاتب العمل الاسرائيلي ان عدد العمال العرب من الاراضي المحتلة الذين يعملون في اسرائيل ارتفع بصورة ملحوظة خلال سنة ١٩٦٩، بالمقابلة بالسنة السابقة. اذ ارتفع معدله السنوي الى ٨ آلاف عامل،

(٭) المعدلات السنوية.

(٭٭) راجع تعريف «القوة العاملة» في «الكتاب السنوي - ١٩٦٨» ص ١٠١٣.

المصدر: «التقرير السنوي لبنك اسرائيل لعام ١٩٦٩» ص ١٥٢.

(٭) يذكر بالمناسبة ان رئيس الوكالة اليهودية، لويس آرييه بينكوس، أعلن في ٢٨ تموز (يوليو) ١٩٦٩، ان مجموع اليهود الذين هاجروا إلى اسرائيل منذ قيامها في ١٥ ايار (مايو) ١٩٤٨ =

جدول رقم (٣)

توزيع المنتوج القومي القائم بحسب القطاعات الاقتصادية بسعر الكلفة، ١٩٦٦ - ١٩٦٩

(النسب المئوية بالاسعار الثابتة)

القطاعات	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
الزراعة والاحراج والصيد	٧,٧	٨,٤	٧,٨	٧,٣
الصناعة والتعدين والمقالع	٢١,٨	٢٢,٥	٢٤,٣	٢٥,٣
البناء	٧,٤	٥,٨	٦,٧	٨,١
الخدمات العامة (المياه والكهرباء)	٢,٢	٢,٢	٢,٠	١,٩
النقل والمواصلات	٩,٠	٨,٩	٩,١	٨,٧
المال والتأمين والعقارات	٥,٥	٥,٦	٦,٠	٥,٩
الاسكان	٦,٩	٦,٨	٦,٤	٦,٣
القطاع العام والمؤسسات التي لا تعمل للربح	٢١,٢	٢٢,٠	٢٠,٣	١٩,٢
التجارة	٩,٨	٩,٦	٩,٣	٩,٥
خدمات أخرى	٨,٥	٨,٢	٨,١	٧,٨
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: «التقرير السنوي لبنك اسرائيل لعام ١٩٦٩» ص ١٥.

= بلغ ١٨١٦٨٢٧ نسمة. وقال انه خلال السنة الأولى من قيام اسرائيل هاجر اليها ٢٠٤٠٠٠ نسمة، معظمهم من أواسط اوروبا. وقد ارتفع عدد المهاجرين اليهود في السنوات الثلاث الأولى من قيام اسرائيل إلى ٦٨٤٢٠١ نسمة. وخلال فترة ١٩٥٢ - ١٩٥٤ انخفض عدد المهاجرين إلى ٥١٤٦٣ نسمة، لكنه ارتفع إلى ١٦٢٣٠٨ نسمة خلال فترة ١٩٥٥ - ١٩٥٧، نتيجة ازدياد الهجرة من المغرب وتونس وبولونيا.

جدول رقم (٤)

الموارد الاقتصادية واستعمالاتها في اسرائيل، ١٩٦٧ - ١٩٦٩

(بملايين الليرات الاسرائيلية وبالاسعار الجارية)

	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
الاستعمالات:			
الاستهلاك الخاص	٨١١٣	٩٢٤٤	١٠٧٠٧
الاستهلاك العام	٣٥٩٩	٤٣٩٩	٥٠٠٩
الاستثمار القائم	٢٠٤٠	٣١٦٤	٣٨٣٢
المجموع	١٣٧٥٢	١٦٨٠٧	١٩٥٤٨
الموارد:			
الواردات (٢)	٤٣٥٠	٦٤٦٧	٧٤٦٠
الصادرات (٢٢)	٢٨١١	٤٠٧٦	٤٤٦٥
الرصيد الاستيرادي	١٥٣٩	٢٣٩١	٢٩٩٥
المنتوج القومي القائم	١٢٢١٣	١٤٤١٦	١٦٥٥٣
المجموع	١٣٧٥٢	١٦٨٠٧	١٩٥٤٨

(٢) القيمة «سيف» وبالأسعار الرسمية للعملات الأجنبية، وتشمل الواردات من الأراضي العربية المحتلة. وتختلف قيمة الواردات هنا عن تلك الواردة في ميزان المدفوعات فيما بعد نظراً إلى كون هذا الجدول لا يشمل الفائدة التي يؤديها القطاع العام إلى الخارج.

(٢٢) القيمة «فوب» وبالأسعار الرسمية للعملات الأجنبية، وتشمل الصادرات إلى الأراضي العربية المحتلة. غير أنها لا تشمل الفائدة التي يتلقاها القطاع العام من الخارج.

المصدر: «التقرير السنوي لبنك اسرائيل لعام ١٩٦٩» ص ١٠.

جدول رقم (٥)

الانتاج الزراعي بحسب السلع، ١٩٦٧/١٩٦٨ و ١٩٦٨/١٩٦٩

(بملايين الليرات الاسرائيلية)

	القيمة بالاسعار الجارية ١٩٦٧/٦٨	القيمة بالاسعار الجارية ١٩٦٨/٦٩ (■)	٪ الزيادة أو النقصان (-) من ١٩٦٧/٦٨ الى ١٩٦٨/٦٩: القيمة	الكمية	السعر
المنتوجات:					
البيض	١٤٦,٥	١٥٨,٠	٧,٨	١,٢	٦,٥
اللحوم	٣٤١,١	٣٥٢,٦	...	...	...
الحليب	١٨٤,٣	١٩٣,١	...	...	...
السمك	٤٥,٨	٤١,٨	- ٨,٧	- ٩,٢	٠,٥
غيرها	٢٨,٧	٣٠,١	...	...	...
المجموع	٧٤٦,٤	٧٧٥,٦	٣,٩	١,٧	٢,٢

الحاصلات:					
الحمضيات	٣٨٢,٥	٣٨٤,٤	٠,٥	– ٣,٦	٤,٣
فواكه أخرى	١٧٠,٠	٢١٣,١	٢٥,٤	١٣,١	١٠,٨
الخضار	١٢٣,٠	١٤٨,٦	٢٠,٨	١٦,٩	٣,٣
البطاطا	٢٨,٥	٢٨,٨	١,١	٤,٦	– ٣,٤
الحبوب والبقول	٧١,٣	٦٥,٦	– ٨,٠	– ٩,٧	١,٩
الحاصلات الصناعية	١٢٥,٨	١٣٧,٠	٨,٩	١٥,٩	– ٦,٠
غيرها	١٠٣,٧	١٢٢,٥	...	...	...
المجموع	١٠٠٤,٨	١١٠٠,٠	٩,٥	٥,٩	٣,٤
اجمالي الانتاج الجاري	١٧٥١,٢	١٨٧٥,٦	٧,١	٤,١	٢,٩
انتاج السلع الرأسمالية	٦٧,١	٥٧,٧	– ١٣,٩	– ١٤,٢	٠,٣
اجمالي الانتاج الزراعي	١٨١٨,٢	١٩٣٣,٣	٦,٣	٣,٤	٢,٨

(٢) أرقام معدلة.

المصدر: « التقرير السنوي لبنك اسرائيل لعام ١٩٦٩ » ص ١٨٥ ـ ١٨٨.

جدول رقم (٦)

الاستثمار القائم في القطاع الزراعي الاسرائيلي، ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩
(بملايين الليرات الاسرائيلية وبالاسعار الجارية)

	١٩٦٨ (■)	١٩٦٩
الاشجار المثمرة	٢٤,٦	٢٠,٤
الحيوانات الحية	٤,١	٦,٨
الابنية الزراعية (٢٢)	٣٣,٧	٣٨,٧
الماكينات والمعدات	٦٨,٢	٨٩,٩
استصلاح الاراضي وتصريف المياه والمراعي الطبيعية الخ	١١,٠	١٢,٠
التحريج	٢٧,٣	١٨,٥
اجمالي الاستثمار في الزراعة	١٦٨,٩	١٨٦,٣
مشاريع المياه	٥٨,٤	٤٣,٣
اجمالي الاستثمار في الزراعة ومشاريع المياه	٢٢٧,٣	٢٢٩,٦

(٢) أرقام معدلة.

(٢٢) أبنية في المزارع، برك للأسماك، وشبكات مياه الري الداخلية.

المصدر: « التقرير السنوي لبنك اسرائيل لعام ١٩٦٩ » ص ١٩٩.

جدول رقم ٧

المنتوج الصناعي القائم بحسب الفروع الصناعية، ١٩٦٧ - ١٩٦٩
(بآلاف الليرات الاسرائيلية)

الفروع الصناعية	قيمة انتاج ١٩٦٩ بسعر الكلفة (بأسعار سنة ١٩٦٧)	النسبة المئوية للزيادة الحقيقية او النقصان (-) بالنسبة الى السنة السابقة		
		١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
المناجم والمقالع	١٩٦,٦٤٨	– ٥,٤	١٨,٥	٥,٧
المواد الغذائية	١,٩٢٥,٧٧٨	٥,٥	١٤,٠	٨,٢
المنسوجات	٩٢٥,٤٥٧	– ٦,٠	٢٨,٧	١٣,٩
الملابس	٣١٤,١٢٠	– ١,٥	٢٩,٩	١٧,٠
الاخشاب والنجارة	٥٣٧,٦٤٠	– ٦,٩	٤١,٤	١٨,٤
الورق ومنتوجاته	١٨٥,٤١٦	١٠,٦	١٩,٥	٣,١
المطبوعات والنشر	٢٢٠,١٥٦	١٧,٨	١٣,٣	٤,٦

الفروع الصناعية	قيمة انتاج ١٩٦٩ بسعر الكلفة (بأسعار سنة ١٩٦٧)	النسبة المئوية للزيادة الحقيقية أو النقصان (-) بالنسبة الى السنة السابقة		
		١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
الجلد ومصنوعاته	١٥٢,٠٠٠	-١١,٥	٢٢,٨	١٣,١
المطاط والبلاستيك	٣٧٠,٣٠١	-٠,٦	٤٤,٥	٢٢,١
الكيماويات والبتروك المكرر	٨٤٧,٩٥٨	٤,٩	٢٧,٦	١٤,٣
المواد غير المعدنية	٤٤٩,٢٤٧	-٢٥,٤	٢٦,٤	١١,٥
الالماس	٧٧٥,٦٧٥ (٢)	-٦,٢	٢١,٧	٤,٢
المعادن الاساسية	٢٦٥,٣٥٤	-١٦,٥	٤٥,٥	١٨,٧
المنتوجات المعدنية	٦٧١,٣٨١	-١١,٦	٤٠,٩	١٩,٠
المعدات الكهربائية والالكترونية	٦٧٤,٦٤٨	-١٥,٥	٧١,١	٦٠,٨
معدات النقل	٨٢٠,٣١٥	-١,٠	٤١,١	٣٠,٥
أشياء مختلفة	١٢٠,٥٤٨	١١,٢	٣٤,٣	٢١,٠
المجموع	٩,٨٧٣,٦٩٩	-٣,١	٢٨,٧	١٦,٤

(٢) الصادرات « فوب »

المصدر : « التقرير السنوي لبنك اسرائيل لعام ١٩٦٩ » ص ٢٠٧.

جدول رقم ٨

الصادرات الصناعية الاسرائيلية بحسب الفروع الرئيسة، ١٩٦٥ - ١٩٦٩
(بالاسعار الجارية « فوب »)

	اجمالي الصادرات خلال ١٩٦٩ (بآلاف الدولارات)	النسبة المئوية للزيادة أو النقصان (-) بالنسبة الى السنة السابقة				
		١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
المناجم والمقالع	٣٨,٤٦٦	٣١,٢	٢١,٥	٣,٣	٩,٥	١٤,٠
المواد الغذائية	٥٥,٥٩٨	٧,٢	٥,٥	٧,١	٢١,٧	٢٧,٦
المنسوجات	٦٦,٠٣٨	٠,١	١٤,٦	١٨,٧	٢١,٥	٣١,٧
الملابس	١٤,٦٣٢	٨,٩	٥,٦	٢,٢	٢٢,٨	٨,١
الاخشاب والنجارة	٩,١٧٢	١٤,١	-٨,٣	١٤,٥	-٥,٠	١٢,٨
الورق ومنتوجاته	٢,١٥٠	-١,٣	-٢٤,١	١٦٠,٠	٨,٤	-٢,٢
المطبوعات والنشر	٥,٠٢٨	-١٣,٤	٢٢,٩	٢٩,٥	٥,٣	٢٨,٩
الجلد ومصنوعاته	٣,٥٤٩	١,٠	٤٦,٤	٢٩,٦	٢٨,٩	٨٦,١

المطاط والبلاستيك	١٩,١٣٣	٤,٣	١٢,٦	٩,٥ −	١٤,٩	٥٠,٤
الكيماويات والبترول المكرر	٤٥,١٣٤	١٧,٦	٢٨,٤	١٧,٤	١٩,١	١,٠
المواد غير المعدنية	٣,٣٥٦	٣٤,٦	٠,٣ −	١١,٠ −	١٩,٤ −	١٢,١ −
الالماس (صافي)	٢١٥,٩٠٧	١١,٦	٢٥,١	٤,٤ −	٢٢,٩	١١,٢
المعادن الاساسية	٥,٢٤٠	١٠٢,٦	١٣,٤	٤٢,٣ −	١٥,٠	٠,٤ −
المنتوجات المعدنية	٣٣,٠٨٥	٣٠,٢	١٦,٨	١٥,٨ −	١٤٩,٠	٠,٤
الماكينات	٨,٥٦٠	١٤٩,٢	٣٠,٥	٨٦,٣	٦,٢	٦٣,٢
المعدات الكهربائية والالكترونية	٩,٢٨٢	٨٧,١	٤,٢	٨٧,٠	٣٧,٦	٠,٤ −
معدات النقل	١٠,٩٠٧	٢٦,٦ −	٤٧,٩	٧٧,٩	٣٧,٦	٠,٤ −
اشياء مختلفة	٩,٦١٨	٢١,١ −	١٧,١	٣٢,٧	٤٦,٠	٢٠,٨
اجمالي الصادرات الصناعية	٥٥٤,٨٥٥	٢١,٦	١٨,٨	٣,١	٢٤,٨	١٥,٥
اجمالي الصادرات باستثناء الالماس	٣٣٨,٩٤٨	١٣,٤	١٤,٣	٩,١	٢٦,٣	١٨,٤

المصدر: «التقرير السنوي لبنك اسرائيل لعام ١٩٦٩» ص ٢٢٢.

جدول رقم ٩

تطور الميزان التجاري الاسرائيلي، ١٩٦٠ - ١٩٦٩
(بآلاف الدولارات الاميركية)

السنة	الواردات القائمة	الواردات المعادة	الواردات الصافية	الصادرات القائمة	الصادرات المعادة	الصادرات الصافية	الرصيد الاستيرادي	نسبة الصادرات الى الواردات
١٩٦٠	٥٠٢,٦٧٨	٧,٠٣٢	٤٩٥,٦٤٦	٢١٦,٦٠٥	٥,٣٢٩	٢١١,٢٧٢	٢٨٤,٣٧٠	٪٤٢,٦
١٩٦١	٥٩١,٩٨٦	٨,٠٧٤	٥٨٣,٩١٢	٢٤٥,٢٨٠	٦,١٩٨	٢٣٩,٠٨٢	٣٤٤,٨٣٠	٪٤٠,٩
١٩٦٢	٦٣٤,٥٣٤	٨,٣١٢	٦٢٦,٢٢٢	٢٧٩,١٩٧	٧,٧٩٤	٢٧١,٤٠٣	٣٥٤,٨١٩	٪٤٣,٣
١٩٦٣	٦٧٢,٠٨٦	١٠,٠٩٩	٦٦١,٩٨٧	٣٥١,٤٩٤	١٣,٢٠٩	٣٣٨,٢٨٥	٣٢٣,٧٥٢	٪٥١,١
١٩٦٤	٨٣٧,٤٩١	٢١,٩٩١	٨١٥,٥٠٠	٣٧٢,٣٥٠	٢٠,٥٤٩	٣٥١,٨٠١	٤٦٣,٦٩٩	٪٤٣,١
١٩٦٥	٨٣٢,٢٤٤	٢١,٢٨٨	٨١٠,٩٥٦	٤٢٩,٥٩١	٢٣,٤٩٦	٤٠٦,٠٩٥	٤٠٤,٨٦١	٪٥٠,١

١٩٦٦	٨٣٤,٩٤٠	٢١,١٣٣	٨١٣,٨٠٧	٥٠٣,٤٤٤	٢٦,٥١٨	٤٧٦,٩٢٦	٣٣٦,٨٨١	٪٥٨,٦
١٩٦٧	٧٧٥,٠٥٠	٢٠,٩٣٩	٧٥٤,١١١	٥٥٤,٤٥٣	٣٧,٢٠٨	٥١٧,٢٤٥	٢٣٦,٨٦٦	٪٦٨,٦
١٩٦٨	١,١١٥,١٤١	٢٧,٥٩٢	١,٠٨٧,٥٤٩	٦٣٩,٢١٩	٣٧,١١٤	٦٠٢,١٠٥	٤٨٥,٤٤٤	٪٥٥,٤
١٩٦٩	١,٣١٩,٠٩١	٢٨,١١٧	١,٢٩٠,٩٧٤	٧٢٣,٧٦٩	٤٠,٥٣٣	٦٨٣,٢٣٦	٦٠٧,٧٣٨	٪٥٢,٩

ملاحظة: لا تشمل ارقام السنوات ١٩٦٧ - ١٩٦٩ المبادلات التجارية مع الاراضي العربية التي احتلت بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وهي تشمل فقط المبادلات بين اسرائيل وبقية بلاد العالم التي تقوم بينها وبين اسرائيل علاقات تجارية.

المصدر: «المجموعة الاحصائية الاسرائيلية لعام ١٩٧٠»، مكتب الاحصاء المركزي، ص ٢٠٨ - ٢٠٩.

جدول رقم ١٠

توزيع الواردات الاسرائيلية، ١٩٦٧ - ١٩٦٩
(بملايين الدولارات الاميركية)

	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
السلع الاستهلاكية (للاستهلاك المباشر)	٧٦,٤	١١١,٣	١٤٠,٣
- سلع غير دائمة	٥٧,٩	٧٢,٨	٧٩,٠
مواد غذائية	٣٣٠٣	٣٧,٧	٢٤,٥
أشياء اخرى	٢٤,٦	٣٥,١	٣٦,٥
- سلع دائمة	١٨,٥	٣٨,٥	٦١,٣
المواد الخام:	٥٦٨,٢	٧٧٣,١	٨٩٤,٥
- للزراعة	٥١,٩	٥١,٠	٥٠,٢
- للصناعة (بما فيها الالماس)	٤٢٠,٤	٥٨٧,٩	٦٨٠,٥
- للبناء والطرق	٧,٧	١٥,٥	١٨,٧
- محروقات	٥٥,٤	٦٢,٨	٦٩,٩
- قطع غيار	٣٢,٨	٥٥,٩	٧٦,٨
السلع الاستثمارية:	١٣٠,٥	٢٣٠,٧	٢٨٢,٥
- للزراعة	٤,٨	٦,٤	٩,٢
- للصناعة والتشييد والمياه	٤٩,٠	١٠٩,٤	١٥٧,٤
- للنقل والمواصلات وقطع غيارها	٥٧,٤	٨٩,٣	٨١,٠
منها: سفن وطائرات	(٣٤,١)	(٥٧,٦)	(٣٢,٠)
- سلع للاعمال والخدمات وغيرها	١٩,٣	٢٥,٦	٣٤,٩
المجموع العام	٧٧٥,١	١١١٥,١	١٣١٩,١

المصدر: مصدر الجدول السابق، ص ٢٢٥.

جدول رقم ١١

توزيع الصادرات الاسرائيلية، ١٩٦٧ - ١٩٦٩
(بملايين الدولارات الاميركية)

	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
الصادرات الزراعية:	١٠٧,٩	١١٢,٩	١١٨,١
منها: حمضيات	٨٥,٣	٨٨,٤	٩١,٥
فواكه وخضار طازجة	٣,٦	٨,٧	٩,٧
بيض	٥,١	٢,٩	٢,٢
مواد اخرى	١٣,٩	١٢,٩	١٤,٦
الصادرات الصناعية:	٤٤٦,٦	٥٢٦,٣	٦٠٥,٨
منها: الالماس المصقول	١٩٣,٠	٢٢٩,٣	٢٥٣,٥
منسوجات والبسة	٥١,٩	٦٢,٨	٨٠,٦
منتوجات غذائية	٣٦,٩	٤٣,٥	٥٥,٦
كيماويات	٣٦,٠	٤٢,٨	٤٥,١
مطاط وبلاستيك	١٢,٥	١٤,٤	١٩,١
منتوجات منجمية	٢٨,٨	٣٢,٤	٣٥,٩
أشياء أخرى	٨٧,٥	١٠١,١	١١٦,٠
المجموع العام	٥٥٤,٥	٦٣٩,٢	٧٢٣,٨

ويبين الجدول رقم (١١) الخاص بالصادرات الاسرائيلية ان الصادرات الاجمالية ارتفعت خلال سنة ١٩٦٩ نحو ١٣,٢ بالمائة مقابل ١٥,٣ بالمائة

المصدر: مصدر الجدول السابق، ص ٢٢١.

خلال السنة السابقة ويعود السبب الرئيسي في هذا الانخفاض الى تدني معدل الزيادة في صادرات الالماس المصقول وصادرات الحمضيات (وتكون هذه الصادرات مجتمعة نحو ٤٧ بالمائة من الصادرات الاجمالية).

ويلاحظ بالنسبة الى صادرات السلع الزراعية خلال السنة المعنية ان ٤٢ بالمائة منها (٤٩,٦ مليون دولار) صدر الى بلاد السوق الاوروبية المشتركة.

تأتي مجموعة بلاد السوق الاوروبية المشتركة في المقدمة ايضاً بالنسبة الى صادرات اسرائيل الصناعية، فقد استوعبت ٢٢,٩ بالمائة منها (اي ١٣٨,٨ مليون دولار) خلال سنة ١٩٦٩.

جدول رقم ١١

توزيع الصادرات الاسرائيلية، ١٩٦٧ - ١٩٦٩
(بملايين الدولارات الاميركية)

	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
الصادرات الزراعية:	١٠٧,٩	١١٢,٩	١١٨,١
منها: حمضيات	٨٥,٣	٨٨,٤	٩١,٥
فواكه وخضار طازجة	٣,٦	٨,٧	٩,٧
بيض	٥,١	٢,٩	٢,٢
مواد اخرى	١٣,٩	١٢,٩	١٤,٦
الصادرات الصناعية:	٤٤٦,٦	٥٢٦,٣	٦٠٥,٨
منها: الالماس المصقول	١٩٣,٠	٢٢٩,٣	٢٥٣,٥
منسوجات والبسة	٥١,٩	٦٢,٨	٨٠,٦
منتوجات غذائية	٣٦,٩	٤٣,٥	٥٥,٦
كيماويات	٣٦,٠	٤٢,٨	٤٥,١
مطاط وبلاستيك	١٢,٥	١٤,٤	١٩,١
منتوجات منجمية	٢٨,٨	٣٢,٤	٣٥,٩
أشياء أخرى	٨٧,٥	١٠١,١	١١٦,٠
المجموع العام	٥٥٤,٥	٦٣٩,٢	٧٢٣,٨

ويبين الجدول رقم (١١) الخاص بالصادرات الاسرائيلية ان الصادرات الاجمالية ارتفعت خلال سنة ١٩٦٩ نحو ١٣,٢ بالمائة مقابل ١٥,٣ بالمائة

المصدر: مصدر الجدول السابق، ص ٢٢١.

خلال السنة السابقة ويعود السبب الرئيسي في هذا الانخفاض الى تدني معدل الزيادة في صادرات الالماس المصقول وصادرات الحمضيات (وتكون هذه الصادرات مجتمعة نحو ٤٧ بالمائة من الصادرات الاجمالية).

ويلاحظ بالنسبة الى صادرات السلع الزراعية خلال السنة المعنية ان ٤٢ بالمائة منها (٤٩,٦ مليون دولار) صدر الى بلاد السوق الاوروبية المشتركة.

تأتي مجموعة بلاد السوق الاوروبية المشتركة في المقدمة ايضاً بالنسبة الى صادرات اسرائيل الصناعية، فقد استوعبت ٢٢,٩ بالمائة منها (اي ١٣٨,٨ مليون دولار) خلال سنة ١٩٦٩.

جدول رقم ١٢

صادرات الحمضيات والالماس المصقول بحسب اهم البلاد ، ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩

(بملايين الدولارات الاميركية)

البلاد	صادرات الحمضيات		صادرات الالماس المصقول		صادرات الالماس٪ الى الصادرات الاجمالية	
	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٩
ايطاليا	٠,٦	٠,٨	٠,٨	١,٠	١٦,٦	١٤,٤
بلجيكا ولوكسمبورج	٤,٥	٤,٥	٢٥,٧	٣٠,٠	٦٨,٩	٧٦,٣
المانيا الاتحادية	٢١,٩	٢١,٣	١١,٣	١٤,٢	٥٧,١	٥٥,٤
هولندا	٦,٢	٤,٤	١٦,٩	١٥,١	٧٠,٤	٦٢,٩
فرنسا	٨,١	٨,٤	٧,٢	٧,٩	٥٠,٥	٤٣,٩
النمسا	٢,٩	٣,٠	٠,٤	٠,٦	٥٥,٩	٥٤,٥
الدانمارك	٢,٠	٣,١	٠,١	٠,٢	٤٤,٦	٥٧,٨
بريطانيا	٢٠,٥	٢١,١	٨,١	٥,٧	٣٨,١	٣٥,٨
النروج	١,٨	٢,٣	٠,٠	٠,٠	٥٨,٤	٦٥,٧
فنلندا	٣,٣	٤,٢	٠,٠	٠,٠	٧١,٧	٦٣,٦
السويد	٥,٤	٥,٧	٠,٢	٠,٣	٥٤,٩	٥٢,٦
سويسرا	٣,٦	٣,٩	٢٠,١	٢٣,٧	٧٩,١	٨١,٢

ايران	٠,٠	-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
الولايات المتحدة	١,٢	١,١	٧٢,٧	٧٥,٨	٦١,٩	٥٦,٧
الحبشة	٠,٠	٠,٠	-	-	٠,٠	٠,٠
جنوب افريقيا	-	٠,٠	٠,١	٠,٢	٢,٨	٢,٤
هونج كونج	٠,٢	-	٢٤,٧	٣٣,٥	٩٨,٨	٩٨,٨
يوجسلافيا	٢,٦	٣,٢	-	-	٢٣,٠	٤,٦
اليابان	-	-	٢١,٧	٢٤,٥	٨٩,٦	٨٠,٥
كندا	٠,٧	٠,٧	٣,٨	٤,٠	٣٦,٦	٢٧,٩
رومانيا	١,٢	١,٠	-	-	١١,٩	٦,٧
بلاد أخرى	١,٦	٢,٦	١٥,٥	١٦,٨	١٦,٧	١٦,١
المجموع	٨٨,٣	٩١,٣	٢٢٩,٣	٢٥٣,٥	٤٩,٦	٤٧,٦

المصدر: استخلصت أرقام هذا الجدول من «المجموعة الاحصائية الاسرائيلية لعام ١٩٧٠» ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

ويبين الجدول رقم (١٢) توزيع صادرات الحمضيات والالماس المصقول بحسب البلاد خلال سنتي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ ونسبة هذه الصادرات مجتمعة الى صادرات اسرائيل الاجمالية الى كل بلد. كما يبين الجدول اللاحق رقم (١٣) التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الاسرائيلية بحسب البلاد خلال السنتين المشار اليها.

جدول رقم ١٣

توزيع الصادرات والواردات الاسرائيلية بحسب البلاد، ١٩٦٨ - ١٩٦٩
(بآلاف الدولارات الاميركية)

البلاد	الصادرات ١٩٦٨	الصادرات ١٩٦٩	الواردات ١٩٦٨	الواردات ١٩٦٩
اوروبا:	٣٥٥,٨٧٢	٣٨٩,٣٥٢	٦٩٤,٠٣٧	٨٠٥,٢١١
السوق الاوروبية المشتركة	١٧٣,١٩٩	١٨٨,٥٤٢	٣٢٠,٣٥٣	٣٩٧,٢٥٦
منها: ايطاليا	٨,١٩٠	١١,١٢٤	٥٥,٤٣٠	٧٠,٢٠٣
بلجيكا ولوكسمبورج	٤٣,٨١٩	٤٥,٢٠٥	٤٢,٥٥١	٤٨,١٣٨
المانيا الاتحادية	٥٨,٠٩٤	٦٤,٠٦١	١١٥,٧٠٣	١٥٥,٣٦٠
هولندا	٣٢,٧٤٢	٣١,٠٢٦	٥٢,٧٣٠	٧١,٧١٠
فرنسا	٣٠,٣٥٤	٣٧,١٢٦	٥٣,٩٣٩	٥١,٨٤٥
منطقة التجارة الحرة الاوروبية	١٣٣,٨٧٩	١٤٤,٢٨٣	٣٣٦,٥٧٣	٣٦٢,٦١٩
منها: النمسا	٦,٠٥٥	٦,٦١٥	٦,٥٤٥	١١,٠٧٣
الدانمارك	٤,٧٤٣	٥,٧١٢	٤,٨٤٦	٧,١٨٣
بريطانيا	٧٤,٨٥٦	٧٤,٨٥٠	٢٣٠,٨٩٠	٢٤٥,٥٩٤
السويد	١٠,١٧٦	١١,٤٠١	١٥,١٢٨	٣١,٦٨٧
سويسرا	٢٩,٨٣٥	٣٤,٠٣٠	٣٦,١٠٧	٤٩,٧٣٥
فنلندا	٤,٦٤٩	٦,٦٥٢	٩,٤٥٣	١٠,٩١٤

بلاد اوروبية اخرى	٤٨,٧٩٤	٥٦,٥٢٧	٣٧,١١١	٤٥,٣٣٦
منها : بلغاريا	٨٤٤	٢,٢٠٣	١,٩٥٩	١,٦٢٤
الاتحاد السوفييتي	٤	١	٥٦٧	٢٥٦
يوجسلافيا	١١,٣٣٨	٦,٨٩٥	٨,٨٥٧	١١,٢٢٧
اليونان	٩,١٥٢	١٢,١٩١	٢,٥٥٠	٣,١٣٧
اسبانيا	٥,٦٣٤	١٠,٩٤٣	٢,٣٣٧	٣,٦٢٢
رومانيا	١٠,٠٩٥	١٤,٨٩٦	١٠,٧٣١	١٧,٦١٣
آسيا :	٨٦,٣٢٩	١٠٦,٤٢٣	٢٠,١٢٨	٣٣,٦٨٧
منها : ايران	١٥,٧٠١	١٩,٧٥٧	١,٢٤٩	٢,٧٣٢
هونج كونج	٢٥,١٢٧	٣٣,٨٨٦	٩٨٦	١,٩٥٢
تركيا	٣,٦٢٦	٢,٠١٢	٢,٣٣٦	٤,٧٥٦
اليابان	٢٤,٢١٠	٣٠,٤١٧	١٢,٦٦٥	١٨,٩٥٣
اتحاد ماليزيا	٥,٥٤٣	٧,٦٣٤	٤٥	٢٣٠
قبرص	٣,٤٨١	٣,٧٧٨	٧٤٥	١,٣٣٢
افريقيا :	٢٨,١٢٥	٣٤,٢٦٧	٣٠,٩٥٦	٣١,٢١٦
منها : اوغندا	٣,٥٧٥	٣,٣٠٧	١,٨١٥	١,٨٣٥
الحبشة	٤,٩٥٩	٤,٢٨٦	٢,٠٩٣	١,٦٩٩
غانا	١,٩٤٨	١,٩٠٧	١,٨٣٥	١,٩٤٠
جنوب افريقيا	٥,٦٥٦	٨,١٨٣	٥,٢٣٩	٥,٧٩١
نيجيريا	٢,١١٧	٢,٥٧٧	١٤	٣٣

اميركا :	١٤٠,٢٦٤	١٦٢,٤٦٧	٢٧٧,٦٨٥	٣٤٥,٥٧٨
منها : الولايات المتحدة	١١٩,٣٤٩	١٣٥,٧١٣	٢٤٧,٥٢٩	١٠٩,٣٢٦
كندا	١٢,٢٦١	١٦,٨٣٩	٨,٤١١	١٠,٠٥٠
بنما	٦٤٠	٢,٠٤٥	-	١٨٢
الارجنتين	١,٣٨١	٢,٣٤٦	١٣,٤٥٦	١٣,٣٦٠
البرازيل	٢,٣٣٢	١,٧٨٧	٣,١٧٩	٤,٤٣٣
أوروجواي	٢١٥	٢١١	٣,٤٤٩	٤,٤٣٣
اوقيانيا :	٣,٨٢٦	٥,٤٦٠	٣,٠٦٦	٤,٠٠٣
منها : اوستراليا	٣,٥٥٥	٥,٢٩٨	٢,٩١٩	٣,٧٠٠
بلاد أخرى:	٢٤,٨٠٣	٢٥,٨٠٠	٨٩,٢٦٩	٩٩,٣٩٦
المجموع العام	٦٣٩,٢١٩	٧٢٣,٧٦٩	١,١١٥,١٤١	١,٣١٩,٠٩١

المصدر : مصدر الجدول السابق، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠.

جدول رقم ١٤

ميزان المدفوعات الاسرائيلي، ١٩٦٨ - ١٩٦٩
(بملايين الدولارات الاميركية)

	١٩٦٨ (■)			١٩٦٩		
	دائن	مدين	الصافي	دائن	مدين	الصافي
أ - الحساب الجاري	١١٤٦,٨	١٨٦٥,٠	- ٧١٨,٢	١٢٥٦,٢	٢١٤٩,٨	- ٨٩٣,٦
ب - التحويلات دون مقابل	٤٤٨,٣	١٣,٦	٤٣٤,٧	٤٨٩,١	١٠,٩	٤٧٨,٢
التحويلات الشخصية						
نقدا	١٣٠,٨	٢,٦	١٢٨,٢	١٥٨,٧	١,٥	١٥٧,٢
عينا	٩,٨	٤,٠	٥,٨	١١,٦	٦,٤	٥,٢
التعويضات الالمانية الشخصية	١٤٣,٣	-	١٤٣,٣	١٣٧,٥	-	١٣٧,٥
تحويلات المؤسسات						
نقدا	١٦٢,٦	-	١٦٢,٦	١٧٩,١	-	١٧٩,١
عينا	١,٨	-	١,٨	٢,٢	-	٢,٢
التحويلات الحكومية	-	٧,٠	- ٧,٠	-	٣,٠	- ٣,٠
ج- حركة رؤوس الاموال:	٦٤٨,٣	٣٢٨,٩	٣١٩,٤	٩٠٠,٧	٤٣٢,١	٤٦٨,٦
حركة رؤوس الاموال المتوسطة والطويلة الاجل	٥٤٢,٣	٢٨٢,٠	٢٦٠,٣	٥٦٠,٤	٣٤٥,٤	٢١٥,٠
- قروض التنمية والاستقلال	١٨١,٩	١٠٣,٩	٧٨,٠	١٨٣,٨	١٢٠,٥	٦٣,٣
- قروض البنك الدولي	٤,٣	٥,٠	- ٠,٧	٦,٤	٦,٥	- ٠,١
- قروض بنك الاستيراد والتصدير	٧,٦	٨,٥	- ٠,٩	١٦,٧	٧,٦	٩,١
- قروض الحكومة الاميركية	٥١,٢	١٥,٢	٣٦,٠	٣٩,٧	٢٩,٤	١٠,٣

ـ قروض أخرى	٢٣٥,٣	٩٦,٥	١٣٨,٨	٢٢٢,٩	١٢٠,٠	١٠٢,٩
ـ استثمارات من الخارج (صافي)	٦٢,٠	٥٢,٩	٩,١	٩٠,٩	٦١,٤	٢٩,٥
حركة رؤوس الاموال القصيرة الاجل	١٦٠,٠	٤٦,٩	٥٩,١	٣٤٠,٣	٨٦,٧	٢٥٣,٦
ـ قروض قصيرة الاجل	-	٣٥,٤	- ٣٥,٤	-	٨٣,٤	- ٨٣,٤
ـ حسابات مقاصة	٨,٠	-	٨,٠	٠,٤	-	٠,٤
ـ ودائع الحكومة الاميركية	-	١١,٤	- ١١,٤	-	٣,٣	- ٣,٣
ـ ودائع أجنبية لدى بنك اسرائيل	-	-	-	٣٠,٠	-	٣٠,٠
ـ ودائع أجنبية أخرى	٤٦,٠	-	٤٦,٠	٦٦,١	-	٦٦,١
ـ ودائع لدى صندوق النقد الدولي	-	-	-	٢٢,٥	-	٢٢,٥
ـ ذهب لدى صندوق النقد الدولي	-	-	-	٢٢,٥	-	٢٢,٥
ـ ودائع في الخارج	٥٢,٠	-	٥٢,٠	١٦٨,١	-	١٦٨,١
ـ تسويات خاصة بالعملات الاجنبية	-	-	-	٣٠,٧	-	٣٠,٧
ـ ذهب نقدي	-	٠,١	- ٠,١	-	-	-
المجموع (أ + ب + ج)	٢٢٤٣,٤	٢٢٠٧,٥	٣٥,٩	٢٦٤٦,٠	٢٥٩٢,٨	٥٣,٢
صافي السهو والخطأ	-	٣٥,٩	- ٣٥,٩	-	٥٣,٢	- ٥٣,٢

(٢) أرقام معدلة.

المصدر: « التقرير السنوي لبنك اسرائيل لعام ١٩٦٩ » ص ٤٨.

الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان

في جداول بيانية

١٩٧٥ ـ ١٩٨٢

جدول رقم (١)

يبين هذا الجدول الاعتداءات على لبنان منذ ١٩٧٥ الى ١٩٨٢

١١ - ٧٥/١/١٧	لبنان	اقتحام قرية كفرشوبا
ايار (مايو) ٧٥	لبنان	اعتداءات على قرى لبنانية
٧٥/٦/١٥	لبنان	عدوان على منطقة العرقوب
٧٥/٧/٧	لبنان	عدوان جوي وبحري على منطقة صور
٧٥/٧/١٣	لبنان	قصف مخيم عين الحلوة - صيدا
٧٥/٨/٥	لبنان	انزال بحري بالقرب من مخيم البص - صور
٧٥/٨/١٦	لبنان	قصف مخيم البص - صور
٧٥/٨/٢٠	لبنان	اغارة على قريتي حام وسرغايا في البقاع
٧٥/٩/٣	لبنان	قصف منطقة العرقوب
٧٥/٩/٤	لبنان	محاولة انزال بحري قرب مخيم عين الحلوة
٧٥/٩/٢١	لبنان	معركة بحرية مع الزوارق الاسرائيلية قرب صور
٧٥/٩/٢٦	لبنان	اغارة على منطقة العرقوب
٧٥/١٢/٢	لبنان	اعتداء جوي على قرى جنوبية ومخيم النبطية ومخيمي البارة والبداوي في الشمال.
٧٦/١/٢٠	لبنان	قصف على مجدل سلم.
٧٦/١/٦	لبنان	القوات الاسرائيلية تخترق الاراضي اللبنانية وتمشط منطقة الحدود وتقيم حواجز لتفتيش السيارات.

٧٦/١/٧	لبنان	الطائرات الاسرائيلية تخترق الاجواء اللبنانية
٧٦/١/٢٥	لبنان	الطائرات الاسرائيلية تخترق الاجواء اللبنانية
٧٦/١/٢٨	لبنان	الطائرات الاسرائيلية تخترق الاجواء اللبنانية
٧٦/٢/١٣	لبنان	دورية اسرائيلية تفتح النار على حرج القورح - بنت جبيل
٧٦/٢/	لبنان	الطائرات الاسرائيلية تخترق الاجواء اللبنانية.
٧٦/٢/١	لبنان	العدو الاسرائيلي يقيم حاجزاً قرب بلدة العديسة في قضاء مرجعيون وجنوده يخطفون مواطناً من ميس الجبل.
٧٦/٢/٩	لبنان	العدو يفتح النار على قريتي يارين ومروحين بقضاء صور.
٧٦/٢/١٠	لبنان	العدو يفتح رشاشاته على ضواحي كل من يارين ومروحين والصهيرة ويقتحم تل النحاس.
٧٦/٢/٢٨	لبنان	قوة اسرائيلية من ٢٠٠ عنصر تدخل بلدة يارين
٧٦/٣/٤	لبنان	قوة اسرائيلية تخطف ثلاثة من ميس الجبل - بنت جبيل وهم علي هزيمة واكرم قاروط وعبدالكريم قاروط (مختار البلدة)
٧٦/٣/٩	لبنان	قوة اسرائيلية من ١٥٠ عنصراً تدخل بلدة عيتا الشعب ـ بنت جبيل تحتجز ٥ مواطنين.
٧٦/٣/١٠	لبنان	العدو الاسرائيلي يطلق نيران رشاشاته على حراج بلدتي يارين والظهيرة والبطيشة ـ بنت جبيل.
٧٦/٤/١٠	لبنان	المدفعية الاسرائيلية تقصف حراج بلدة عيتا الشعب والقوزح

٧٦/٤/٢١	لبنان	الزوارق الاسرائيلية تقصف مخيم الرشيدية.
٧٦/٤/٢٦	لبنان	«اسرائيل» تعترض باخرة لبنانية (عبدالباسط) قبالة رأس الناقورة وتقوم بتفتيشها.
٧٦/٤/٢٧	لبنان	العدو يمشط عدداً من القرى الحدودية (مارون الرأس ومروحين ويارون وعيترون، وسقوط ٤ قذائف في بلدة بليدا)
٧٦/٤/٢٩	لبنان	العدو يقصف بلدة كفركلا بخمس قذائف.
٧٦/٥/١٢	لبنان	العدو يفتح النيران على قرى يارين ومروحين والظهيرة وطائراته تحلق فوق بلدتي الناقورة والبطيشة.
٧٦/٥/١٥	لبنان	مدفعية العدو تقصف مجرى الحاصباني وحراج راشيا الفخار
٧٦/٥/١٦	لبنان	قصف العرقوب.
٧٦/٥/١٧	لبنان	الاسرائيليون يقصفون العرقوب لليوم الثاني.
٧٦/٦/٩	لبنان	قصف اسرائيلي لمواقع العرقوب (ابو قمحة وعين قينا الحاصباني)
٧٦/٨/٥	لبنان	الاسرائيليون يعترضون باخرتين آتيتين الى صور ويحتجزون فلسطينياً ولبنانيين.
٧٦/٩/٩	لبنان	اسرائيل تدخل الى ٥ قرى حدودية هي القليعة ورميش وعين ابل ودبل وعلما الشعب وتقيم فيها تحصينات وترب رميش بطريق معبدة مع مستعمرة دوفيف في اقصى الجليل الاعلى)

٧٦/٩/١٥	لبنان	دورية اسرائيلية تقتل صياداً لبنانياً قرب بلدة يارون
٧٦/٩/١٩	لبنان	لغم ارضي اسرائيلي ينفجر بالمواطن موسى محسن غضبان في ميس الجبل فتبتر ساقه.
٧٦/١٠/٩	لبنان	زوارق اسرائيلية تدخل المياه اللبنانية قرب صيدا .
٧٦/١٠/٢٥	لبنان	جنود اسرائيلية يدخلون العرقوب لجمع السلاح من الاهالي في بلدتي الهبارية والماري
٧٦/١١/٣	لبنان	اسرائيل تحتل ٦ مراكز جنوب لبنان وتفتح نيران مدفعيتها ١٤ مرة وتحلق ٢٤ من طائراتها فوق الاراضي اللبنانية ٥ مرات خلال شهر تشرين الاول
٧٦/١١/٩	لبنان	آليات مجنزرة اسرائيلية تحاول التقدم على محور عين ابل في اتجاه بلدة بنت جبيل.
٧٦/١١/١٨	لبنان	كوماندوس اسرائيلي يساعد القوات الانعزالية في مهاجة كفركلا من ثلاثة محاور
٧٦/١١/٢٢	لبنان	٣ زوارق اسرائيلية تحاول التقدم باتجاه شاطىء صور.
٧٧/٧/١٨	لبنان	قصف القرى الحدودية
٧٧/٧/٢٠	لبنان	استمرار القصف للقرى الحدودية (الخيام)
٧٧/٧/٢١	لبنان	تركز القصف على بلدة الخيام
٧٧/٩/٢٤	لبنان	قصف اسرائيلي للقرى الحدودية
٧٧/٩/٢٥	لبنان	تعرض معظم مناطق الجنوب للقصف

٧٧/١١/٩	لبنان	قصف قرى قضاء صور	١٠ قتلى ٢٧ جريح
٧٧/١١/١٠	لبنان	غارات اسرائيلية بلغت ١٨ على قرية الغازية ١٨ شهيد ٤٠ جريح.	
٧٧/١١/١٢	لبنان	قصف مناطق صور والنبطية.	
٧٨/٢/١٠		قصف لقرى الطيبة ورب ثلاثين في قضاء النبطية	
٧٨/٢/١٢		قصف طير حرفا	قتيلان، ٤ جرحى
٧٨/٢/١٤		قصف راشيا الفخار والنبطية والقرى المجاورة	اصابة طفل وامرأة وشخصين
٧٨/٢/١٦		زوارق وطائرات حربية فوق صور وبنت جبيل.	
٧٨/٢/١٦		قصف منطقة صور وبنت جبيل وطريق بنت جبيل - يارين	اصابة شخص
		قصف تلة شلعبون، تلة مسعود، صف الهوى والمشتى	
		تحليق طائرات فوق النبطية وصيدا وصور وزوارق حربية على طول الشاطىء من رأس الناقورة حتى عدلون. قصف حاصبيا، راشيا الفخار والحاصباني	اصابة فتاتين وتدمير العديد من المنازل
٧٨/٢/١٧		قصف مجدل سلم، خربة سلم، قبريخا والصوانة	

تحليق الطائرات فوق صور والزوارق
على شاطىء صور ـ صيدا
تحليق الطائرات فوق صور . قصف
قرى الناقورة ، يارين ، طير حرفا ،
عيترون ، بليدا ، وميس الجبل .
وزوارق حربية ترافقها طائرات
الهليكوبتر

٧٨/٢/٢٠ قصف الناقورة ، يارون ، يارين ،
مشمع ، طير حرفا ، بنت جبيل
والنبطية

٧٨/٢/٢٢ قصف حاصبيا ، الخيام ، ابل السقي ،
راشيا الفخار ، بلاط ، برغى عين قنيا
وشويا

٧٨/٢/٢٣ قصف ميس الجبل ، الناقورة ،
علما الشعب ، يارين ، الظهيرة ،
مروحين ، رامية . وتحليق الطيران
فوق صور وبنت جبيل والعرقوب

٧٨/٢/٢٤ قصف مجدل سلم ، خربة سلم ، قبريخا ،
الصوانة ، بليدات حولا ، شقرا ،
رب الثلاثين ، الطيبة ، النبطية .
وزوارق على الشواطىء

٧٨/٢/٢٨ طائرات فوق البقاع

٧٨/٣/١ قصف الناقورة وطائرات استطلاع وزوارق دورية

٧٨/٣/ ٣ اعتداء على مارون الرأس والماري

٧٨/٣/ ٤ قصف رشاف ، حريص ، مروجين ،
البساتين ، الظهيرة وام التوت والزلوطية

٧٨/٣/ ٥ قصف بحري لعدلون والصرفند
وبحري النبطية

٧٨/٣/ ٦ قصف قرى النبطية

/٣/٢٠ قصف حاصبيا ، والطائرات فوق
حاصبيا ، مرجعيون البقاع الغربي .
مقتل مواطن وابنته .

/٣/١١ زوارق اسرائيلية تطارد سفينة محملة
بالأرز

/٣/١٥ اسرائيل تجتاح الجنوب .

٣/١٦ الطائرات تقصف صور ، الدامور
والاوزاعي .
اسرائيل تنفذ مذبحة عدلون ١٧ قتيلا .

٣/١٧ المعارك مستمرة والطيران يقصف
كل الجنوب .

٣/١٩ في تقرير الامم المتحدة عن عدد القتلى
في جنوب لبنان خلال الاجتياح
الاسرائيلي بلغ ٧٠٠ قتيل و ١٦٠
الف شردوا .

٣/٢٠ القرار ٤٢٥ .

٧٨/٣/٢١ اسرائيل تتحدى مجلس الامن

وتواصل عدوانها.

/٣/٢٢ قصف القطاعين الغربي والشرقي.

/٣/٣٤ قصف صور والنبطية بالطيران.

/٣/٢٥ قصف حاصباني.

٧٨/٣/٣٠ قصف القاسمية.

٧٨/٤/ ٢ طيران فوق صور والمخيمات.

/٤/ ٣ قوات اسرائيل تهدم المنازل.

/٤/ ٤ العدو يعرقل عودة النازحين.

/٤/ ٧ اسرائيل تدخل عين جرفا.

/٤/ ٨ نسف عشرات المنازل في بنت جبيل.

/٤/١١ اسرائيل تبدأ انسحابها المحدود.

/٤/١٧ مطار اسرائيل للطائرات المروحية في قضاء صور.

/٤/١٨ اسرائيل تدخل كفرشوبا.

/٤/١٩ مجموعة اسرائيلية تدخل شبعا.

/٤/٢٠ اسرائيل تقتل مواطنين لبنانيين في عين بعال.

/٤/٢٦ قوات اسرائيل تنقب عن الاثار في منطقة صور.

/٤/٢٩ قوات اسرائيلية تشتبك بالعصي مع القوات النروجية في شبعا.

/٤/٣٠ زرع الغام في كفرشوبا والماري.

٧٨/٥/ ٧ الدوريات الاسرائيلية تدخل القرى

التي انسحبت منها.

/٥/ ٨ دورية اسرائيلية تدخل كفرشوبا وكفر حمانة.

/٥/١٠ تحليق الطيران فوق البقاع.

/٥/١٤ القوات الاسرائيلية تعود الى زبقين.

/٥/١٨ قوات الاحتلال الرسرائيلي تحول الى دير يوحنا

/٥/٣٠ قصف ارنون والنبطية. قتل ٣ اشخاص وجرح

/٥/٣١ قنابل عنقودية في برج الشمالي تقتل فتى وتصيب اثنين

/٦/ ١ قصف مدرسا القعقعية مقتل ٦ فتيان وجرح

خطف راعي من كفرشوبا.

/٥/ ٩ قصف راشيا الفخار والفريدس.

/٦/١٠ انزال في العقبية.

/٦/١٧ قصف راشيا الفخار.

/٦/٢٠ قنبلة عنقودية في ارزون. مقتل ٣ اطفال.

/٦/٢٥ زوارق تقترب من الناقورة.

/٦/٢٨ قذائف على الخربة حيث القوات الدولية.

/٦/٢٩ زوارق مقابل شاطىء طرابلس.

/٦/٣٠ قصف المواقع النروجية في الفريدس. اصابة جندي وراشيا الفخار

/٧/ ١ قصف ابل السقي وراشيا الفخار.

/٧/ ٤ زورق اسرائيلي يطارد باخرة يونانية

	في مياه صور .	
/٧/ ٧	تحركات في البحر والجو .	
/٧/ ٨	قصف جبل الريحان	
/٧/ ٩	اختراق الاجواء في الجنوب والبقاع وزوارق في البحر .	
/٧/١١	اختراق جدار الصوت فوق صيدا .	
/٧/١٥	احراق منازل في بنت جبيل ومارون الرأس مثل علون وبيضون .	
/٧/١٨	الغام في ابل السقي .	مقتل اثنين وجرح ٤
/٧/٢٣	اسرائيل تدخل كفرشوبا .	
/٧/٢٦	اختراق جدار الصوت فوق النبطية .	
٧٨/٧/٢٩	اختراق جدار الصوت ثلاث مرات فوق صور وزوارق على الشاطىء	
/٧/٣٠	اسلحة جديدة افرغت في مرجعيون .	
/٨/ ١	قصف الجيش اللبناني المتوجه الى الجنوب .	
/٨/ ٤	٤ طائرات فوق صيدا .	
/٨/ ٥	٦ طائرات فوق صور .	
/٨/ ٦	طائرة وزوارق في سماء ومياه صيدا .	
/٨/١٣	الطائرات تخترق جدار الصوت فوق القطاع الشرقي .	
/٨/١٩	٤ طائرات فوق صور .	
/٨/٢٠	طائرات وزوارق في سماء ومياه صيدا .	

/٨/٢٢	غارة على برج البراجنة والدامور .	٣ شهداء ١٤ جرحى .
/٨/٢٣	٣ طائرات فوق صيدا .	
/٨/٢٤	٣ زوارق باتجاه صور .	
/٨/٢٥	زوارق مقابل البرغلية .	
/٨/٢٦	الطائرات تغطي سماء الجنوب .	
/٨/٢٧	زوارق تعبر نحوا الشمال .	
/٨/٣٠	دوريات اسرائيلية على الشريط الحدودي . وقصف النبطية .	
/٩/ ٥	قصف العيشية والنبطية .	
/٩/ ٧	لغم اسرائيلي في حرج شبعا	يمزق فتا .
/٩/١٠	قصف النبطية اليوم الثالث .	
/٩/١١	طيران فوق البقاع والجنوب وبيروت .	
/٩/١٢	٣ طائرات فوق صور .	
/٩/١٢	قصف النبطية	قتيلين و ٤ جرحى
/٩/١٤	خرق جدار الصوت فوق القطاع الشرقي .	
/٩/١٥	قصف القطاعين الشرقي والغربي والنبطية .	
/٩/١٧	حشود اسرائيلية على القطاع الشرقي .	
/٩/١٨	تحليق الطيران وقصف النبطية .	
/٩/١٩	زوارق تطارد البواخر التجارية .	
٧٨/٩/٢٠	زوارق وطيران في بحر الجنوب وسمائه .	

/٩/٢١	اسرائيل تسيطر على القطاعين الاوسط والشرقي.	
/٩/٢٦	قصف النبطية	٥ قتلى، ٢٠ جريح.
/١٠/ ٣	تحرك اسرائيلي مقابل القطاعين الاوسط والغربي.	
/١٠/ ٤	زوارق وطائرات في مياه وسماء الجنوب	
/١٠/ ٦	٣ زوارق تقصف منطقة الجناح.	
/١٠/١٣	تجدد القصف للقطاع الشرقي.	
/١٠/١٧	قصف جوار شبعا.	
/١٠/٢٥	زوارق اسرائيلية تطارد باخرة تجارية.	
/١٠/٢٩	قصف القطاعين الشرقي والغربي.	
/١٠/٣٠	اسرائيل تخطف سفينة تجارية.	
١١/ ٢	قذائف على النبطية والجوار.	
/١١/ ٣	٣ قذائف على عبشيت وعدنيت.	
/١١/ ٣	قصف القطاع الاوسط.	١ - شهيد
١١/١٦	انفجار قنبلة عنقودية.	
/١١/١٧	عبور اسرائيلي لمرجعيون وطيران كثيف.	
/١١/٢١	قصف تلال شبعا.	
/١٢/ ١	طائرات تحلق فوق البقاع العربي وراشيا الوادي وزحلة.	
/١٢/ ٢	قصف حاصبيا والقطاع العربي.	
/١٢/ ٣	قصف البقاع الغربي.	

/١٢/ ٤	خطف سفينة قبرصية من صور الى حيفا.	
/١٢/ ٧	الجرافات الاسرائيلية توسع مدرج مطار الخيام.	
/١٢/ ٩	حشود اسرائيلية في تلال كفرشوبا.	
/١٢/١٣	زوارق اسرائيلية تطارد باخرتين وتسحب احداها.	
/١٢/١٥	انفجار قنبلة عنقودية.	
/١٢/٢١	غارة على البرج الشمالي وظهر البرج والواسطة.	قتيلان. وجريح.
/١٢/٢٢	دخول منطقة القوات الدولية / قصف اسرائيلي. لمنطقة النبطية وضواحيها.	شهيد واحد ٤ جرحى.
/١٢/٢٣	دبابات اسرائيلية تدخل مرجعيون.	
/١٢/٢٤	زوارق اسرائيلية تقترب من شاطىء راس العين.	
/١٢/٢٧	حشود اسرائيلية في منطقة الشريط الحدودي.	
/١٢/٢٩	المدفعية الاسرائيلية تقصف النبطية والقطاع الشرقي.	
٧٩/١/٢	تحرك الزوارق الاسرائيلية والطائرات في المياه الاقليمية اللبنانية	
٧٩/١/ ٣	الطائرات تحلق فوق مدينتي صيدا وصور	

٧٩/١/١٤	الطائرات الاسرائيلية تخرق جدار الصوت فوق بيروت.	
٧٩/١/١٥	دخول الدبابات الاسرائيلية بلدة ياطر وزوارق في مقابل الرشيدية.	
٧٩/١/١٦	محاولة انزال اسرائيلية في منطقتي رأس العين والرشيدية.	
٧٩/١/١٩	عدوان على ارنون والعيشية والمحمودية ومخيم برج الشمالي	استشهاد ٣ وجرح ١
٧٩/١/٢٠	قصف النبطية وقراها	جرح ٧ اشخاص
٧٩/١/٢٢	قصف النبطية وقراها وحاصبيا	
٧٩/١/٢٣	قصف اسرائيلي لصور وحاصبيا والنبطية ومخيم الرشيدية وبرج الشمالي	
٧٩/١/٢٤	تقدم اسرائيلي باتجاه جسر الخردلي وقصف مدفعي لقرية ارنون.	
٧٩/١/٢٥	الطيران الاسرائيلي يحلق فوق الجنوب	٣ شهداء وجرح ١
٧٩/١/٣٠	طيران اسرائيلي فوق صيدا وصور.	
٧٩/٢/ ١	الطيران يحلق فوق الجنوب	
٧٩/٢/ ٥	المدفعية تقصف النبطية والعيشية	
٧٩/٢/١١	اشتباك نرويجي اسرائيلي في بيار شعبا	
٧٩/٢/١٧	الطيران يحلق فوق العرقوب وحاصبيا والقطاع الغربي	
٧٩/٢/٢٤	الصواريخ تتساقط فوق حاصبيا	
٧٩/٢/٢٦	اسرائيل تعتقل ٦ بحارة من صور	

٧٩/٢/٢٦	الطيران يحلق فوق النبطية وبيروت وحاصبيا وانفجار لغم اسرائيلي يقتل مواطن	
٧٩/٢/٢٧	الطيران يحلق فوق مناطق كفرشوبا وشعبا وكفر حمام	
٧٩/٣/ ٤	اسرائيل تقصف الرشيدية والنبطية	
٧٩/٣/ ٥	الطيران يحلق فوق النبطية	
٧٩/٣/ ٧	الطيران يحلق فوق القرى الحدودية	
٧٩/٣/١١	الطيران يحلق فوق بيروت وطرابلس	
٧٩/٣/١٢	الطيران يحلق فوق صيدا وصور وعين الحلوة	
٧٩/٣/١٣	المدفعية تقصف النبطية والحاصباني، ١٢ قرية جنوبية	
٧٩/٣/١٤	اعتراض زوارق اسرائيلية للوحدات البحرية الفرنسية بين صور والناقورة	
٧٩/٣/١٩	تعرض باخرة بلغارية متجهة الى ميناء صور للتفتيش من قبل الزوارق الاسرائيلية.	
٧٩/٣/٢٠	قصف الرشيدية وبرج الشمالي	٤ جرحى
٧٩/٣/٢٩	حلقت ٩ طائرات اسرائيلية فوق صور والمخيمات المحيطة بها.	
٧٩/٣/٣٠	الطائرات الإسرائيلية تحلق فوق صور وضواحيها	

٧٩/٤/ ١	العدو يقصف البساتين المحيطة بالرشيدية وارنون	
٧٩/٤/١٠	غارات جوية على الدامور والرشيدية	١ شهيد
٧٩/٤/١١	الطائرات والمدفعية تقصف قرى الجنوب والنبطية وكفر تبنين وكفر رمان والعيشية والريحان والرشيدية	
٧٩/٤/١٣	تحليق متواصل للطائرات فوق القطاعات الثلاثة والمدفعية تقصف منطقتي قليا واللافي	
٧٩/٤/١٦	قصف مدفعي وصاروخي اسرائيلي على الرشيدية وصور	
٧٩/٤/١٧	طائراتان تحلقان فوق مدينة بيروت	
٧٩/٤/٢٢	زوارق اسرائيلية تقصف مخيم نهر البارد	٣ شهداء
٧٩/٤/٢٣	زوارق اسرائيلية تقصف صور والمخيمات	١٠ جرحى
٧٩/٤/٢٤	اسرائيل تضرب الجنوب من البر والبحر والجو	١٠ شهداء
٧٩/٤/٢٥	٥٠ قذيفة اسرائيلية فوق صور	الضحايا ٧٢ مدني بينهم ٢١ طفلا
٧٩/٤/٢٦	اسرائيل تقصف النبطية وحاصبيا وضواحي صيدا	
٧٩/٤/٢٩	الطائرات الاسرائيلية تحلق فوق	

	نخيمي البارد والبداوي
٧٩/٤/٣٠	حلقت الطائرات الاسرائيلية فوق صور والمخيمات.
٧٩/٥/ ٣	طائرات اسرائيلية تحلق فوق صور والقطاع الغربي والقطاع الشرقي
٧٩/٥/ ٤	طائرات اسرائيلية تحلق فوق بيروت
٧٩/٥/ ٦	غارة اسرائيلية على الشمال تؤدي الى مقتل ٦ اشخاص وجرح اكثر من ثلاثين
٧٩/٥/ ٧	اعتداء اسرائيلي بالطائرات على الريحان والعيشية
٧٩/٥/ ٨	اغارت الطائرات الاسرائيلية على بلدتي العقبية وتفاحا والزهراني
٧٩/٥/ ٩	قوة مدرعة اسرائيلية تغزو « شقرا » وتخطف ١٥ شاباً
٧٩/٥/١٠	طائرات اسرائيلية فوق الجنوب، وزوارق مقابل شاطىء الرشيدية ورأس العين
٧٩/٥/١١	مصرع ٧ اطفال في السكسكية بانفجار قنبلة عنقودية اسرائيلية
٧٩/٥/١١	المدفعية الاسرائيلية تقصف برعشيت
٧٩/٥/١٨	هجوم اسرائيلي على شاطىء عدلون
٧٩/٥/١٩	تحليق للطيران الاسرائيلي فوق القطاع الغربي

٧٩/٥/٢١	وحدات بحرية اسرائيلية تعترض سفينة شحن في طريقها الى بيروت
٧٩/٥/٢٣	طائرات اسرائيلية تغير على الناعمة والدامور والعيشية تؤدي الى استشهاد ١٠ وجرح ٣٥
٧٩/٥/٢٣	قصف بري وبحري لصور ومخيم البص وجويا وزوارق وهيلكوبتر على امتداد الشاطىء
٧٩/٥/٢٥	مدفعية العدو الاسرائيلي تقصف الدوير والكفور
٧٩/٥/٢٦	قصفت مدفعية العدو الاسرائيلي قرى الاوسط النبطية والطية والعيشية
٧٩/٥/٢٦	غارة جوية على الرشيدية وقصف مدفعي يشمل القطاعين الاوسط والشرقي
٧٩/٥/٢٨	قصفت المدفعية الاسرائيلية قرى حاريص، كفرا، السلطانية، تبنين، وادي السلوقي، وادي الحجير وضواحي النبطية والعيشية وصور.
٧٩/٥/٢٩	تحليق طائرات معادية على الجنوب وبيروت
٧٩/٥/٣٠	قصف مدفعي على النبطية
٧٩/٦/ ٤	تحليق طيران فوق بيروت
٧٩/٦/ ٥	تحليق طيران فوق بيروت

٧٩/٦/ ٨	غارات جوية اسرائيلية وقصف مدفعي كثيف على قرى النبطية وصور والقطاع الشرقي
٧٩/٦/١٤	قصفت المدفعية الاسرائيلية مناطق برغز وكوكبا، قليا، الحاصباني
٧٩/٦/١٥	تحليق طيران على البقاع والشمال والجنوب وبيروت
٧٩/٦/١٨	غارتان اسرائيليتان على شاطىء القاسمية وشويا وسقوط ١٤ جريحا بينهم ٤ أطفال
٧٩/٦/١٩	قصف اسرائيلي للعيشية، دير الريحان، والقطاع الاوسط وطيران اسرائيلي فوق صيدا والنبطية وصور.
٧٩/٦/٢٠	قصف اسرائيلي لكافة القطاعات وتركز القصف على النبطية، ورافقه طيران فوق صور وصيدا والمخيمات الفلسطينية، وسقوط قتيلة وجريح واحد
٧٩/٦/٢٥	طيران فوق بيروت
٨٢/٦/ ٤	الاجتياح الاسرائيلي للبنان حتى مشارف العاصمة بيروت
٨٢/٧/١٢	الاجتياح الاسرائيلي لأول عاصمة عربية (بيروت).

جدول رقم (٢)

يبين هذا الجدول قرارات الامم المتحدة التي تدين الاعتداءات على الاراضي اللبنانية منذ ١٩٥٣؛ الى ١٩٨٢

رقم القرار	تاريخ القرار	جهة الاصدار	البلد
قرار رقم ٢٧٠	٦٩/٨/٢٦	مجلس الأمن	لبنان (ادانة الهجوم على جنوب لبنان)
قرار رقم ٢٨٠	٧٠/٥/١٩	مجلس الأمن	لبنان (ادانة الهجوم على لبنان)
قرار رقم ٣١٣	٧٢/٢/٢٨	مجلس الأمن	لبنان (مطالبة اسرائيل الكف على اعمالها العسكرية ضد لبنان)
قرار رقم ٣١٦	٧٢/٦/٢٦	مجلس الأمن	لبنان (ادانة هجمات اسرائيل على لبنان).
قرار رقم ٣٣٢	٧٣/٤/٢١	مجلس الأمن	لبنان (ادانة هجمات اسرائيل على لبنان)
قرار رقم ٣٣٧	٨٣/٨/١٥	مجلس الامن	لبنان (ادانة اسرائيل لخرقها سيادة لبنان)
قرار رقم ٣٤٧	٧٤/٤/٢٤	مجلس الأمن	لبنان (ادانة اسرائيل لخرقها سيادة لبنان)
قرار رقم ٣٣٣١	٧٤/١٢/١٧	الجمعية العامة	لبنان (شجب هجمات اسرائيل على مخيمات اللاجئين)

قرار رقم ٤٢٥	٧٨/٣/٢٠	مجلس الأمن	لبنان (شجب الاعتداء على الجنوب اللبناني)
قرار رقم ٤٢٦	٧٨/٣/٢٠	مجلس الأمن	لبنان (الانسحاب الفوري من جنوب لبنان)
قرار رقم ٥٠٨	٩٨٢/٦/٢٠	مجلس الأمن	لبنان (ادانة الاجتياح الاسرائيلي للبنان)
قرار رقم ٥٠٩	٩٨٢/٦/٢٠	مجلس الأمن	لبنان (الانسحاب الفوري من لبنان)
قرار رقم ٥٢٤	٩٨٢/٧/١٢	مجلس الأمن	لبنان (ادانة مذابح شاتيلا وصبرا)

Oded Yinon: Stratégie pour Israël dans les années 80

L'article qui suit, d'Oded Yinon présente, me semble - t-il, de façon esacte et d'étaillée, le projet qui est celui du régime sioniste actuel - le régime de Sharon et Eitan - concernant le Moyen - Orient, à savoir la division de la région en petits Etats, et le dementiellement de tous les Etais arabes. Je voudrais, en guise de préambule, attirer l'attention du lecteur sur quiques points: 1. L'idée que tous les Etats arabes doivent être fragmentes en petites unités, par l'oeuvre d'Israël, est une idée récurrente dans la pensée stratégique israélienne. 2. On peçoit trés clairement le lien étroit qui existe entre ce projet et la pensée néo - conservatrice américaine, particulièrement dans les notes de l'auteur pour son propre article. Mais, en dépit d'une référence de pure forme à la défense de l'occident» face au pouvoir soviétique, l'objectif réel de l'auteur, et du régime israélien actuel, est bien clair: faire d'un Israël impérialiste une puissance mondiale. En d'autres termes, Sharon se propose de tromper les Américains aprés avoir joué le monde entier. 3. Trés évidemment, bien des faits, dans les notes comme dans le texte même: sont falsifiés ou omis, comme par exemple l'aide financière des Etats - Unis à Israël. D'autres prétendus faits sont de pures inventions. Mais il ne faudrait pas pour autant regarder ce projet comme dénué de toute portée pratique, ou irréalisable, au moins à court terme. Le projet reproduit fidèlement les théories «géopolitiques» qui avaient cours en Allemagne dans les années 1840 - 1933, qui furent adaptées telles quelles par Hitler et le nazisme, et qui guidèrent leur politique en Europe de l'Est. Les objectifs fixés par ces théories, en particulier le dementiellement des Etats exixtants, reçurent un début de réalisation de 1939 à 1941, et seule une coalition à l'échelle mondiale en empêcha l'application à long terme.

Les notes sont de l'auteur de l'article. J'ai cependant souligné (italiques) certains passages de ce texte.

Israël Shahak, 13 juin 1982.

En ce début des années 1980, Israël a besoin de trouver des perspectives nouvelles, de redefinir sa place dans le monde, de se fixer des objectifs à l'intérieur comme à l'extérieur. Besoin devenu cas urgent en fonction des mutations cruciales sutues par le pays lui même, par cette région du globe, par le monde tout entier. Nous sommes à l'aube d'une ère nouvelle de l'histoire de l'humanité, une ère qualitativement différence des précédentes, de caractère totalement nouveau. C'est pourquoi il est essentiel de comprendre les mutations qui caractérisent cette période historique; et c'est pourquoi aussi il faut définir une conception du monde et une stratégie concret en fonction des conditions nouvelles. L'existence, la prospérité, la stabilité de l'Etat Jiuf dependront de sa capasité de donner un cadre nouveau à ses affaires intérieures et exterieures.

On voit déjà apparaître les traits qui caractériseron notre époque, et qui marquent une vèritable révolution dans notre mode de vie. La mutation majeure est l'effondrement de l'humanisme, du rationalisme, qui fut le fondement même de la civilisation occidentale depuis la Renaissance. Les théories politiques, sociales, économiques fondées sur cette philosophie se réclamaient de certaines «vérités» qui maintenant disparaissent. Par exemple, l'idée que l'homme, en tant qu'individu, est le centre de l'univers, et que cet univers n'existe qùe pour répondre à ses besoins matérielles fondamentaux. Cette idée se heurte en effet à la constatation que les ressources mondiales sont insuffisantes pour subvenir aux besoins de l'homme,à ses besoins économiques et démographiques. Dans le monde qui compte quatre milliards d'êtres humains, et des ressources économiques et energetique dont la croissance ne serait pas celle des besoins des hommes, il ne serait guère réaliste de prétendre perpétuer l'ixal social occidental: c'est - à dire un désir de consommation illimitée. L'idée que l'éthique n'a aucun rôle à jouer dans la détermination du comportement humain, qui se dépend que de ses besoins matériels, cette idée n,a plus cours dans un monde où pratiquement toutes les valeurs disparaissent. nous n'avons plus de repère pour les choses les plus simples, et en particulier pour tout ce qui nous renvoie à cette simple question: qu'est - ce qui est bien, qu'est - ce qui est mal?

Lidée que les aspirations et les capacités humaines sont sans limites pâlit devant les tristes réalites de la vie, lorsque nous voyons l'ordre du monde se faire désordre autour de nous. Les garanties de liberté deviennent dérisoires dans un monde où les trois quarts des hommes vivent sous des régimes totalitaires. Le socialisme, le communisme ont tourné en parodie les idées d'égalité et de justice sociale. Aucun débat n'a tenté d'examiner la vérité de ces deux idées mais il est certain au moins qu'elles n'ont pas été mises en pratique et que la majorité des hommes ont perdu la liberté et toute chance d'egalité et de justice. Dans l'ère atomique qui est la nôtre, et dans laquelle nous vivons encore relativement en paix depuis trente ans, le principe de paix entre les nations, de coexistence, n'a pas de sens face à la doctrine politicomilitaire professée par une superpuissance telle que l'U.R.S.S.,doctrine qui non seulement professe qu'une guerre nucléaire est possible et nécessaire aux objectifs du marxisme, mais prévoit également que l'issue d'une telle guerre peut admettre un vainqueur et une survie.

Les concepts sur lesquels reposait la société, et notamment l'occidentale, subissent actuellement une mutation sous la pression des transformations politiques, militairo et économiques. La puissance militaire de l'U.R.S.S.,tant comentionnelle que nucléaire, a fait de la période historique qui s'ouvre maintemnant un ultime moment de repit avant le catalysme qui détruira une grande partie de notre monde, guerre universelle multi - dimensionnelle auprés de laquelle les guerres du passé apparaitront comme simples jeux d'enfants la puissance des armes, conventionnelles ou nucléaires, leur quantité, leur precision, leur qualité, vont bouleverser notre monde, le frine littéralement exploser en l'espace de quelques années, et nous devont nous aussi en Israël nous préparer à affronter ce bouleversement. C'est là la formédable menace contre notre existence et celle du reste du monde occidental. La luile pour s'assurer les ressources de la planètte, non pas seulement de monopole arabe du pétrole mais également la nécessité pour l'Occident d'importer du tiers monde la plus grande panne de ses matières premières, sont à l'origine de la transformation du monde que nous connaissons actuellement. Le monde occidental découvre que l'U.R.S.S. S'est donné pour but de le vaincre en s'assurant le contrôle des gigantesques ressources du golf persique, de sud de l'Afrique, réserve mondial de minerais essentiels. Nous pouvons imaginer à quelle échelle se produira le conflit qui se prépare dans l'avenir.

La doctrine Gorchkov réclame pour l'Union soviétique le contrôle des océans et des

zones du Tiers Monde riches en minerais. Si l'on rapproche la doctrine Gorchkov de la doctrine nucléaire soviétique actuelle - une guerre nucléaire n'est pas la fin du monde mais celle de la puissance militaire occidentale, et la condition de la victoire du marxisme - léninisme -, on comprendra que là résident les principales menaces pour la paix du monde et pour notre existence. Depuis 1967, les Soviétiques ont adapté ainsi la théosie de Clausewitz «La guerre est le prolongement de la politique, en termes nucléaires»; ils en ont fait le principe qui guide toute leur stratégie politique. Dès à présent; ils poursuivent la réalisation de leurs objectifs au Moyen - Orient et dans le monde entier. S'y opposer, telle est l'urgence prioritaire pour notre sécurité et naturellement pour celle du monde libre tout entier. Tel est pour nous le premier des périls extérieurs[4].

Le monde arabe islamique n'est pas, on le voit, l'élément majeur dans nos problèmes stratégiques des années 1980, bien qu'il constitue la premiere menace immédiate contre Israël, en raison de sa puissance militaire croissante. Ce monde islamique, avec ses minorités ethniques, ses divisions, ses crises internes qui le rongent (voir le Liban, l'Iran non arabe, et maintenant la Syrie), est incapable de résoudre ses problèmes fondamentaux et par conséquent ne peut être une véritable menace pour Israël à long terme; il l'est cependant à court terme, en raison de sa puissance militaire. A long terme, le Moyen - Orient ne pouvoir pas survivre dans ses structures actuelles, sans passer par des transformations révolutionnaires. Le monde arabe islamique n'est qu'un château de cartes construit par des puissances étrangères - la France et la Grande - Bretagne dans les années 1920 - au mépris des aspirations des autochtones. Cette région n'été arbitairement divisée en 19 Etats, tous composés de groupes ethniques différents, de minorités, hostiles les uns aux autres, si bien que chacun des Etats arabes islamiques d'aujourd'hui se trouve menacé de l'intérieur en Paton de dissensions ethniques et sociales, et que dans certains d'entre eux, la guerre civile est déjà à l,œuvre[5]. La plupart des Arabes, 118 millions sur 170, vivent en Afrique; 45 millions d'entre eux vivent en Egypte Hors de l'Egypte, les Etats du Maghreb sont peuplés d'Arabes et de Berbères. En Algérie, une guerre civile opposée déjà les deux ethnies dans les montagnes de Kabylie; 1 - Maroc et l'Algerie, qui sont en guerre pour la possessions du Sahava anciennement espagnol, connaissent également des conflits internes. L'Islam militant menace l'intégrité de la Tunisie, et Kadhafé fomente des guerres ruineuses pour les Arabes eux - mêmes alors que son propre pays faiblement peuplé ne peut devenir une nation puissante. C'est pourquoi il a tenté à plusieurs reprises la fusion de son pays avec des états plus solides, comme l'Egypte et la Syrie. Le Soudan, le plus violemment écartelé des pays arabes islamiques actuels, comprend quatre groupe opposés les uns aux autres: une minorité arabe sunnite, qui domine une majorité d'Africains non arabes, d'animistes et de chrétient. En Egypte, on trouve une majorité musulmane sunnite face à une forte minorité chrétienne - groupe de 7 millions d'âmes, majoritaire en Haute Egypte, qui pourraient bien, comme Sadate en exprimait la crainte dans son discours du 8 mai, réclamer un Etat qui leur soit propre, une sorte de «second Liban chrétien» en Egypte. Tous les Etats arabes à l'est d'Israël sont déchirés, en proie à des conflits internes, plus encore que les Etats du Maghreb. La Syrie ne diffère en rien du Liban si ce n'est pas son régime militaire fort. Mais elle est le théâtre d'une véritable guerre civile entre la majorité de la population sunnite et la minorité alaouite chiite - 12% à peine de la population - qui détient le pouvoir: on voit que les causes de conflit sont sérieuses.

Jl'Irak, de son côté, ne diffère guère de ses voisins, bien que là, la majorité soit chiite et la minorité gouvernante, sunnite. En Irak, 65% de la population n'a aucune part aux décisions politiques; le pouvoir est aux mains d'une classe gouvernante représentant 20% de la population, plus une forte minorité Kurde dans le nord du

pays le sort de ce pays sepait analogue à celui du Liban bien, de la Syrie aujourd'hui. Les germes de dissolution internes et de guerre civile apparaissent déja, surtout depuis la prise du pouvoir en Iran par Khomeny, en qui les chiites voient leur chef naturel. Tous les pays du golfe et l'Arabie Saoudite sont construits sur du sable qui ne contient que du pétrole. Au Koweit, les Koweitiens ne consttuent qu'un quart de la population, au Bahrein, chiites sont la majorité, mais privés de pouvoir. Dans les Emirats Arabes Unis, les chiites constituent la majorité mais les sunnites détiennent le pouvoir. Il en est de même à Oman, au Nord - Yémen, et même au Sud - Yémen marxiste, où l'on trouve une minorité chiite substantielle. En Arabie Saoudite, la moitié de la population est étrangère - égyptienne, yéménite - et c'est une minorité saoudite qui détient le pouvoir. La Jordahie est en réalité palestinienne, dirigée par une minorité béduine transjordanienne, mais l'armée dans sa majorité, et la bureaucratie, sont palestiniennes. En fait, Amman est une ville aussi palestinienne que Naplouse. Tous ces pays ont des armées puissantes. Mais là aussi, tout n'est pas simple. L'armée syrienne aujourd'hui est principalement sunnite, mais dirigée par un corps d'officiers alaouites; l'armée irakienne est chiite et ses chefs sont sunnites. Cet état de fait prendra une grande importance à long terme, car le loyalisme de l'armée ne tiendra pas longtemps, le seul dénomination commun étant l'hostilité envers Israël, et même ce facteur s'avère aujourd'hui insufisant.

Les Etats du Golfe, l'Arabie Saoudite, la Libie et l'Egypte sont les pays du monde les plus riches en pétrole et en capitaux mais ces richesses sont aux mains de groupes très restreints qui ne peuvent s'appuyer sur aucune base populaire; de plus aucune armée ne garantit à ces régimes un soutien suffisant. L'armée saoudienne, malgré tout son équipement, est impuissante à défendre le régime contre des monaces internes ou extérieures - les évènements de La Mecque en 1980 en sont un exemple. Telle est la triste situation de fait, la situation troublée des pays qui entourent Israël. C'est une situation lourde de menaces, de dangers, mais aussi riche de possibilités, pour la première fois depuis 1967. Les chances qui n'ont pas été saisies alors peuvent se présenter de nouveau, plus accessibles, dans les années 80, dans des circonstances et avec une ampleur que nous ne pouvons même pas imaginer aujourd'hui.

La politique de «paix», la restitution des territoires, sous la pression des Etats - Unis, excluent cette chance nouvelle qui s'offre à nous. Depuis 1967, les gouvernements successifs d'Israël ont subordonné nos objectifs nationaux à d'étroites urgences politiques, à une politique intérieur stérilisante qui nous liait les mains aussi bien chez nous qu'à l'étranger. Nous n'avons pas su élaborer un plan concernant la population arabe des territoires acquis dans une guerre qui nous avait été imposée: c'est là la grande erreur stratégique d'Israël au lendemain de la Guerre des Six Jours. Nous aurions pu nous épargner le dur et dangereux conflit que nous connaissons dépuis lors si nous avions donné la Cisjordanie aux Palestiniens qui habitent la rive ouest du Jourdain. Nous aurions de la sorte désamorcé le problème palestinien actuel; au lieu de cela, nous avons imaginé des solutions qui ne sont pas viables, comme le compromis territorial ou l'autonomie, ce qui revient au même d'ailleurs [10]. Mais aujourd'hui s'ouvrent à nous d'immenses possibilités de renverser totalement la situation et c'est ce que nous devons accomplir dans la prochaine decennie, sous peine de disparaître en tant qu'Etat.

Dans les années 1980, l'Etat d'Israël va devoir opérer une mutation radicale de son régime politique et économique ainsi que de sa politique extérieure, pour répondre aux données nouvelles au Moyen - Orient et dans le monde entiers La perte des gisements de pétrole de Suez ajoutée à celle de l'immense potentiel en pétrole, gaz et ressources naturelles du Sinai - égal à celui des plus riche producteurs de pétrole de la région - constitue pour nous, dans un avenir proche, un dencit énergétique qui va détruire

notre économie nationale. Un quart de nohe produit national brut actuel, ou bien un tiers de notre budget est aujourd'hui consacré à l'achat de pétrole. La recherche de travaux gisements dans le Néguev et sur la côte ne va pas modifier cet état de fait dans un proche avenir.

Il est donc d'importance vitale pour nous de regagner le Sinaie avec ses ressources, exploitées et potentiellesp c'est pour nous un objectif politique prioritoire, que les accords de Camp David et les accords de paix nous empêchent de poursuivre. La faute en incombe au gouvernement israélien actuel et aux gouvernements qui ont ouvert la voie à la politique de compromis sur les territoires les gouvernements de coalition qui se sont succédé depuis 1967. Après la restitution du Sinai, les Egyptiens ne seront plus obligés de respecter le traité de paix, et ils s'efforceront de rejoindre camp arabe et l'alliance soviétique, afin de s'assurer appui politique et assistance militaire. L'aide américaine n'est assurée qu'à court terme, pour la période de paix fixée par les accords; et l'affaiblissement de leur assistance. Sans pétrole, sans les revenus dérivés du pétrole, compte tenu des depenses actuelles normées, nous ne pourrons pas maintenir les conditions présentés en Israël et nous serons contraints d'agir de façon à rétablir, dans le Sinai, la situation antérieure à la visite de Sadate et publicité de paix malencontreux signé avec lui en mars 1979 [12].

Pour atteindre ce but, Israël dispose essentiellement de deux moyens, l'un direct, l'autre indirect. Le moyen direct est de moins réaliste des deux en raison de la nature du régime israélien, de son gouvernement, de la sagacité de Sadate qui obtint notre retrait du Sinai. Sa plus grande réussite après la guerre de 1973. Israël ne prendra pas l'initiative de rompre le traité, ni aujourd'hui, ni en 1982, à moins d'y être économiquement et politiquement, et que l'Egypte fournisse à Israël un prétexte pour reprendre le Sinai pour la quatrième fois dans notre courte histoire. Il reste donc la voie indirecte. Un situation économique égyptienne, le caractère du régime, sa politique pan - arabe vont creér une situation telle qu'après avril 1982, Israël va se trouver contraint d'agir, directement ou indirectement pour reprendre le Sinaï en tant que réserve stratégique, économique et énergétique à long terme. En raison de ses conflits internes, l'Egypte ne représente pas un problème stratégique d'un point de vue militaire, et elle pourrait être aisément réduite à sa situation d'après la guerre de juin 1967 [13].

Le mythe de l'Egypte, homme fort du monde arabe, ébranlé en 1956. n'a pas survécu à 1967; mais notre politique et la restitution du Sinaï, ont fait du mythe un «fait». Mais sur le plan réel, la puissance égyptienne, comparée à celle d'Israël seul, et à celle du monde arabe, a diminué de 50% depuis 1967. L'Egypte n'est plus la première puissance politique du monde arabe, et elle est à la veille d'une crise économique. Sans aide extérieure, la crise va se produire incessamment [14]. A court terme, grâce à la restitution du Sinaï, l'Egypte va marquer quelques points, mais seulement jusqu'en 1982; et cela ne modifiera pas à son avantage le rapport de forces mais pourrait même entraîner sa ruine. L'Egypte, dans sa constitution intérieur actuelle, est déjà moribonde, et plus encore si nous prenocons compte la rupture entre chrétiens et musulmans, qui va croissant. Démanteler l'Egypte, amener sa décomposition en unités géographiques séparéesp tel est l'objectif politique d'Israël sur son front accidental, dans les années 1980. L'Egypte est effectivement déchirée; l'autorité n'y est pas une mais multiple. Si l'Egypte se désagrège, des pays tels que la Libye, le accompagneront l'Egypte dans sa chute et sa dissolution. On aura plus in Etat chrétien copte en Haut Egypte, et un certain nombre d'étaits faibles, au pouvoir très circonscrit, au lieu du gouvernement centralisé actuel; c'est le développement historique logique et inévitable à long terme rendu seulement par ataccord de paix de 1979 [15].

Le front ouest qui à première vue semble poser de problème, est en fait plus simple que le front est , théatre récent des évènements les plus retentissants. Le décomposition du Liban en cinq provinces préfigure le sort qui attend le monde arabe tout entier, y compris l'Egypte, la Syrie, l'Irak et toute la peninsule arabe; au Liban c'est déjà un fait accompli. La désintégration de la Syrie et de l'Irak en provinces éthniquement ou religieusement hemogènes, comme au Liban est l'objectif prioritaire d'Israël, à long terme, sur son front est; à court terme, l'objectif est la dissolution militaire de ces Etats La Syrie va se diviser en plusieurs Etats, suivant les communautés éthniques, de telle sorte que la côté deviendra un Etat alaouite chiite; la région d'Alep, un Etat sunnite; à Damas, un autre Etat sunnite hostile à son voisin du nord; les Druzes constitueront leur propre Etat, qui étendra sur notre Golan peut-être, et en tout cas dans le Haourân et en Jordanie du Nord. CET Etat garantira la paix et la sécurité dans la région, à long terme; c'est un objectif qui est dès à présent à notre portée[16].

L'Irak, pays à la fois riche en pétrole, et en proie à de grives dimensions internes, est un terrain de chois pour l'action d'Israël. Le démanièlement de ce pays nous importe plus encore que celui de la patrie. L'Irak est plus fort que la Syrie; à court terme, le pouvoir irakien est celui qui menace le plus la sécurité d'Israël. Une guerre entre l'Irak et la Syrie ou entre l'Irak et l'Iran désintégrer l'Etat irakien avant même qu'il ne puisse se préparer à une lutte contre nous. Tout conflit à l'intéerieur du monde arabe nous est bénéfique à court terme, et précipite le moment où l'Irak se divisera en fonction de ses communautés religieuses, comme la Syrie et le Liban. En Irak, une distribution en provinces selon les ethnies et les religions peut se faire de la même manière en Syrie du temps de la domination auttomane. Trois Etats - ou davantage - se contenteront autour des trois villes principale Bassorah, Bagdad et Mossoul; et les régions chiit du sud se sèparteront des sunnites et des Kurdes du nord. L'actuel conflit irano-irakien peut radicaliser cette polarisation.

La péninsule arabe tout entière est menacée de desintération sous les pressions extérieures et intérieures. Ce processus est particulièrement inévitable en Arabie Saoudite, soit qu'elle conserve sa puissance économique fondée sur le pétrole, soit que celle-ci aille decroissant. La structure politique actuelle du pays annonce des luttes internes et la désintégration finale[18].

La Jordanie, elle, est un objectif stratégique à court terme. En effet, une fois terminé la trop long règne du roi Hussein, remplacé par un pouvoir palestinien, le pays se désintégrere naturellement et ne constituera plus une menace pour l'avenir d'Israël.

La Jordanie ne peut plus survivre longtemps dans sa structure actuelle, et la politique d'Israël, soit militaire, soit diplomatique, doit viser à liquider le régime en Jordanien et transféter le pouvoir à la majorité palestinienne. Ce changement du régime en Jordanie resoudra le problème des territoires cisjordaniens à forte populations de ces arabes par la guerre ou par les conditions du paix, il dévra y avoir déportation des populations de ces territoires, et un strict controle économique et démographique - seuls garants d'une complète transformation de la Cisjordanie comme de la Transjordanie. A nous de tout faire pour accélérer ce processus et le faire aboutir dans un proche avenir. Il faut rejeter le plan d'autonomie et toute proposition de compromis, de partage des territoires; étant donné les projets de l'O.L.P et des Arabes israéliens eux-même[19]. (voir le plan de Shefar'am). Il n'est plus possible de laisser se perpétuer ici la situation actuelle sans séparer les deux mutation les Arabes en Jordanie et les Juifs en Cisjordanie. Il n'y aura de véritable coexistence pacifique dans ce pays que lorsque les Arabes auront compris qu'ils ne connaîtront ni existence ni sécurité qu'une fois établie la domination juive depuis le Jourdain jusqu'à la mer. Ils n'auront une nation propre et la sécurité qu'en Jordanie[19].

En ce qui concerne Israël, la distinction entre les régions acquises en 1967 et les territoires qui les prolongent, ou les zones acquises en 1984, n'a jamais eu aucun sens pour les Arabes, et s'est maintenant effacée pour nous aussi. Il faut voir le problème dans son ensemble, sur la base de la situation depuis 1967. Quelle que soit la situation politique, ou la situation militaire dans l'avenir, il faut qu'il soit clair que *le problème des Arabes autochiones ne recevra de solution que lorsqu'ils* reconnaîtront que la présence d'Israël dans les zones de sécurité jusqu'au Jourdain *et au - delá constitue pour nous une necessité vitale dans le'ère nucléaire que nous devons vivre maintenant. Nous ne pouvons plus vivre avec trois quarts de la polulation juive concentrée dans une zone catière, particulièrenent vulnèrable à l'âge nucleaire.*

Il faut désormais disperser les populations, c'est un opèratil straleéique. Faute de cela nous ne pouvons survivre. quelle, que soient les frontjeves. La Judéc. La Samorie. La Gahtilée sont nos seules garanties d'exislemce nationale; et si nous ne nous impantons pas de façon à être majoritaire dans les zones montacneuses, nous ne gouvernerons pas le pays: nous y vivrons comme les coryents qui perdirent ce pays - un pays qui d'ailleurs n'est pas le leur, dans lequel ils étaient des etrangers Notre but premier, les plus essentiel aujourd'hui, est de rééquilibrer le pays sous le triple aspect de mographique, stratégique, économique. Il faut coloniser tout le versant de la montagne qui sétait depuis Birshéba jusqu'en Haute Galilée; c'est un objectif essentiel de notre strategie nationale: coloniser la montagne qui jusqu'à à présent est vide des Juifs. [20].

La véalisation de nos objectifs sur le front est dépend de la réalisntion de cette stratégie interieur. la transformations de notre structure politiqe et economique constitue la clé d'une nutation complète qui nous permettra de mettre en œuvre la stratigie en question. Nous devons passer d'une economie ecntralisée dans laquelle le gouvernement est trop étroitement impliqué, à une économie de marché conthentie et libre. En même temps, nous devons nous affaranchir de notre dépendance et développer une veritable infrastructure économique, protective. Si nous ne nous montrons pas acpables d'opérer cette operation par notre seule volonté, notre seule libre entreprise, alors les forces, économiques, politiques, énergétiques à l'œvre dans le monde, et notre propre isolement, nous y contrairions. A notre point de vue militaire, stratégique, le monde occidental dominé par les Etats unis est incapable de résister aux pressions exercées par l'U.R.S.S. dans le monde; Israël ne doit donc compter que sur ses propres forces dans les années 80, sans aide extéreure, militaire ou économique; cela, nous en sommes capables aujourd'hui, sans compromis [22]. *Une rapidé évalution du monde entrainera aussi une transformation de la condition* des Juifs dans le monde; Israël ne sera plus pour eux un dernier recours mais le seul choix de survie possible. Nous ne pouvons pas tabler sur fait que les communautés juives américaines, européennes, d'Amérique latine survivront sans leur forme actuelle[23].

Nous continerons de vivre dans ce pays, aucune puissance au monde ne peut nous en chasser, ni par la force ni par la ruse (méthode de Sadaté). En dépit des difficultés créées par un traité de paix mal inspiré et le problème des Rabes insraéliens et de ceux des territoires, nous devons pouvoir résoudre toutes ces questions dans un avenir d'otes et déjà prévisible.

(1) Cet article envoyé à la *Revue d'Etudes palestiniennes* par Israël Shahak est paru dans kivunim (Orientations), numèro 14, février 1982; revue publiée par le Département de la Propagande / Organisation sioniste mondiale. Jersualem. L'auteur, Oded Yinon, est - un journaliste et ancien fonctionnaire du ministére israëlien des Affaires étrangéres.

(1) American Universities Field Staff. Rapport N° 33, 1979. Selon cette recherche, la polulation mondiale sera de six milliardes en l'an 2000. La population mondiale se décompose aujourd'hui comme suit: Chine, 958 millions; Inde, 633 mil.; URSS, 261 mil.; Etats - Unis, 218 mil.; Idonésie, 140 mil.; Brésig et Japon, 110 mil. chacun. Selon d'autres chiffres fourniss par le Fonds des Nations Unies pour la Population du 1980, il y aura en l'an 2000, cinquante villes de plus de cinq millions d'habitants. La population du Tiers Monde représentera alors 80% de la population mondiale. Par contre, selon Justin Black welder, dhef de Bureau du Reccensement des Nations Unites, la population mondiale n'atteindra pas 6 milliards, en raison de la sous - alimentation.

(2) La politique nuctéaire soviétique se trouve bien résumée dans l'ouvrage de deux soviétologues américains, Joseph D. Douglas et Amoretta H . Hoeber, *Soviet Strategy for Nucléar War* (Stratégie soviétique pour une guerre nucléaire), Stanford, Ca. Hoover Inst. Press, 1979. En Union soviétique, des centaines d'articles et de livres paraissent chaque année, exposant en détail la doctrine soviétique concernant la guerre nucléaire. Beaucoup de ces documents sont traduits en anglais et publiés par USAF (US Air Force), *Marxism Leninism on war and the Army. Soviet View,* (Le marxisme léninisme, la guerre et l'armée: La doctrine soviétique), Moscou, 1972. USAF, *The Armed Forces of ghe Soviet State,* par le maréchal A. Gercko. (Les forces armées de l'Etat soviétique dans le livre qu'il a publié à Moscou en 1982: Military Strategy, Soviet Doctrine and Concepts. (La stratégie militaire, doctrine et conceptions soviétiques) New York. Praeger, 1963.

(3) On peut se former une idée des prohets soviétiques dans plusieurs parties du monde grâce au livre de Douglas et Hoeber, cité ci - dessus, note 2. On trouvera un supplément d'information dans l'article de Michael Morgan, «USSR's Minerals as Strategic Weapon in the Future» dans *Defense and Foreign Affaires,* (Les erssources minieres de l'URSS, arme stratégique pour l'avenir, Washington D.C. déc. 1979).

(4) Amiral Sergei Gorchkov, *The Power and the States, (Puissance maritime et Etat),* Morgan; Londres, 1979. Général Georges S. Brown (USAF) CS, *Statement to the Congress of the Defense Posture of the United States for fiscal year 1979* (Déclaration au Congrès sur situation de la défense des Etats - Unis pour l'année buddétaire 1979), p. 103, National Security Council, *Review of non feul Mineral Policy,* Washington D.C., 1979, Drew Middleton, *New York Times, 15/9/79. Time, 21/1/80.*

(5) Elie Kedourie, «The End of the Ottoman Emprie» (La fin de l'Emprie ottoman), *Journal of Contemporay History,* vol. 3, n° 4, 1968.

(6) Discours de Sadate, 1/5/80, *Arab Press Service,* Beyrouth, Nicosie, 25/6, 2/7.

(7) Loc. cit.

(8) *Al - Thawra,* Syrie, 20/12/79. **Al - Ahram,** 30/12/79. *Al - Baas,* Syrie, 6/5/79. Statisiques: 55% des Arabes ont vingt ans, ou moins; 70% des Arabes vivent en Afrique, 55% des Arabes moins de quinze ans travaillent; 33% vivent zone urbaine. Oded Yinon, «Egypt's Population Problem» (Le probléme démographique de l'Egypte), *The Jerusalem Quarterly,* n° 15, printemps 1980.

(9) E. Kanovsly, «Arab Haves and Have Not» (Possédants et déshérités arabes), *The Jerusalem Quarterly,* n° 1, automne 1976, *Al-Baas,* Syrie, 6/5/79.

(10) Dans son livre, l'ancien Premier ministre Yitzhak Rabin à dit que le gouvernement istraélien est le véritable responsable de la politique américaine au Moyen - Orient, aprés 1967, tant en raison de son indécision quant à l'avenir des territoires que de l'incohérence de ses positions, quisque c'est ce gouvernement lui - même qui a créé les conditions de la résolution 242, en douze ans plus tard, celles de accords de Camp David et du traité de paix avec k'Egypte. Selon Rabin, le 19 juin 1967, le orésident Johnson envoya une lettre au Premier ministre Eshkol, dans laquelle il n'avait pas question de retrait des nouveaux territoires: mais exactement le même jour, le gouvernement décida de restituer les territoires en échange de la paix. Aprés les réaolutions arabes de Khartoum, du 1 er septembre 1967, le gouvernement changea d'avis, sans en faire part aux Etats-Unis, qui continuèrent à soutenir

la résolution 242 devant le Conseil de sécurité, croyant Israël toujours disposé à restituer les territores. A ce moment il était déjà trop tard pour changer la position des Etats - Unis et la politique d'Israël. Ceci menait aux accords de paix sur la base de la résolution 242, comme ils furent par la suite conclus à Camp David. Voir Yitzhak Rabin, *Polikas Sherut (Ma'ariv,* 1979) pp. 226 - 227.

(11) Le président du Comité pour l'extérieur et la défense, le prodesseur Moshe Arens, dit dans une interwiew (**Ma'ariv,** 3/10/80) que le gouvernement israélien n'a pas su pefparer un plan économique avant les accords de Camp David, et a été surpris par le coût de l'accord, alors que déjà dendant les négociations, il était possible d'en calculer le prix élévé, et et d'évaluer la grave erreur de n'avoir pas pefparé la paix sur le plan économique. L'ancien ministre du Trésor, Yigal Horowitz, a déclaré que, n'était le retrait d'Israël des terrains pétroilfières, sa balance des paiements aurait été positive (17/9/80). Le méme Horowitz avait dit, deux ans auparavant, que le gouvernement d'Israël - dont il s'était retiré - s'était passé lui - même la corde autour du cou. Il faisait allusion aux accords de Camp adavid (*Ha'aretz,* 3/11/78). Durant toutes les négocitions, on ne consulta ni experi ni conseiller économique, et le Premier ministre lui - même, qui n'est pas un économiste, commit l'erreur de demander aux Etats - Unis un prêt plutôt qu'un don, dans le souci de préserver tant le respect d'Israël pour lui - même, que l'estime des Etats - Unis. Voir *Ha'arlez,* 5/1/79, *Jerusalem Post,* 7/9/79. Le Professeur Asaf Razin, ancien haut conseiller auprés du Trésor, à durement critiqué la façon dont été conduices les négociations: voir *Ha'aretz, 5/5/79, Ma'ariv, 7/9/79.* En ce qui concerne les gisements pétroliers et la crise de l'énergie en Israël, voir l'interview de M. Eitan Eisenberg, conseiller du gouvernement en la matièrè, *Ma'ariv Weekly, 12/12/78.* Le ministre de l'Energie, qui a personnellement signé les accords de Camp David, et l'évacuation de Sdeh Alma, a depuis souligné à plusieurs reprises la précarité de notre situation du point de vue des ressources en pétrole. Voir *Yediot Aharonot,* 20/7/79. Le ministre de l'Energie Modal a reconnu que le gouvernement ne l'a nullement consulté sur la question du pétrole durant les négociations de Camp David et de Blair House. Voir *Ha'aretz, 22/8/79.*

(12) De nombreuses sources font état d'un accroissement du budget pour l'armement en Egypte, et, en temps de paix, du projet de consacrer une plus grande part du budget à l'armée qu'aux dépenses sociales - celles - là mêmes qui avaient, disait - on, imposé la signature du traité de paix. Voir à ce sujet l'ancien Premier ministre Mamduh Salem dans une interview du 18/12/77. Le ministre du trésor égyptien, dans une interview du 25/7/78 et le journal *Al - Akhbôr,* le 2/12/78, déclaraient ouvertement qu'en dépit de l'état de paix, le budget militaire avait la priorité absolue. De même, l'ancien Premier ministre Mustafa Khalil professait la même doctrine dans son programme de gouvernement, prèsenté devant le parlement le 25/11/78. Voir la traduction anglaise ICA, FBIS du 27 nov, pp. D 1 - 10, 1978. Selon ces sources, les crédits militaires égyptiens ont augmenté de 10% de 1977 à 1978, et sont encore en progression. Selon les saoudienne, les Egyptiens auraient l'intention d'augmenter leur budget militaire de 100% dans les deux années qui viennent. *(Ha'aretz, 19/2/79; Jerusalem Post, 14/1/79).*

(13) La plubart des commentateurs se montrent sceptiques quant à la capacitè de l'Egypte de reconstruire son économie dans l'année et même jusqu'en 1982. Voir *Economic Intelligence Unit,* suplément 1978, République arabe d'Egypte; E. Kaovbky, «Recent Economic Development in the Middle East» (Evolution récente de l'économie au Moyen - Orient), *Occasional Papers,* The Shiloah Institution, juin 1977; Kanovsky, «The Egyptian Economy Since the Mid Sixties, The Micro Sectors» (L'économie égyptienne depuis le milieu des années soixante, les micro - secteurs), Occasional Papers, juin 1978. Robert McNamara, président de la World Bank, cité dans le *Times,* Londers, 24/1/78.

(14) Voir l'étude paralléle faite par le Institute for Strategic Studies de Londres, et la recherche du Center for Strategic Studies de l'Université de Tel - Aviv, et celle de l'Anglais Denis Champlin, dans *Military review,* nov. 1979, IISS, *The Militory Balance* 1979 - 1980 (L'équilibre militaire CSS, *Security, Arrangements in Sinay...* (Plan de sécurité dans le Sinay...), de Brig, Gen. (Res) A Shalev, n° 3 O CSS, *The Military Balance and the Military Options after the Peace Teratment with Egypt* (L'équilibre militaire et les choix militaires aprés le traité de paix avec l'Egypte), de Brig, Gen (Res.) Y. Raviv, n° 4, déc. 1978, et de nombreux comptes rendus dans la presse. *Al - Hawadess,* Londres, 7/3/80, *Al - Watan Al - Arabi,* Paris, 14/12/79.

(15) En ce qui concerne la vie religieuse en Egypte, les relations entre coptes et musulmans, voir la série d'articles publiés dans le journal Koweitien *Al - Qabas,* 15/9/80. Sur des troubles

فهرس الكتاب

المواد — الصفحة

économiques et sociaux, voir le journal saoudite *Al - Riad*, 20 - 24, 80, 13 - 17. L'auteur anglais Irene Beeson analyse l'antagonisme coptes / musulmans: Irene Beeson, *Guardian*, Londres, 24/6/80. Voir également Desmond Stewart, *Middle East International*, Londres 6/6/80. Pour d'autres témoignages, voir Pamela Ann Smith, *Guardian*, Londres, 24/12/97; Jerrome, The *Christian Science Monitor. 27/12/79*, et *Al - Dastour*, Londres, 15/10/79, *El Kafah El Arabi, 15/10/79*.

(16) *Arab Press Service*, Beyrouth, 6 - 13/8/80. The New Republic, 16/8/80, Der Spiegel, cité dans *Ha'aretz, 21/3/80* et 30/4 - 5/5/80. *The Economist*, 22/3/80; Robert Fisk, *Times, Londres, 26/3/80*. Ellsworth Jones, *Sunday Times, 30/3/80*.

(17) J.P. Peroncell Hugoz, *Le Monde*, Paris, 28/4/80. Dr. Abbas Kelidar, *Middle East Review*, Été 1979. *Conflict Studies* ISC, juillet 1975. Andreas Kolschitter, *Die Zeit (Ha'aretz, 21/9/79. Economist Foreign Report, 10/10/79, Afro - Asian Affairs*, Londres, juillet 1979).

(18) Arnold Hottinger, «The Rich Arab States in Trouble» (Les riches Etats arabes ont des difficultés), *The New York Report, 5/11/79*, et *Al - Ahram, 9/11/79, Al - Nahar Al - Arabi wa Al - Duwali*, Paris 7/9/79. *Al - Hawadess*, 9/11/79, David Hakham, *Monthly Review*, IDF, janv, févr. 79.

(19) En ce qui concerne la politique et les problémes de la Jordanie, voir *Al - Nahar Wa Al - Duwali, 30/4/79, 2/7/79*. Prof. Eli Dadouri, *Ma'ariv, 8/6/79. Prof. Tanter, Davar*, 12/7/79. A. Safdi, *Jerusalem Post, 31/5/79. Al - Watan Al - Arabi, 28/10/79. Al - Qabas, 19/11/79*. Rami Huri, *The Middle East Economist Foreign Report, 13/10/79. Strategic Middle East and Africa, 7/1/79* et août 80. Sur les positions de l'O.L.P., Voir: les resolutions du 4[r] Congrés du Fatah, Damas, Août 1980. Le programme Shefar am des Arabes israéliens a été publié dans *Ha'aretz, 24/9/80*, et dans *Arab Press Report, 18/6/80*. Yossef Zuriel, *Ma'ariv, 12/1/80*. Quant aux positions de l'O.L.P. envers Israël, voir Shlomo Gazit, *Monthly Review*, Juillet 1980. Hani Al Hasan, dans une interview, *Al - Rai Al - Am*, Koweit, 15/4/80. Avi Plaskov, «The Palestinian Problem» (Le problème palestinien), *Survival, ISS*, Londres, Janv - févr. 1978. Davic Gutman, «The Palestinian Myth,» (Le »mythe» palestinien), *Commentary*, Ct. 1975. Bernard Lewis, «The Palestinians and the PLO» (Les Palestiniens et l'O.L.P.), *Commentary*, janv. 1975, *Monday Morning*, Beyrouth, 18 - 21/8/80, *Journ al of Palestine Studies*, hiver 1980.

(20) Professeur Yuval Neeman. «Samaria - The Basis for Israël's Security» (La Samaria garant de la sécurité d'Israël), *Ma'arah hor* 272 - 273, Mai - juin 1980. Ya'akov Hasdai, «Peace, the Way and the Right to Know» (La paix, la façon et le droit de savoir), *Dvar Hashavua, 23/2/80*. Haron Yariv, «Strategic Depth - An Israeli Perspective» (La procondeur stratégique, perspective israelienne), *Ma'arakhot 270 - 271*, octobre 1979. Yitzhak Rabin, «Israel's Defence Problems in the Eighties» (Les Problémes de défense d'Israël dans les années 1980), *Ma,arakhot*, octobre 1979.

(21) Zara Zohar, *In the Regime's Pliers* (Dans l'étau du régime), Shikmona, 1974. Motti Heinrich. *Du We ave a Chance in Israël, Truch versus legend* (Avons - nous notre chance en Israël? La réalité opposée à la légende), Reshafim, 1981.

(22) Henry Kissinger, «The Lessons of the Paet» (Les leçons du passé), *The Washington Review*, vol. 1, Janv. 1978. Arthur Ross, «OPEC's Challenge to the West» (Le défi de l'OPEP à l'Occident), *The Washington Quarterly*, hiver 1980. Walter levy, «Oil and the Decline of the West» (Le pétrole et le déclin de l'Occident), *Foreign Affairs*, été 1980.» Special Report - Our Armed Forces - Ready or Not» (Rapport spécial; nos forces armées sont - elles prêtes ou non?). *US News and World Report*, 10/10/77. Stanley Hoffman, «Reflections on the Present Danger» (Réflexions sur le danger actuel), *Thé New York Review of Books, 6/3/80*. Leopold Lavedez, «The Musions of SALT» (Les illusions des accords Salt), *Commentary*, sept. 79. Nordman Podhoretz. «The present danger» (Le danger actuel), *Commentary*, mars 1980. Robert Thcker, (Oil and American Power Six Years Later» (Le pètrole et le pouvoir américain six ans plus tard), *Commentary*, sept. 79. Norman Podhoretz, «The Abandonment of Israël» (L'abandon d'Israël). *Commentary*, juil. 1979. Elie Kedourie, «Misreading the Middle East» (Erreur d'interprétation au Moyen - Orient), *Commentary*, juil. 1979.

(23) Selon les chiffres publiés par Ya akov Karoz, *Yedior Aharonot*, 17/10/80, les incidents antisémites advenus dans le monde en 1979 ont été deux foix plus nombreux en 1979 qu'en 1978. En Allemagne, France et Grande - Bertagne, ils ont été infiniment plus nombreux. On note une augmentation de ces incidents également aux Etats - Unis. Sur le nouvel antisémitisme, voir L. Talmon, «The New Anti Semitism» (Le nouvel antisémitisme), *The New Republic*, 18/9/76. Barbara Tuchman, «They Poisoned the Wells» (Ils ont empoisonné les puits), *News week*, 3/2/75.

هذا الكتاب

هذا الكتاب الذي نضعه بين ايديكم، يتناول في محاولة جريئة، قام بها الكاتب الاستاذ محمد زكريا عيتاني الاتفاقية اللبنانية الاسرائيلية من جوانبها الاقتصادية، مع دراسة علمية لمضمونها واهدافها ونصوصها، منوها الى خطرها على الاقتصاد اللبناني في المديين القريب والبعيد، والى اطماع الكيان الصهيوني التاريخية التوسعية للهيمنة وابتلاع الاقتصاد اللبناني ومصادرة دورة التاريخي في المنطقة ولاستعماله كرأس جسر تعبر عليه البضائع والسلع الاسرائيلية الى الداخل العربي.

وتأتي اهمية الكتاب، انه كان سباقا في اقتحام هذا الجانب من الصراع مع الصهيونية على مستوى القطر اللبناني، وذلك في القائه اضواء جادة ومقارنة احصائية على الاقتصادين الاسرائيلي واللبناني على الصعيد الزراعي والصناعي والتجاري، كي يخلص الى تحديد ازمة اسرائيل الاقتصادية التي تعود في جانب كبير منها الى الطوق العربي المفروض عليها.

ويوضح الكتاب باسلوب علمي في عرضه لجوانب الاقتصادين الاسرائيلي واللبناني، انه بالقدر الذي يرتاح فيه الاقتصاد الاسرائيلي من خلال اتفاقية ١٧ ايار تتعرض اقتصاديات لبنان للخطر والابتلاع والهيمنة من قبل اقتصاد العدو.

وانه المحاولة الاولى التي تتناول الموضوع بشكل متكامل، لعله يكون المحاولة الفاتحة لسلسلة من الابحاث التي تتعرض لكافة وجوه اساليب التطبيع التي يحاول العدو فرضها على لبنان وعلى اقطار عربية اخرى.